جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسة

الإستراتيجية الأمنية الصينية في شمال شرق آسيا (فترة ما بعد الحرب الباردة)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إقليمية

إعداد الطالبتين:
– دهبية إيدير
– ديهية خلافي

إشـــــــراف:
أ. أسماء بن مشيرح

لجنة المناقشة

– د. رتيبة برد .....رئيسا
– أ. أسماء بن مشيرح ..... مشرفا ومقررا
– د. عاشور قشي .....مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة **"أسماء بن مشيرح"** على كل المجهود والدعم الذي قدمته لنا.

كما نشكر لجنة المناقشة وجميع أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة مولود معمري والطاقم الإداري.

الإهـــداء

إلى كل العائلتين الكريمتين إيدير وخلافي.

إلى زملائنا في دفعة تخصص العلاقات الدولية.

إلى كل من قدم لنا يد العون في إتمام هذا العمل.

إلى صديقتي "**فريال دحماني**" المتواجدة في فرنسا من طرف "**ديهية**".

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير دور الصين في منطقة شمال شرق آسيا، ودراسة استراتيجيتها تجاه المنطقة خاصة في المجال الأمني والعسكري، فتحاط الصين بمجموعة من القوى التي تربطها علاقات متشابكة تحكمها المصالح المشتركة والتنافس في آن واحد على النفوذ في محيطها الإقليمي ما أدى بها إلى رسم إستراتيجية أمنية جديدة بين دول المنطقة التي تتسم ببناء تحالفات من أجل خلق سياسة امنية سلمية هدفها الحفاظ على الحيز الإقليمي لمنطقة شمال شرق آسيا وإحتواء النفوذ الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: الصين-الاستراتيجية الأمنية-شمال شرق آسيا-الولايات المتحدة الأمريكية.

Résumé

Cette étude vise à analyser et à expliquer le rôle de la chine dans la région e l'Asie du Nord-est, et à étudier sa stratégie à l'égard de la région dans le domaine militaire et de la sécurité. La chine est entourée d'un groupe de forces qui entretiennent des relations interdépendantes régies par des intérêts communs et en même temps rivalisent pour exercer une influence dans son environnement régional , ce qui l'a conduit a élaborer une nouvelle stratégie de sécurité entre les pays de la région qui se caractérise par la création d'alliances afin de crée une politique de sécurité pacifique visant à préserver l'espace régional de l'Asie du Nord-est et à contenir l'influence américaine.

Mots clés

La chine-la stratégie de sécurité-Asie du nord-est-USA.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للإستراتيجية الأمنية

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية

المطلب الأول: الإستراتيجية والمفاهيم المشابهة

المطلب الثاني: أنواع الإستراتيجيات

المبحث الثاني: ماهية الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن وأبعاده

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

المطلب الثالث: مركب الأمن الإقليمي

المبحث الثالث: النظرية المفسرة للإستراتيجية الأمنية الصينية

المطلب الأول: النظرية الواقية الجديدة

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية)

المطلب الثالث: النظرية البنائية

الفصل الثاني: الاستراتيجية الصينية وتغيرات البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا

المطلب الأول: السياق الجغرافي والتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: مؤشرات القوة لمنطقة شمال شرق آسيا

المبحث الثاني: الصين والقضايا الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الأول: الصين والمعضلة الأمنية في شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: علاقات الصين بالمنظمات الإقليمية في آسيا

المبحث الثالث: تحولات الاستراتيجية الصينية في شمال شرق آسيا

المطلب الأول: الصعود الصيني والدبلوماسية الجديدة

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية الجديدة

الفصل الثالث: توجهات الاستراتيجية الأمنية الصينية في ظل التواجد الأمريكي بشمال شرق آسيا

المبحث الأول: إقليم شمال شرق أسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: محددات العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: خلفيات وأهداف التعاون الصيني الأمريكي

المبحث الثاني: سيناريوهات للتفاعلات الصينية الأمريكية في شمال شرق آسيا

المطلب الأول: إستمرار الصعود الصيني وآليات التعاون والتحالف مع دول منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، الآفاق والمستقبل

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

أفرز التحول في النظام الدولي، بعد نهاية الحرب الباردة بروز أهمية الدراسات الأمنية والإستراتيجية على الساحة الدولية، خاصة بعد تغيير مفهوم الأمن، وهذا ما أدى إلى بروز قوى جديدة أصبح لها وزن كبير ومن أهمها الصين. فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته أيقض لديها طموحات وتوجهات إستراتيجية للنفوذ الإقليمي والعالمي.

اتسمت منطقة شمال شرق آسيا بتمايز مشاكلها الأمنية، خاصة بعد اِنهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة وجود تفاعلات أمنية وتحالفات إستراتيجية بين دول المنطقة ما أدى بالصين إلى تعيين لإستراتيجيتها تجاه دول المنطقة وخلق مجال نفوذ وتعزيز قوتها الاقتصادية وخاصة الأمنية والعسكرية من خلال إحداث تغيرات خاصة بعد مجمل الإصلاحات وحل بعض القضايا العالقة بين دول المنطقة وانضمام الصين إلى منظمات وتجمعات إقليمية ودولية ما زاد قوة ونفوذ الصين بالاعتماد على سياسة حفظ الجوار والتحالف من أجل الحفاظ على النطاق الإقليمي للمنطقة.

من جانب آخر تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة شمال شرق آسيا لاسيما بعد التطور المتسارع للصين وتأثيرها على ميزان القوى العالمي، وتخوفها من أن تكون قوة مهيمنة إقليميا ودوليا، حيث اشتد التنافس بينهما، فكل دولة قد رسمت إستراتيجيتها من أجل جعل المنطقة محل نفوذ وتعزيز شراكة إستراتيجية مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وتفعيل علاقات أمنية واستثمارات مشتركة وتضارب المصالح بينهما في المنطقة.

أهمية الدراسة:

- ✓ الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن أساسا في تناول لواحد من أهم الإهتمامات البحثية في حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية، يتعلق الأمر حول تحديد أهمية الدور الصيني في منطقة شمال شرق أسيا ودراسة السياسة الخارجية في جوارها الجغرافي بعد ظهور قوى إقليمية في المنطقة، حيث أن الدروس المستفاد من التاريخ إتضحت حقبة جديدة في الدراسات الإستراتيجية في الحقبة الباسيفكية التي تحوي شمال وجنوب آسيا، بالإضافة إلى ذلك يتضح دور الدول الاسيوية كدول فاعلة ضمن الإتجاهات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.
- ✓ إمتلاك دول منطقة شمال شرق آسيا مصالح متضاربة وتاريخ صراعي طويل خاصة النزاعات حول الجزر.
- ✓ تأخذ الدراسة أهمية من الناحية الاستراتيجية التي يحظى بها النظام الإقليمي لمنطقة شمال شرق اسيا الذي يضم الصين، اليابان، كوريا، وروسيا الإتحادية، وأيضا النظام الدولي وذلك بتحليل التفكير الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة.
- ✓ توضيح طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه العلاقات الصينية بدول منطقة شمال شرق آسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.
- ✓ محاولة إعطاء قراءة موضوعية لمستقبل الدور الصيني في عالم قائم على الأحادية القطبية من خلال الإستناد إلى أسس نظرية مثل المقاربتين الواقعية والليبرالية.

مبررات إختيار الموضوع:

- ✓ **الأسباب الموضوعية:**

1. محاولة فهم طبيعة الإستراتيجية الأمنية الصينية في شمال شرق آسيا وتأثيرها على الدول المجاورة.
2. أهمية دراسة الدور الصيني على المستويين الإقليمي والدولي ودراسة مختلف المقومات السياسية والإقتصادية وخاصة العسكرية والأمنية لهذه الدول الصاعدة وإعتبارها المنافس المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية، أو أن تكون على الأقل في أحد الأقطاب الدولية.
3. محاولة دراسة منطقة شمال شرق آسيا لظهور دول ذات معطيات قوة متزايدة ومؤثرة، فهذه القوى قدمت البديل للنهج الليبرالي الذي هيمن على كل المجلات.
4. تحديد مستقبل العلاقات بين الصين والقوى الإقليمية والدولية.

- ✓ **الأسباب الذاتية:**

وجود إهتمام شخصي يتعلق بميول الباحث وشغفه بالمواضيع المرتبطة بالقضايا الأمنية والإستراتيجية خاصة تلك التي تتمحور القوى العظمى الصاعدة وأثرها على مستقبل النظام الدولي.

الدراسات السابقة:

ينطلق الباحث الأكاديمي من مجموعة الدراسات الأكاديمية السابقة من خلالها يتعرف حول الإشكالات التي تدور حول الموضوع، وبذلك تتشكل لديه قاعدة ينطلق منها لصياغة الأبعاد والمضامين المختلفة، أما فيما يخص بحثنا لم يتم تناوله سابقا، فلم يتم الربط بين إستراتيجية الصين في منطقة شمال شرق آسيا والتحديات الأمنية فكل متغير يدرس على حدى.

سنحاول إستعراض بعض الدراسات التي عالجت جانب من جوانب موضوع البحث، وهي كالآتي:

- ✓ كتاب يونس مؤيد: "أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية. حيث تناول فيه المتغيرات المؤثرة في الدور الصيني الياباني، وأدوار القوى الآسيوية تجاه البيئة الإقليمية وأثرها في التوازن الإستراتيجي في آسيا.
- ✓ كتاب بول كيندي، القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1900إلى 2000، حيث تناول فيه تاريخ القوى الكبرى ودراسة العوامل الاقتصادية والعسكرية التي تؤدي إلى قيامها والأهم أنه يعقد مقارنات قيمة بين كل قوى كبرى وبين غيرها من القوى المعاصرة.
- ✓ رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية من إعداد نسيمة طويل: "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة". تعالج فيه الدور الذي تلعبه دول منطقة شمال شرق آسيا للحفاظ على سياسة الجوار في المنطقة ورسم سياسة استراتيجية هدفها الحفاظ على المصالح والاهداف في المنطقة وأيضا الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- ✓ مقال د. محمد صالح ربيع ومهيمن عبد الحليم طه بعنوان "القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسية الصينية (رؤية جيوبولتيكية)" تناولا فيه موضوع السياسة الصينية وتأثرها بالقوى الإقليمة والدولية والتنافس على النفوذ في محيطها الإقليمي والسعي إلى تقوية علاقاتها بدول الجوار وأيضا إحتواء النفوذ الأمريكي.

إشكالية الدراسة:

مع التنامي المستمر لمختلف عناصر القوة الصينية أصبحت تبحث عن توسيع مجال تأثيرها في القارة الآسيوية بالدرجة الأولى، وتبعا لذلك تعد منطقة شمال شرق آسيا من المناطق الهامة في الإستراتيجية الصينية، فأثناء الحرب الباردة شكلت تلك المنطقة مصدرا لتهديد الدولة الصينية بسبب كون المنطقة محا للتنافس والنزاعات الحدودية بين دوله، ولكن بنهاية الحرب الباردة عملت الصين على إعادة رسم إستراتيجيتها تجاه المنطقة وإعادة تعريف دورها في هذه المنطقة، تماشيا مع المعطيات الجديدة في البيئة الداخلية الصينية والإقليمية والدولية.

والإشكالية التي تتناولها هذه المذكرة بالدراسة والتحليل تتمحور حول إستراتيجية الصين في منطقة شمال شرق آسيا من حيث عاملي الإستمرار والتغير، والإشكالية التي من الممكن التعبير عنها كما يلي:

ماهي الاستراتيجية الأمنية الصينية اتجاه شمال شرق آسيا في ظل المعضلة الأمنية والتواجد الأمريكي؟

وهي التي تترتب عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل:

* ما هو الدور الإستراتيجي والأمني الذي لعبته الصين بعد الحرب الباردة؟
* فيما تكمن التهديدات الأمنية التي تواجه الصين في المنطقة؟
* فيما تتمثل معالم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا؟
* ماهي طبيعة التنافس الصيني والأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا؟
* ما هو مستقبل العلاقات الصينية بدول منطقة شمال شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من ثلاثة فرضيات أساسية، جاءت على النحو التالي:

- ✓ الإستراتيجية الأمنية الصينية مرتبطة بمواجهة القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.
- ✓ كلما زادت فعالية الإستراتيجية الأمنية الصينية كلما توسع النفوذ الصيني في منطقة شمال شرق آسيا.
- ✓ مستقبل الإستراتيجية الأمنية الصينية مرهون في منطقة شمال شرق آسيا بإيجاد حلول للتنافس الأمريكي الصيني في المنطقة.

الإطار النظري للدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة نعتمد على ثلاث نظريات هي النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، النظرية البنائية، وذلك من أجل تفسير سلوكات الدول وأفعالها وردود أفعالها لتحقيق البقاء أو الحفاظ على الهيمنة.

- ✓ **النظرية الواقعية:** هي إحدى النظريات التي تعني بالتحليل السياسات الدولية وتركز بالدرجة الأولى على القوة والمصلحة وهو الحال لدراسة وتحليل الإستراتيجية الأمنية الصينية تجاه منطقة شمال شرق آسيا.

- ✓ **النظرية الليبرالية:** التي تعتبر أن الحرية هي المبدأ والهدف الأسمى لها وذلك من خلال حرية التجارة والمنافسة، وهو ما اتجهت إليه الصين منذ نهاية الحرب الباردة، فالدول أصبحت سياستها الخارجية على قضايا التطور الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا لمنطقة شمال شرق آسيا.

- ✓ **النظرية البنائية:** تنظر إلى بنية النظام الدولي نظرة اجتماعية باعتبار أن الوحدات السياسية المشكلة له تبنى على أساس التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكات غير مستقلة في الغالب وهذا ما نسعى للتطرق إليه من خلال الدراسة.

المناهج المستخدمة:

المنهج التاريخي: ذلك من أجل تحديد معالم هذه الدراسة خاصة مراحل تطور الإستراتيجية الصينية في نطاقها الإقليمي وإستعراض أهم الأحداث والتطورات التي مرت بها والعلاقات الصينية بدول منطقة شمال شرق آسيا.

منهج تحليل النظم: ذلك بتحليل العلاقات الإقليمية والدولية في نطاق إقليمي وتحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام ومتغيرات متعلقة بالبيئة الإقليمية ومعطيات متعلقة بالبيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي، فتحليل الدور الصيني في نطاقها الإقليمي يتطلب الإشارة إلى محددات البيئة الداخلية من حيث مستوى القوة والإمكانات والتطورات وأيضا الإحاطة بالمحددات الإقليمية.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول أساسية:

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسات الإستراتيجية والأمنية وتغيير مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، كذلك سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للاستراتيجية الأمنية الصينية.

أما الفصل الثاني سنستعرض فيه مميزات دول منطقة شمال شرق آسيا وإستراتيجية الصين الأمنية في المنطقة من خلال النزاعات العرقية بين دول المنطقة وتغيير في رسم سياستها الأمنية بمجموعة من الإصلاحات من أجل مصالح مشتركة.

أما الفصل الثالث سنتطرق فيه إلى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا وطبيعة العلاقات مع دول المنطقة خاصة الصين ومحاولة إعطاء نظرة مستقبلية للعلاقات الصينية الامريكية مع دول المنطقة.

الفصل الأول

إطار نظري ومفاهيمي

تمهيد:

تحظى الدراسات الإستراتيجية والأمنية باهتمام واسع من طرف الأكاديميين، والباحثين خاصة بعد الصعوبات التي واجهت مفهوم الإستراتيجية والأمن، فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي لدراستنا حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث، سنتناول في المبحث الأول مفهوم الإستراتيجية، في المبحث الثاني ماهية الأمن وأخيرا في المبحث الثالث النظريات المفسرة للإستراتيجية الأمنية الصينية.

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية.

المطلب الأول: الإستراتيجية والمفاهيم المشابهة.

إن مفردة الإستراتيجية من بين المفردات التي أثارت جدلا في المجال السياسي ولعل السبب يعود إلى استعمال الكثير يستخدم مفهوم الإستراتيجية للدلالة على عدة معاني فكلمة إستراتيجية وصفة استراتيجي يستخدمان من قبل الباحثين والمختصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تحديد واضح لمعناها.

الإستراتيجية كلمة يونانية (STATO) بمعنى جيش أو حشد ومن مشتقات هذه الكلمة (STRATEGO) والتي تعني في القيادة وأيضا (STRATAGEM) والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم من مواجهة العدو، وقد ألف القائد الروماني "سيكستوس اليونيس فرونتيسنوس" كتابا عام 100م باسم (strategemation) حيث جمع فيه عمليات الخداع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون ومن بين ما جاء به في كتابه عملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن فعلى سبيل المثال كان يعلن القائد عن موعد الهجوم ثم ينفذه في موعد أخر.

كان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو فن الفروسية، فكلمة إستراتيجية لم تستخدم حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا.

تحصر الإستراتيجية من الناحية العلمية الموضوعية، ومن الممكن التأكيد أن المفهوم ذو أصل عسكري أما من الناحية التاريخية فارتبطت بلفظ الحرب وقيادتها، وعند ظهور علم الحرب، أصبحت إستراتيجية الحرب فرعا من فروعه بدأ من الجهود العلمية بتدوين فن الحرب مع "نيقولا ميكا فيلي" الذي قام بتأليف كتابه المعنون تحت "فن الحرب"[1].

هذه الدراسة ترجع إلى منتصف القرن الثامن عشر، بالرغم من أن الفرنسي "ميزروا" هو أول من استخدم لفظ الاستراتيجية، فإن الانجليزي "هنري لويد" في منتصف ذلك القرن قام في مقدمة مؤلفه بتدوين عدد كبير من النظريات العسكرية العامة وأسس الإستراتيجية الحربية.

[1]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 12.

ينظر "كلاوتز فيتر" إلى الإستراتيجية على أنها إستخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب أو إلى الأهداف التي شنت الحرب من أجلها، فهذا يفرض على الإستراتيجية أن تضع خطة الحرب وفقا لهدفها[1].

أصل المصطلح:

مصطلح الإستراتيجية يعود إلى عدة لغات أوروبية، ففي الألمانية نجد «stratégie»، أما في أسيا بالتحديد روسيا نجده «strategiya» وهذا المصطلح ينقسم الى قسمين:

*Stratos يقصد به الجيش في وقت الحرب.

*Agein يقصد به الدفع إلى الإمام.

في تجميع للجزئين نتوصل إلى مفهوم لغوي يتمثل في الجيش الذي تدفع به إلى الأمام.

Strategia اشتقت منها كلمة strategema يقد دبها الوسيلة المستعملة في الحرب.

يقال إن الاستراتيجية فن وعلم في آن واحد ذلك راجع إلى تطبيقها وممارستها وعندما نرجع إلى الاشتقاق الروسي strategiya ربطت بالناحية العسكرية فهذا الأخير ميز بين النظرية العسكرية والعمل العسكري.

يقول الاستراتيجي الصيني الشهير «SUN ZI» "إن الأكثر تميزا من القادة بيننا هم هؤلاء الأكثر حكمة والأكبر استشرافا ورؤية"، ويعني بكلامه الفرق الموجود بين القادة هو الذكاء الذي يتميزون به في الطريقة التي يفكرون بها[2].

بعد عشرين عاما على هذه المقولة يأتي القانون العسكري الياباني ليفرض على العسكريين أن يعرفوا في نفس الوقت النظريات العسكرية ويأتي "فريدريك الثاني" في أوروبا ليؤكد أن قراءة الأدب والرسائل الجميلة هي ضرورية لهؤلاء الذين في الحياة العسكرية[3].

استخدم مصطلح الإستراتيجية في الحروب القديمة من أجل وضع ورسم خطط مناسبة وبديلة للاستعداد لأي حرب قبل وقوعها فيجب أن تكون شاملة ومتكاملة لتفادي الأخطاء.

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 19.

[2]– صلاح نيوف، "**مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**"، كلية العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 6، 9.

[3]– المرجع نفسه، ص 6.

كل التعاريف المذكورة حول الإستراتيجية تضيف من معناه وتربطه بالحروب، حيث قد تبدو هذه الأخيرة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدلالة على الجانب العسكري حيث تستخدم فيه القوة المسلحة، لكن إذا عدنا إلى الواقع فإن مفهوم الإستراتيجية لا ينحصر فقط من الناحية العسكرية بل من عدة نواحي أخرى شاملة.

من ناحية أخرى، حاول العديد من منظري الفكر الاستراتيجي تقديم تعاريف أخرى للإستراتيجية نجد من بينهم الجنرال "أندرية بوفر" حيث عرفها أنها "فن استخدام القوة للوصول إلى هذه السياسة"، هنا لو حاولنا تفكيك هذا المفهوم نجد أن لتحقيق أي هدف سياسي لا يشترط أن تتوفر القوة المسلحة ولكن هذه الأخيرة أحيانا لا تكفي لتحقيق هدف سياسي وإنما هناك عناصر أخرى للقوة منها إقتصادية، ثقافية، سياسية .... الخ. فالمقصود بالقوة في هذا التعريف هو جميع القدرات التي تملكها الدولة التي بإمكانها تحقيق أهدافها السياسية[1].

هناك أهداف لا تشترط فيها أن تتدخل القوة العسكرية، ففي وقت الحرب ترسم الدولة إستراتيجية تسعى إلى تحقيق أهدافها وهنا تتوفر القوة العسكرية بعكس أوقات السلم حيث تكون القوة المسلحة غائبة تماما لوجود عدة بدائل أخرى اقتصادية، مثلا بالعودة إلى القرن الثامن عشر فإن منظري الفكر الاستراتيجي ربطوا الإستراتيجية بالجانب العسكري، حيث أنها كلمة يونانية يقصد بها جيش، فهذا الأخير يختص بالجانب العسكري، لذا إنحصرت من هذه الجهة ومن جهة أخرى المجتمعات الأوروبية التي كانت تعيش حروبا وصراعات من أجل تحقيق أهدافها السياسية[2].

تعاريف المدرسة الشرقية:

يعرف "لينين" مصطلح الإستراتيجية الصحيحة هي "التي تتضمن تأخير العمليات إلى وقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"[3].

أما "كوزلوف" فيعرفها على أنها "عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن من الحصول على أهداف"[4].

---

[1]– صلاح نيوف، مرجع سابق الذكر، ص 6.

[2]–عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 20.

[3]– نسيمة طويل، "**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2010/2009، ص 21.

[4]– المرجع نفسه، ص 22.

يعرفها "كرازيلفكوف" ضابط سوفياتي سابق، بأنها "الإستراتجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة"[1].

حسب التعاريف السابقة نجد أن الإستراتيجية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب للدفاع عن مصالح محددة، كما أنها تدرس في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والطاقات الاقتصادية والمعنوية.

الإستراتيجية في إطار العلاقات الدولية:

تعرف الإستراتيجية بمعناها الشامل "بقيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية".

فالإستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: «استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية".

يقول كلوزفيتش: الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسة، ولابد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة.

إن الإستراتيجية هي علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى، لكنها ارتبطت برجال السياسة والدبلوماسية، فهذين الأخيرين هما وجهان متكاملان لفن السياسة، فيقول "ريمون أرون" أن الإستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسية أو لمسؤوليتها، فهما يعملان في ظروف مختلفة تماما حيث أن الدبلوماسية تستخدم في وقت السلم والإستراتيجية في وقت الحرب[2].

المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجيات.

1- الإستراتيجية القومية:

كلمة إستراتيجية تستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة وفي عدة أنشطة أخرى لذا من الصعوبة تحديد ما المقصود بها على وجه الخصوص وهي الإستراتيجية العليا، وبالتالي هي إستراتيجية قومية شاملة عرف "ليدل هارن" الإستراتيجية العليا بأنها السياسة التي تقود سير الحرب، ورغم هذا التعريف الذي قدمه إلا أنه دائما يقع في خطأ عندما يحاول تحديد ماهيته، ففي بعض الحالات يربط هذا

[1]- نسيمة طويل، مرجع سابق الذكر، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص27.

المفهوم بالنطاق العسكري فيقول إن الإستراتيجية القومية هي التي تقود سير الحرب، لكن يمكن الفرق بينهما وبين السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب[1].

في بعض الحالات يستخدم مصطلح الإستراتيجية العليا لشرح فكرة "السياسة خلال التنفيذ "وهو إظهار أن هدفها الحقيقي هو توجيه كل إمكانات الدولة للوصول إلى الهدف السياسي للحرب، ومن واجب الإستراتيجية العليا أن تضاعف الإمكانات الإقتصادية والبشرية لتدعيم الوحدات المقاتلة والقوى المعنوية كما أنها تنظم وتوزع الأدوار والقوى على المرافق والصناعة.

من عوامل الإستراتيجية القومية نجد القدرة الحربية حيث أنها تعتمد على قوة الضغط المالي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الإقتصادي، أو المعنوي وهذا الأخير هو عامل هام لإضعاف إرادة الخصم مدى الإستراتيجية العسكرية محدود بالحرب ولكن الإستراتيجية العليا تنظر إلى ما وراء الحرب ونحو السلم الذي يعقبها[2].

الإستراتيجية القومية لا يقتصر نشاطها أثناء الحرب فقط، كما أنها لا تفترض أن يكون هناك حالة حرب ليأتي السلام بحيث تقوم بوظيفتها لظروف ما بعد الحرب، يرى "ليدل هارن" أن الإستراتيجية العليا تتجسد في حالة السلام التالية لحالة حرب تسبقها، فالإستراتيجية القومية تعمل في جميع حالاتها في أعقاب الحرب والسلم معا.

لذا نجد من الناحية الوظيفية إختلاف بين الإستراتيجية والإستراتيجية العليا وبذلك تكون وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة، وقد تكون الوسيلة المستخدمة وصولا إلى هذه الأهداف عسكرية أو غير عسكرية وفقا لما تقتضيه الحالة أو في ظل الظروف التي تمر بها الدولة سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب[3].

والإستراتيجية القومية تكون وظيفتها حماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها أي أنها تعمل على حماية أمن وضمان سلامة المواطنين المتواجدين ضمن حدودها بينما تكون وظيفة الإستراتيجية العسكرية هي استخدام القوة العسكرية إن احتاج الأمر لذلك قصد حماية مصالح الدولة وأهدافها[4].

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

[2]– المرجع نفسه، ص 24.

[3]– المرجع نفسه، ص 25.

[4]– المرجع نفسه، ص 26.

تعتبر الإستراتيجية العسكرية فرعا من أفرع الإستراتيجية القومية لكن هناك اختلاف بينهما من حيث الأغراض ويكون التخطيط كالإستراتيجية العسكرية من اختصاص العسكريين بينما التخطيط للإستراتيجية القومية من إختصاص السياسيين، فالإستراتيجية العسكرية تستخدم الأداة العسكرية قبل كل شيء.

أما في حالة الحرب، توظف الإستراتيجية العسكرية وظائف أخرى منها سياسية وإقتصادية وصناعية خدمة لأهداف الحرب وبالتالي هي أهداف سياسية وهذا يخدم الإستراتيجية القومية[1].

عرف "راول كاستيه" الإستراتيجية العليا (القومية) أنها: فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في أوقات السلم والحرب[2].

في حين عرفها "أندريه بوفر" بأن الإستراتيجية القومية تقع في قمة هرم من الإستراتيجيات وبالتالي فإنها ترتبط بإرادة صناع القرار وأن الإستراتيجية الشاملة تحدد غرض الاستراتيجيات الأخرى لخدمة الأهداف العليا أو السياسة العليا للدولة. ويرى أن هناك إستراتيجيات ثانوية عسكرية أو سياسية تكون مهمتها هو توزيع مهمات الأعمال المنفذة في مختلف فروع نشاط الحقل المدروس وتأمين توافقها، ولذلك لخدمة الإستراتيجية القومية وأن هذه الأخيرة هي التي تقود الصراع سواء كان عنيفا مباشرا، أو غير عنيف، أو غير مباشر في الميادين السياسة أو الاقتصادية أو العسكرية ....[3]

وإذا نظرنا إلى الواقع فلا يمكن رؤية الإستراتيجية من زاوية عسكرية بل يجب أن تشمل كل الجوانب للإستراتيجية القومية، كما أنها ترتبط بمفهوم الأمن القومي وهي أداة لتحقيق أهدافه ويقصد بهذه الأخيرة البقاء في إطار الإستقلال والكرامة الوطنية وصيانة المؤسسات والقيم والمبادئ الرئيسية للمجتمع[4].

يمكننا القول بأن الإستراتيجية القومية تستخدم كل القوى في وقت السلم والحرب لتحقيق الأهداف العليا للدولة، أما من الناحية الوظيفية فهي توجه الإستراتيجيات المختلفة الداخلية والخارجية والسياسية والإقتصادية والدعائية والدبلوماسية والعسكرية ذلك بتأمين سلامة الدولة والمجتمع في وقت السلم ودعم الإستراتيجية العسكرية في أوقات الحرب.

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 26.

[2]– المرجع نفسه، ص 26.

[3]– سعود عابد، "**الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية**"، جريدة الرياض، العدد 15249، الخميس 25 مارس2010، نقلا عن الموقع، http:www.alriyadh.com/509799.

[4]–عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 27.

المرتكزات والأهداف:

الإستراتيجية العسكرية:

تكمن المهمة الأساسية للإستراتيجية القومية في توفير عدة وسائل في حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة والإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة لتحقيق الأغراض السياسية للدولة.

الإستراتيجية القومية هي من اختصاص رئيس الدولة والقيادة العليا التي تعاونه.

الغرض الاستراتيجي: هو المخطط الذي يضعه القائد الاستراتيجي في تنفيذ مخططه الاستراتيجي العام للدولة[1].

نستنتج أن الغرض الاستراتيجي هو المقصد الرئيسي لأي دولة.

العوامل المؤثرة في تكوين الإستراتيجية في دولة[2]:

العوامل السياسية: هي العوامل الناتجة عن الأوضاع التي تعيشها الدولة.

العوامل الاقتصادية: وتشمل المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بإمكانية الدولة.

العوامل الجغرافية: وتتمثل في الوضع الجغرافي للدولة.

العوامل الاجتماعية: هي تلك العوامل المرتبطة بطبيعة المجتمع.

قام الباحث الفرنسي "ريمون أرون" Raymond Aron بمناقشة كل من المتغيرين الإستراتيجية والدبلوماسية، إذ أنهما وجهان متكاملان لفن السياسية وهذا الأخير هو فن التعامل مع الدول بهدف المصالح القومية، ومن الأهم أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأولى في السياسات الخارجية للدول خاصة في أوقات السلم.

الإستراتيجية تعني إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب.

1- الاستخدام الحقيق للقوة المسلحة.

2- التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول على الاستسلام.

[1]-محمد نصر مهنا، "**تطور السياسات العامة والإستراتيجية القوية**"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 205.

[2]- المرجع نفسه، ص 206.

بما أن الدبلوماسية هي تعامل الدول فيما بينها، فإنها عملية أساسها الكفاءة تهدف إلى تمثيل الدولة وحمايتها من أي خطر سيواجهها لطالما لم يتطلب الأمر تدخل الإستراتيجية كما تعمل الإستراتيجية والدبلوماسية في حالتي الحرب والسلم.

وقد تستوجب الإستراتيجية تهديد العدو بعدة وسائل ما يدفعه للإستسلام مباشرة فيهزم، من جانب أخر هناك طرق سلمية لا تستدعي الحروب ألا وهي المحادثات السلمية، ولو رجعنا إلى الدبلوماسية في حقيقة الأمر نجدها تتعامل بطرق سلمية وبقناعة تامة دون اللجوء لاستخدام القوة، بينما الإستراتيجية تقوم بإيقاع الهزيمة بأقل التكاليف.

مصطلحي الدبلوماسية والإستراتيجية هما مصطلحان متكاملان للسياسة الخارجية ووحدتها فهما يخضعان للسياسة، فالمصلحة القومية هي التي تسيطر على الحرب والسلام. يرى "ريمون أورون" أن الإستراتيجية والدبلوماسية القادة العسكريون هم عمال فن السياسة وهذا بتحقيق المصلحة القومية طبقا لنظريته للوحدة السياسية الخارجية[1].

الإستراتيجية تعني فن الإكراه والدبلوماسية تعني فن الإقناع، رغم إختلافهما إلا أنهما يسعيان لهدف واحد لتحقيق المصلحة القومية، إنطلاقا من هنا، نقول بأنه لا توجد هزيمة في الحرب إلا باعتراف الخصم بهزيمته، وهذا الأخير يرتبط بفكرة خضوع الإستراتيجية والدبلوماسية للسياسية بما تتضمنه هذه الفكرة من خضوع الحرب للسياسية، ويرى "ريمون أرون" أن مفاهيم العلاقات الدولية أو السياسيات العالمية تبدأ بنظرية وحدة السياسة الخارجية[2].

الإستراتيجية والدبلوماسية من ناحية والقوة من ناحية أخرى بإعتبار أن الأولى هي أدوات السياسة في حين أن الثانية هي وسيلة هذه السياسة وهدفها، إذن في النهاية هي وحدة السياسة الخارجية.

[1]–محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص 207.

[2]– المرجع نفسه، ص 207.

2- الإستراتيجية البحرية:

حسب "ألفرد مانا"[1] حول نظرية القوة البحرية في التحليل الإستراتيجي للعلاقات الدولية، فإنه يمكن تقسيم هذه الافتراضات إلى ثلاثة نماذج أسياسية بحيث هي بمثابة مستويات للتحليل وهي: الإفتراضات المكانية، الإفتراضات الإقتصادية، الإفتراضات السياسية.

1/ الافتراضات المكانية:

يتعلق هذا النموذج بالجوانب الجغرافية للوحدات السياسية في النظام، ويمكن تحديد هذه الجوانب الجغرافية في طبيعة الموقع الجغرافي للدولة، وسواحلها البحرية من إمتداد أو تقلص والأهم من ذلك طبيعة الموارد من حيث الوفرة أو الندرة.

أ- أهمية موقع الدول الجغرافي: في مركز تفاعل العلاقات الدولية، وذلك من حيث التي تقع في القلب أو المحيط أو على الأطراف، نجد أيضا ما يتعلق بالتجارة والمعابر الدولية الحيوية.

ب- أهمية المرونة التي يتوفر عليها موقع الدولة فمثلا الربط بين قارتين أو أكثر أو تملك الدولة حدود كثيرة مع أطراف مهمة تجاريا، سياسيا، عسكريا كذلك نجد حدود مشتركة مع دول ضعيفة لا تشكل تهديدا أو وجود دول مجاورة قوية تشكل باستمرار تهديدا عسكريا مثل فرنسا وألمانيا.

ج- في الأخير، نجد أهمية الموقع الجغرافي في توفير وسائل الدفاع والهجوم ضد الخصم، فمثلا نجد هناك دول تفصلها حواجز مائية وجبال عن دول أخرى.

---

[1]- نبذة عن "ألفرد منا" وأعماله العلمية: يعتبر "ألفرد مانا" 1840-1914 من أنصار نظرية القوة البحرية في حسم الحرب وتحقيق النصر، فهو قائد بحري ذو أصل أمريكي ولد في مدينة وست بوتين بنيويورك عام 1840 من عائلة عسكرية، حيث كان والده يعمل كأستاذ للهندسة العسكرية في الأكاديمية العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية ولقد تخصص في الدراسات الإستراتيجية والعسكرية كنشاط مميز لمساره المهني إذ تقلد منصب أستاذ محاضر في التاريخ البحري والاستراتيجي في الكلية البحرية الحربية، ثم أصبح مديرا عاما لهذه الكلية في عام 1885م، ونجد من أعماله:

1- كتاب "تأثير القوة البحرية على التاريخ 1660-1783م، والذي نشر عام 1890م، ويمكن القول إن هذا الكتاب هو الذي حمل شهرته في الوسط الاستراتيجي والنظريات الحربية.

2- كتاب تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية، والذي نشر عام 1892م والذي ركز فيه على دراسة وتحليل دور القوة البحرية في تطور وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية النابليونية.

3- كتاب حياة نلسون والذي نشر عام 1897م، حيث ركز فيه على دراسة القادة العسكريين البريطانيين الكبار.

ولديه أيضا عدة مقالات في مختلف الصحف والمجالات الدورية الأمريكية والعالمية، حيث قام بمجهودات كبيرة في بناء نظرية القوة البحرية ومبرزا لدورها في الحروب بين الدول.

توفي "ألفريد مانا" في عام 1914م عن عمر يناهز الأربع وسبعين سنة، تاركا تراثا علميا في مجال الدراسات الإستراتيجية والعسكرية لذلك يعتبر من أكبر المنظرين لنظرية القوة البحرية في حقل المعرفة الإستراتيجية والعسكرية.

من الناحية الجيوإستراتيجية: هناك بعض العوازل (الطبيعية والمائية) تشكل مزايا إستثنائية للقوة البحرية في الدفاع على الإقليم وحماتيه من التهديد الخارجي، من جهة أخرى هذه العوازل تؤثر بشكل سلبي على الدول بحيث تفرض العزلة عن العالم الخارجي ذلك بفقدان التكنولوجيا والنقل. توفر السواحل الطويلة ذلك بشرط السيطرة والمراقبة لها فهذا يساعد على زيادة قوة الدولة.

إن العوازل الطبيعية تساعد الدول على الدفاع أو الهجوم في الإستراتجية العسكرية، فمثلا لو نأخذ الولايات المتحدة فهي بعيدة على العالم القديم، قد فصل مساحات مائية هائلة بينها وبينه ما أدى بها إلى الإبتعاد عن الهجومات الخارجية والحروب المدمرة التي حدثت في القرن العشرين[1].

حدث نفس الشيء مع "هتلر" في عدم سيطرته على بريطانيا والإتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية إذ أن الطبيعة الجزرية لبريطانيا لم تكن من عبور القوات الألمانية إلى الأراضي البريطانية، أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فهو يواجه ظروف قاسية تتمثل في الغطاء الجليدي الطويل حيث أنه لم يصله المؤن الكافي من أجل الصمود في القتال[2].

2/ الافتراضات الاقتصادية:

تتحدد الافتراضات الاقتصادية في نظرية القوة البحرية "لألفرد مانا" في إفتراضين رئيسيين هما كآلاتي:

1-هناك علاقة تحويل بين الموارد، نجد منها تحويل الموارد الطبيعية إلى الموارد الاقتصادية، وهذا ما يساعد على زيادة القوة البحرية للدولة، في الوقت نفسه تعمل القوة البحرية على توفير الموارد الطبيعية ذلك بتحويلها إلى موارد إقتصادية تمكنها على القيام بعمليات تسويقية عبر العام، نأخذ على سبيل المثال القوة البحرية الإسبانية خلال القرن الخامس عشر، قامت على نقل أطنان من الذهب والمعادن الأخرى من العالم الجديد إلى إسبانيا.

2- نجد علاقة قوية بين القوة البحرية والإنتاج الكبير للإقتصاد وأيضا تسويق فائض الإنتاج خارج الحدود عبر العالم، فهذه المهمة لا يمكن أن تتم في غياب القوة البحرية متخصصة في النقل عبر البحار والمحيطات وأيضا متخصصة في الحماية، وتأمين الممرات الدولية ومراكز الوقود[3].

[1]- د. عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 250.

[2]- المرجع نفسه، ص 253.

[3]- المرجع نفسه، ص 254.

3/ الافتراضات السياسية:

ينظر "ألفرد مانا" إلى الافتراضات السياسية في القوة البحرية أنها تساعد في بناء الاستراتيجيات العسكرية وتحقيق النصر وحسم الحرب، في قيام التشريعات القانونية، ذلك بإعطاء الأولوية لكل ما يتصل بها بإدارة المرافئ البحرية وتنظيم حركة النقل البحري وهيكلة القوة البحرية وغيرها. هناك إفتراض أخر متعلق بصياغة السياسة الخارجية ككل للدولة ذلك أن القوة البحرية لها أهمية كبيرة في الإستقلال الدولي والتفاعل مع أطراف النظام الدولي وإدارة المصالح والإمتيازات الحيوية للدولة عبر العالم بواسطة القوة البحرية[1].

[1]– د. عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 254.

المبحث الثاني: ماهية الأمن.

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية والإستراتيجية، فهو شكل لا يزال محور تفكير الإنسان سواء كان فردا أو جماعة وهو تعبير من أكثر المصطلحات اثارة للجدل لإرتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمراريتها.

وقد تغير مصطلح الأمن والقضايا التي يدرسها باختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية والميكانيزمات التي تحرك ضده العلاقات واختلاف العوامل التي تحركها من عامل عسكري واقتصادي ثم إنساني وتعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون ومستويات التحليل.

المطلب الأول: تعريف الأمن وأبعاده.

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها على إعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس.

من الأوائل الذين قدموا تعريفا للأمن هو"آرنولد وولفر" عام 1952 حيث يقول" إن الأمن في السياق الموضوعي يقيس غياب التهديدات حول القيم المركزية، أو السياق الذاتي غياب الخوف من أن تكون هذه القيم المركزية هدفا لهجوم ما"[1].

أ- الأمن لغة:

الأمن مشتق من الفعل (أمن –أمنا) أي الطمأنينة والاستقرار، ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه[2].

فالأمن هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: "**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف**".

فالأمن هنا عكس الخوف وللاستقرار والخوف بالمفهوم الحديث يعني التحديد الشامل سواء من الاقتصادي أو الاجتماعي أو الداخلي أو الخارجي[3].

---

[1]- فايز غنام، "**التعاون الأمني. الأور ومغاربي: دراسة حالة حوار5+5(2001-2011)**"، أطروحة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012 ص 53.

[2]- علي بن فايز الجحني، "**الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**"، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص 66.

[3]- زكرياء حسين، "**الأمن القومي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 4.

يعرفه "روبرت مكنمار" وزير الدفاع الأمريكي السابق بقولة "هناك حالة عدم الاستقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الإقتصادي للدول، والمشكلة العسكرية في وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون والنظام ولكن لابد علاوة على ذلك توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع السياسي حتى تصبح درعا تتحقق وراءه التنمية وهي الحقيقة الأساسية للأمن"[1].

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع إستخدامه فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية، هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان، حيث أن جل الدارسين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية يجمعون على أنه مفهوم غامض ومعقد فهو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك الكثير من الكلمات المتداولة التي تقتضي إلى تعريف محدد لما يمكن تقديره بشكل قاطع[2].

يعود الإستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه وظهور على إثر ذلك نقاش فكري جاء بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي، وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن حتمية ستصير إليها العلاقات بين الدول[3].

حيث وضعت العديد من التعاريف أجمعها:

يعرفه "باري بوزان" BARRY BUZAN "أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد "هنا يرى أن الأمن هو السعي للتحرر من الخوف والتحديد والحفاظ على كيانها المستقل[4].

يعرفه "هنري كيسنجر"HENRI KISSIGER وزير الخارجية الأمريكية الأسبق أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ خطة البقاء"[5].

---

[1]– عامر مصباح، "**نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**"، ط1، القاهرة: الكتاب الحديث، 2010، ص 8.

[2] – المرجع نفسه، ص 9.

[3]– جون بيليس، وستيفن سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، ط1، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

[4]–عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 9.

[5]– شيبي لخميسي، "**الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية–فترة ما بعد الحرب الباردة–(1991–2008)**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، قسم الدراسات السياسية، 2009، ص 32.

يعرفه "شارك سلاينشر" بأنه "يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلم والعدالة والشرف وأسلوب الحياة وهذه القيم هي أهداف الأمن ومن ثم يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها"[1].

تعرف دائرة المعارف الاجتماعية الأمن على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان إستقلالها، ومن جانب أخر تعرفه الموسوعة السياسية الأمن بأنه "تسخير مقدرات الدولة من الداخل ودفع التهديد عنها خارجيا"[2]. حيث يتسم مفهوم الأمن بالتغيير والتطوير في حقل العلاقات الدولية حيث شهد توسعا في أبعاده ليتجاوز التهديدات العسكرية إلى غير عسكرية.

إن أدبيات الدراسات الأمنية خصوصا والعلاقات الدولية عموما مثقلة بتعريفات الأمن مرتكزة على أسس محددة تعكس في جوهرها الإختلافات والتباينات في رؤى المختصين في الدراسات الأمنية ونظرا لذلك فقد قسمنا مفهوم الأمن إلى محورين أساسيين يعكس التصور المشترك لمفهوم الأمن.

أولا: محور المصالح.

يضم المفاهيم التي تعالج الأمن بوصفه تجسيدا للمصالح الحيوية للدولة وإنعكاسا عمليا لها ويستند هذا المدخل على قناعة أن القوة الرئيسية المحركة لسياسية الدولة الخارجية تتمثل في السعي المستمر نحو تحقيق أقصى درجات الحماية والتنمية للمصالح القومية.

وهو البعد الذي نجده متضمنا في التعريف الذي ساقه "ورلتر ليبمان" Walter Lippman للأمن بقوله "أن الأمة تكون آمنة طالما أنها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانة أمنها بالإنتصار في تلك الحرب".

إذن فالأمن حسب "ليبمان" يعتبر قيمة قد تزيد أو تقل حسب قدرة الأمة على ردع أي هجوم أو هزيمته ومن ثم هذه القيمة لا تعتبر مهددة إلا في إطار حدوث الحرب أو التهديد بحدوثها[3].

---

[1]– شيبي لخميسي، مرجع سابق الذكر، ص 32.

[2]– عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص10.

[3]– رشيد ساعد، "**الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق أسيا الصين نموذجا**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلو السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017–2018، ص 15.

أما وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "هارولد بروان" Harold Brown فيعتقد في كتابه حول الأمن الوطني بأن الأمن يعني "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقة في البقاء، فهنا يرى أن البقاء يتطلب عدة عناصر ليست فقط القوة العسكرية[1].

ثانيا: محور التهديدات.

وذلك بحماية مصالح الدولة من التهديدات الخارجية وذلك باللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية أو المسلحة وهذا ناتج عن تعارض المصالح والغايات الوطنية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يحافظ على أنها وإستقرارها القومي.

يعرف "أرنولد وولفر" Arnold Wilfz الأمن بأنه "يعني في جانبه الموضوعي غياب التهديدات ضد القيم المركزية، في معنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون القيم محل هجوم"، ويربط "ريتشارد أولمان" Richard Ulman بين مفهوم الأمن والأفعال المؤدية إليه باعتباره "تهديد خطير على مدى زمني قصير نسبيا بالخط من مستوى حياة السكان في الدولة أو نوعيتها".

وفي سياق أخر فقد تغير مفهوم الأمن في حقل العلاقات الدولية ولم يقتصر فقط على التهديد العسكري (المفهوم التقليدي) فقد إتسع ليشمل جميع الميادين والقضايا الأخرى كالمجال الإقتصادي، المجال السياسي، المجال الاجتماعي، المجال البيئي، وذلك بتجسيد نظرية الأمن في إطار الحفاظ على الأمن القومي للدولة وإعادة مفهمة الأمن لمواكبة التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية[2].

أبعاد الأمن:

1- الأمن السياسي: يتفرع الأمن السياسي إلى سياسة داخلية لإدارة شؤون الموطنين ورعاية إحتياجاتهم ومعالجة مشاكلهم وسياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة ومصالحا ومكانتها في المجتمع الدولي يكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الإستقرار في إطار الشرعية الدستورية والتحكم في تسيير الحياة السياسية من خلال توجيه القوى الحزبية ومختلف الفواعل السياسية وجماعات المصالح والقوى لخدمة مصالح الأمة، أما الأمن السياسي الخارجي، فيكون من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية وإحتياجات ومصالح الدولة، من خلال قدرتها على توظيف عناصر قوتها بشكل صحيح دون الخضوع للضغوطات

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 09.

[2]- رشيد ساعد، مرجع سابق الذكر، ص 16.

الخارجية ونجاحها أيضا في إقامة علاقات وتحالفات إقليمية ودولية قوية، وبالتالي فإن الأمن السياسي يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي[1].

2- البعد الاقتصادي: يشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة صناعة خدمات) ودرجة الإعتماد على الخارج وكذا الأساس الذي يقوم عليه الإقتصاد من حيث كونه إقتصادا إنتاجيا أو إقتصادا ريعيا بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوفيق المناسب لعوامل الإنتاج من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصولا إلى تنمية مستدامة[2].

3- الأمن العسكري: يرتكز عليه الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة ويتحقق من خلال قدرة الدولة على مواجهة الإعتداءات العسكرية الخارجية فهو يتضمن قوة الدولة العسكرية وإمتلاكها أسلحة متطورة قادرة على ردع أي عدوان خارجي ومنه فإن بناء القوة العسكرية وتطويرها وفق متطلبات العصر يعتبر من أهم المسائل الضرورية التي تبنى عليها الدولة[3].

4- الأمن الاجتماعي: يقوم على الخصوصيات والمقومات والمكاسب التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات ويتحقق الأمن الاجتماعي من خلال حمايتها والحفاظ على وجودها وإستمرار تطورها ونموها وتتمثل هذه المقومات في الوعاء الثقافي والقيم الأخلاقية والإيديولوجية والعقيدة المشتركة وتمتد إلى الكيان التنظيمي السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة بما يتيح تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، يعرفه "صامويل هنتجتون" بأنه "قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة"، فالأمن المجتمعي عنده هو قدرة المجتمع في المحافظة على هويته وثقافته وأسلوب حياته وهو من أكثر أبعاد الأمن تأثيرا بمختلف التهديدات سواء داخلية أو خارجية.

5- الأمن البيئي: أخذ الأمن البيئي حيزا مهما في السنوات الأخيرة لزيادة حجم وخطورة التهديدات البيئية وتمحور أساسا حول مختلف الإجراءات لحماية وتأمين الطبيعة والبشر أو الحد من خطورة التهديدات ذاتا الطابع الإيكولوجي المهددة للطبيعة والبيئة، فالأمن البيئي يرتكز على حماية الإنسانية من الأخطار

[1]- فاتح النور رحموني، "**الإستراتيجية والأمن الدولي**"، مطبوعة الدعم البيداغوجي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 9.

[2]- شيبي لخميسي، مرجع سابق الذكر، ص 11.

[3]- فاتح النور رحموني، مرجع سابق الذكر، ص 10.

الناتجة عن النشاطات الغير العقلانية، ومن أهم النتائج لهذه النشاطات الفوضوية ظهور ما يسمى بالإحتباس الحراري والتلوث البيئي الذي أصبح حديث الساعة، فهذه الأخطار مرتبطة بكيان الدولة وأمنها واستقرارها[1].

6- الأمن الثقافي: طرح مفهوم الأمن الثقافي إشكاليات كبيرة منذ بداية تسعينات القرن العشرين ويرجع إلى ما أفرزته التهديدات الجديدة ذات البعد الثقافي في إطار العولمة، حيث سمح التطور الرهيب لوسائل الإعلام والاتصال أو ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة بإمكانية الإطلاع على ثقافات أخرى وإمكانية التأثر بها أو التأثير فيها، وهذا ما جعل العديد من المجتمعات تعاني من إمكانية إندثار قيمها الثقافية وتفكك منظوماتها الإيديولوجية، فلابد من الحفاظ على الثقافة الذاتية فإنتشار ثقافة وحضارة أي دولة يعني أنها دولة غير مستقلة وهشة وتصبح دولة مهددة لأخطار خارجية[2].

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة.

شهدت فترة الحرب الباردة صراع إيديولوجي بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية فكان كلاهما يتنافسان من أجل البقاء والهيمنة على النظام الدولي، حيث كان الأمن القومي لكل منهما يتحقق بالإنتصار على العدو الرئيسي ولتحقيق ذلك أصبح مفهوم الأمن من التهديد ببناء ترسانة عسكرية من أسلحة الدمار الشامل.

حيث أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية ومن أهم هذه التحولات نجد[3]:

1- اتساع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون إستثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، وما إنعكس ذلك حصول العديد من الشعوب التي خضعت للاستعمار على استقلالها السياسي.

2- تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الإستراتيجية من حيث التأثير في مجمل إستراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الإتصال والمواصلات.

3- تصاعد المنافسة التجارية والاقتصادية وحلولها محل الصراعات الإستراتيجية والإندماج في إقتصاد العالم.

---

[1]- فاتح النور رحموني، مرجع سابق الذكر، ص 12.

[2]- المرجع نفسه، ص 12.

[3]- خالد معمري جندلي، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**"، أطروحة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص 22.

بحيث تبلورت عدة تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية لإيجاد مفهوم أوسع للأمن، فالدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاثة تحديات جديدة بحسب تعبير "جون هيرز":[1]

التحدي الاقتصادي: جسدت الثورة الصناعية الاعتماد المتبادل بين الدول بحيث جعلت كل دولة بحاجة لتسويق منتجاتها وهذا ما ولد تبادلات إقتصادية وتجارية ووضع الأمن الإقتصادي لكل دولة تحت سلطة الدول الأخرى.

التحدي القيمي: وذلك بظهور ثورة تكنولوجية خاصة في مجال الإتصالات جعلت حماية الإقليم والأفكار أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمرا شبه مستحيل على الدولة القومية حيث تزعزعت الوطنية التربوية والقيمية للسلطة الوطنية إذ صارت الدعاية المضادة تمرر بقوة عبر الحدود الرسمية للدولة عن طريق وسائل اتصال المتطورة.

التحدي الأمني: التطور التكنولوجي في الميدان العسكري خاصة في مجال الأسلحة النووية، جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي، فوجود السلاح النووي بحد ذاته يشكل تهديدا أمنيا لأية دولة في العالم، فإنه بإمكان ذلك أن تمتلك الدول السلاح النووي في فترات قصية نتيجة تزايد التهديدات الأمنية، فقد أحدث تغييرا في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية وتوازن القوى[2].

هذه المتغيرات التي عرفها النظام الدولي المعاصر قد إنعكست بشكل مباشر على مفهوم الأمن في صورته المعاصرة، وقد مس هذا الإنعكاس تغيرا في مضمون الدراسات الأمنية تناسبا مع التغيرات الجوهرية لتفاعلات النظام الدولي، وبناءا على ذلك أصبح الأمن المعاصر يتصف بالشمولية فهو ليس مسألة حدود فحسب وقضية إقامة ترسانة من السلاح فهو يتعداها ليشمل قضايا دولية أخرى معاصرة كالأمن الاقتصادي الأمن الاجتماعي، الأمن الإنساني.

إن الصفة الشمولية في الدراسات الأمنية يجعلنا نتناول مفهوم الأمن ضمن الاتجاه المعاصر استنادا إلى أربع دلالات[3]:

[1]– خالد معمري جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 23.

[2]– المرجع نفسه، ص 24.

[3]–المرجع نفسه، ص 25.

1- البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية:

وهو التحرر من الخوف وهو حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية، تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات وتندرج كتابات "كوفمان" Kaufmann التي ترى أنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية إلا أنها تتلقى في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف.

وأيضا تندرج كتابات "لينكولن" Lincoln الذي يقول في هذا الصدد "إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادر فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي.

إذن فالأمن هنا هو إدراك الحالة الأمنية وذلك بالتحرر من الخوف وإنعدام الشعور الأمني كبديل للتهديد الأمني.

2- البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية:

إرتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من قبل التهديدات الداخلية أي أن الإقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية، ولذلك يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدول، وفقا للتصميم التالي: السلوكيات الأمنية: مدخلات/ قرارات السياسة الخارجية: مخرجات.

لذلك نجد أن البعض يعرف الأمن ببساطة على أنه سلامة أراضي الدولة وإستقلالها السياسي وحمايتها من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية[1].

3- البعد التنموي للعملية الأمنية:

يتضمن هذا البعد التنمية كمحدد أساسي لمفهوم الأمن، على إعتبار أنه يمكن تشكيل مستويات معينة من الإستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية وهي تعبر عن تكاملية وظيفية لأن تحقيق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا ويعتبر "روبرت مكنامر" Robert Macnamara أحد رواد هذا الطرح في

[1]- خالد معمري جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 25.

محاولته إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة فهو يقول "إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والإستقرار يصبحان أمرا صعبا[1].

4- الدلالات الاجتماعية للبناء الأمني:

تعتمد الدولة في تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات إجتماعية معينة حيث تؤثر البني الإجتماعية داخل الدولة بشكل إيجابي أو سلبي، لأن تكريس الوحدة سياسيا وإجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية (عرقية أو دينية أو لغوية) وقد بين "جون غالتونغ" John Galtung في دراسته الأشكال البديلة للدفاع كيف أن البناء الأمني للدولة لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الإجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي بإيجادها حالة من اللاتعاون أو التمرد الجماعي العام.

ويمكن تلخيص في فكرة مفادها أن الدلالات الاجتماعية للأمن تعكس العلاقة الوطيدة بينهما فالدولة التي لا تتمتع بالاستقرار الاجتماعي تعتبر دولة هشة لأن الأمن مرتبط بالعقيدة الاجتماعية لمواجهة التحديات الخارجية[2].

المطلب الثالث: مركب الأمني الإقليمي.

مفهوم مركب الأمني الإقليمي:

لقد جاءت إسهامات كثيرة حول مركب الأمني الإقليمي، حيث يعرفه "باري بوزان" "أنه مجموعة الدول التي إهتماماتها الأمنية الدولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى[3].

[1]-محمد شلبي، "**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، عن اشغال الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2003، ص 162.

[2]- خالد معمري جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 26.

[3]- عامر مصباح، "**المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**"، المجلد 1- نظرية مركب الأمن الإقليمي، ط1، دار الكتاب الحديث، 2013، القاهرة، ص 293.

أيضا يعرفه على أنه "مجموعة من الدول ترتبط سياستها الأمنية ببعضها البعض على شكل إعتماد متبادل أمني وبالتالي يمكن لدولة واحدة أن تحقق أمنها القومي بشكل مستقل ومنفرد عن بقية الأعضاء في هذا المركب[1].

من خلال هاذين التعريفين يتضح لنا أن كل تحديث لدولة مرتبط بدولة أخرى داخل هذا المركب حيث ترتبط سياستها الأمنية بحدة وحجم الخطر الذل يهدد هذه المجموعة.

وفي تعريف أخر عرف بأنه "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللأمنية أو كلاهما فهي جد مترابطة بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى"[2].

المنظر الأول الذي طرح هذا المصطلح هو باري بوزان في كتابه" الشعب، الدولة، والخوف، مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"[3] وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي بحيث يركز على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الإستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

حيث تطورت نظرية مركب الأمن الإقليمي على مرحلتين، عرفت النسخة الأولى منها "بنظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية" CRSCT والثانية وهي النسخة أكثر توسعا وهي المعروفة "نظرية المركب الأمني الإقليمي" RSCT، إنبثقت نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية من مفهوم مركب الأمن Security complexe الذي جاء به "بوزان" من خلال إفتراض أن الأمن ظاهرة علائقية أي تقوم على علاقات متبادلة ومتشابكة، حيث يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة من دون فهم نموذج الإعتماد المتبادل للأمن الدولي.

يقول "باري بوزان"مركب الأمن هو مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية إرتباطا وثيقا بينها مما يجعلها من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى[4].

---

[1]–Jannatkhan Eyvazov, **some aspects of the theory of regional security complexes** As applied to studies of the political system in the post–soviet space, central Asia and the Caucasus ،vol 12,Issue 02,2011, p18.

[2]– عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 294.

[3]– المرجع نفسه، ص 294.

[4] –Amer Rizwan, South Asian security complex and Pakistan–united states relations post 9/11. "IPRI journal X: N°2, summer 2010, P40.

الشكل 1: خطوط إنقسام مركب الأمن الإقليمي

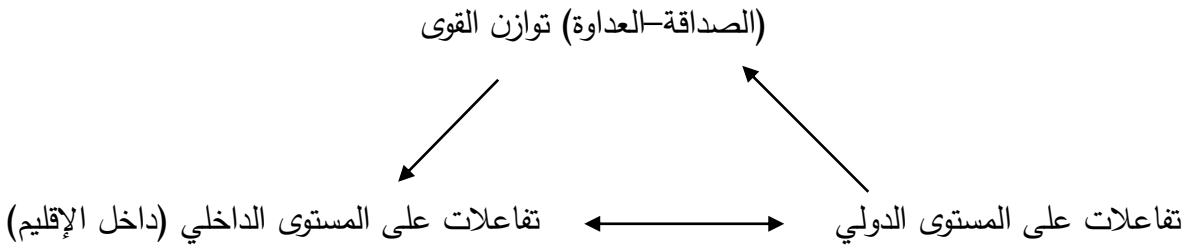

Source: Lona Jonson and hoya. cental asian security: the new international Contert. broolings titution press. weslington .2001. p.9

وقد ساهم "ويفر" Waever أيضا في رسم نموذجا لسياسة الأمن الإقليمي وإعطاء مفهوم جديد لمفهوم الأمن الإقليمي فالتباين في القوة والموقع الجغرافي والقدرات الطبيعية والبشرية، لا يتدخل في تحديد ثقل الدولة وتأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية.

بحيث يتمتع النموذج (البوزاني والويفري) بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل الأزمات في الإقليم وطبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات وتحديات وتهديدات، وأن كل قوة في إقليم تنظر إلى الأخرى على أنها عدو لها أو منافس إقليمي، أو قوة صديقة.

ومن هنا لفهم ماهية الأمن الإقليمي يتوجب تحديد ما إذا كان هناك مركب أمني إقليمي بنيويا وهيكليا، فرعيا أو أساسي، أحادي وطبيعته القطبية، ودلالات القوة فيه، والقوة الفاعلة فيه، بحيث لمعرفة ماهية الأمن الإقليمي ينبغي لمركب الأمن الإقليمي مروره بعملية المدخلات والمخرجات من خلال رصد سلوك القوى الإقليمية في هذا النظام عبر طبيعة توجهاتها[1].

مستويات التحليل:

لقد ميز "بوزان" وزميله بين مستويين من التحليل للقضايا وهما المستوى الإقليمي والمستوى العالمي وهذا ما يعطي مركب الأمن الإقليمي قوتها التحليلية. وذلك بإبراز الأهمية المنهجية والنظرية للتحليل الإقليمي للقضايا الأمنية وهذا ما ميزه عن باقي النظريات خاصة الواقعية الجديدة.

[1]– ميلاد مفتاح الحراثي، التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط، ط1، المكتب العربي الحديث، 2016، ص 32.

فإذا كان تحليل "كينث ولتز" قد ركز على أهمية البنية في تحليل العلاقات الدولية وأعطى المستوى العالمي الأولوية في التحليل، فإن "بوزان" وزميله "ويفر" حاولوا الإعتماد على الفهم التعددي للعلاقات الدولية إنطلاقا من الوحدة ثم المنطقة ثم ما بين الإقليمي، ثم المستوى الكوني، لكن لا معنى ولا أهمية لأي تحليل لكل هذه المستويات مالم يؤخذ بعين الإعتبار المستوى الإقليمي في التحليل، الذي يشكل المجال الحيوي في إنتاج الديناميكيات الأمنية فمثلا هناك عدة تقسيمات بين المجالات الجغرافية للأمن فهناك الأمن الأوروبي، أمن جنوب شرق أسيا، أمن جنوب أسيا، أمن الشرق الأوسط[1].

الفكرة الأساسية هنا هي أن الديناميكيات الأمنية المتحكمة في سلوك الدول لها أصولها في المنطقة الإقليمية، وهي تستمد قوتها من مستوى المنطقة الإقليمية وليس من مستويات أخرى، لذلك فالنزعة الإقليمية هي مركز على تحليل العلاقات الإقليمية الأمنية.

كما يمكن أن يتجزأ مركب الأمن الإقليمي إلى مركبات أمنية فرعية، تعكس الأنماط المختلفة للإعتماد المتبادل الأمني التي بطريقة أخرى تشبه المستويات المتخصصة للتكامل الوظيفي عند الوظيفة الجديدة إذ نتيجة لزيادة عمليات التفاعل الأمني عبر الإقليمي وأخذها تدريجيا الشكل المعقد. تظهر المركبات الفرعية التي بدورها تتفاعل ضمن المركب الإقليمي الكبير فمثلا، مركب الأمن الإقليمي في منطقة شرق أسيا نجد أن هناك مركب الأمن للصين واليابان، ولكن هذا لا يعني أنها خاصية ملازمة لكل حالات مركبات الأمن الإقليمية في النظام الدولي[2].

ويبقى المستوى الإقليمي في التحليل هو الجانب المسيطر في فهم وتفسير العلاقات الأمنية الدولية ومستقبل الأمن القومي، وهناك عامل أخر ظهر بعد الحرب الباردة وهو الذي يعزز من الوضع الجديد الذي أصبحت عليه السياسة الدولية وذلك من تحليل التفاعلات بين الظروف المحلية للدول وعلاقاتها بالمخرجات الإقليمية الدولية والعلاقة بين منطقة وأخرى وفهم التفاعل الأمني عبر المناطقي وأخيرا تفاعل المنطقة مع المستوى الدولي[3].

تعد أكثر المساهمات تميزا بالنسبة "لمدرسة كوبنهاغن" عن صياغة لمفهوم الأمن المجتمعي والأمننة اللذين وظفهما كل من "باري بوزان و"أولي ويفر" لبناء مركب الأمن الإقليمي، ويعرف الأمن المجتمعي على أنه قدرة المجتمع على إستمرار وتماسك شخصيته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة

[1]– ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق الذكر، ص ص 14، 15.

[2]– المرجع نفسه، ص 17.

[3]– المرجع نفسه، ص 17.

والتهديدات المحتملة فالهويات الجماعية، مثل الأديان والقوميات هي بمثابة كائنات مرجعية لدراسات التهديدات في القطاع المجتمعي، بحيث تكون مستقلة عن الدولة، فقد تتشكل التهديدات في القطاع المجتمعي من مصادر داخلية أو خارجية. بحيث تجادل نظرية الأمننة بأن الأمن يبنى من المستوى الدولي ويتفرع إلى مستويين وهما البناء المؤسسي والسلوك الإقليمي للقوة[1].

وبالتالي تؤدي الإقليمية إلى تسهيل مسار وتوحيد الإنشغالات الأمنية وإنسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألة متبادلة.

حيث يميز بوزان بين عدد من أنواع مركبات الأمن الإقليمية الشائعة في النظام الدولي التي تساعد على تحليل العلاقات الأمنية الدولية وتمكن من التنبؤ بمستقبل وضع البيئة الإستراتيجية، فهناك مركب الأمن الإقليمي العام ومركب الأمن الإقليمي المركزي:[2]

1- مركب الأمن الإقليمي العام: يغلب عليه الطابع الوستفالي في العلاقات الدولية، أين تمثل البنية الفوضوية خاصة متميزة، حيث تتمتع كل الدول بالسيدة والبحث الذاتي عن الأمن، كما يمكن أن تكون العلاقات الأمنية متمحورة حول قطبين أو عدد من الأقطاب أو قطب واحد وهذا من خلال التفاعل بين القوى إقليمية وليس فقط عن طريق قوة واحدة.

2- مركب الأمن الإقليمي المركزي: ينتشر عادة مركب الأمن الإقليمي المركزي في المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفته أو إندماجا أي يغلب عليه الطابع المؤسساتي الوظيفي، فهي تركز على جانب الأمننة كوحدة رئيسية في تحليل وفهم العلاقات الدولية الإقليمية، بمعنى آخر العلاقات الأمنية التي تتحكم في مخرجات التفاعلات ما بين الدول وسلوكها في سياستها الخارجية، بحيث تسيطر على الأجندة السياسية والإقتصادية والبيئية والإجتماعية العادية.

[1]- فخر الدين سلطاني وآخرون، "**مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي**،" مجلة الإدارة العامة والحكومة بمعهد ماكروثينك، العدد 4، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2014، ص 4.

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص ص 19-20.

جدول رقم (01): بنية مركب الأمننة الإقليمية ودلالات القوة فيها.

الإقليم	القطبية	القوى الإقليمية
أنظمة الأحادية القطبية		
أمريكا الجنوبية	أحادي البرازيل	البرازيل
شمال أمريكا	أحادي القطبية	الولايات المتحدة الأمريكية
الإتحاد السوفياتي السابق	أحادي القطبية	روسيا
إفريقيا الغربية	//	السنيغال
غرب المتوسط	//	الاتحاد الأوروبي
أفريقيا الجنوبية	//	جنوب إفريقيا
إفريقيا الوسطى	//	نيجريا
أنظمة الثنائية القطبية		
جنوب أسيا	ثنائي القطبية	الهند وباكستان
شرق أسيا	ثنائي القطبية	الصين واليابان
شرق إفريقيا	ثنائي القطبية	إثيوبيا تنزانيا
أنظمة التعددية القطبية		
الاتحاد الأوروبي	متعدد القطبية	فرنسا بريطانيا ألمانيا
الاتحاد المغاربي متعدد القطبية	متعدد الأقطاب	ليبيا الجزائر المغرب
إقليم شمال إفريقيا متعدد القطبية	متعدد الأقطاب	مصر والجزائر
الباسيفيك	متعدد القطبية	استراليا ماليزيا أندونيسيا

المصدر: ميلاد مفتاح الحراثي، ص 42.

من الجدول نلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من مركبات الأمننة الإقليمية من حيث مستوى القوى القطبية الفاعلة أكثر في الإقليم، وأنظمة القطبية الأحادية وعددها ستة وأنظمة القطبية الثنائية وعددها ثلاثة وأنظمة القطبية المتعددة وعددها أربعة مركبات إقليمية، وهنا لابد وأن نضيف مؤسسة الأمننة الدولية متمثلة في شخص مجلس الأمن الدولي والذي تتشكل منه القوى الإقليمية الكبرى في العالم، والتي تمتلك البرامج النووية وأسلحة الردع وحق النقض الدولي (الفيتو).

تحولت السياسة الخارجية الصينية بشكل واضح مع بداية التسعينات نحو الإنفتاح خاصة بعد تغيير الوضع الاستراتيجي الإقليمي عندما تمكنت بريطانيا العظمى من إلحاق الهزيمة بالصين (حروب الأفيون) على منطقة شرق أسيا، فإتبعت سياسة إقامة علاقات صداقة وتعاون قوية أكسبها نفوذا واضحا

في المنطقة، حيث قامت بالإعتماد على الوسائل الإقتصادية لتحقيق السلم والأمن الإقليمي، لذلك تميزت سياستها بالقوة الناعمة، وإتضحت هذه السياسة من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتبناها وأهمها[1]:

1. عملية الإصلاح الاقتصادية الكبرى وذلك من خلال التخطيط التوجيهي وهو نظام يتوسط بين التخطيط المركزي (1949-1977م) وذلك بظهور رأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة، وذلك بتطبيق النموذج الاقتصادي السوفياتي بغرض تأسيس نموذج إشتراكي مكثف للنمو الإقتصادي والإجتماعي والتحول نحو إقتصاد زراعي موجه مركزيا.
2. التطور الشامل بمعنى تطوير جميع القطاعات وإعتناق مبدأ اللامركزية الإدارية ودمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة وذلك بالتعاون والإشتراك (الزراعة، التعليم، الثقافة) والإنفتاح على العالم الخارجي بتقليص القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي.
3. دعم أسس الحوار والتسمية السلمية للمنازعات والسعي لإنهاء الخلافات الحدودية في المنطقة والتي تهدد الأمن والإستقرار الإقليمي (الصين والهند، التهديد النووي لكوريا الشمالية، الهند وباكستان على إقليم كشمير...).
4. دعم العلاقات الدبلوماسية وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية وتطوير علاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم إستخدام القوة أو التهديد.
5. السيطرة على أهم الممرات المائية والجزر الإستراتيجية في بحر جنوب الصين.

[1]- فاتح النور حموني، مرجع سابق الذكر، ص 16.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستراتيجية الأمنية الصينية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة.

تعتبر الواقعية المهيمن الرئيسي على حقل العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث ترجع إلى الفكر القديم، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الواقعية الجديدة من خلال تعريفها وذكر مبادئها وعلى أي أساس تقوم.

الواقعية الجديدة هي رؤية نسقية SYSTEMIC للسياسات الدولية، حاول "كينث والتز" من خلال عمله الشهير "نظرية السياسات الدولية THEIRY OF INTERNATIONAL POLITICS، تجاوز النقد الموجه إلى "مورغنتو" مقترحا نظرية للمنظومة الدولية، والإبقاء على هذا المستوى من التحليل بإعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي ترفض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والإقتصاد إلى حد ما تعتبر ثانوية.

يلقب "كينيث والتز" بأب الواقعية الجديدة، فأغلب أعماله تدافع عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة، على شكل وحدات المنظومة وسلوكياتها، أدخل "والتز" مفهوم البنية Structure مفاهيم الفوضى، توازن القوى ووظائف النظرية في السياسات الدولية، فحاول صياغة نظرية في مستوى بسيط لنظريات العلوم الطبيعية.

يقف "والتز" ضد النظريات التقليصية التي أن المنظومة الدولية هي مجموع الدول وقراراتها وأفعالها المتبادلة، فمستوى التحليل يقع على صعيد المستوى الثاني لتحليل العلاقات الدولية[1].

تسمى الواقعية الجديدة أحيانا بالواقعية الهيكلية، فهي خلافا للواقعية الكلاسيكية أو التقليدية، حيث يتم تحديد النظام الدولي من خلال الفوضى تكون الدول ذات سيادة ومستقلة عن بعضها البعض، في مثل هذا النظام الفوضوي ستكون قوة الدولة هي المفتاح الرئيسي لفتح الواقع، فمن خلال القوة يمكن للدولة الدفاع عن نفسها، الواقعية تفهم القوى في مجموعة متنوعة من الطرق، مثلا القوة العسكرية والإقتصادية والدبلوماسية.

وعلى الرغم من الخلاف المتعلق في تحديد النظام الدولي من خلال الفوضى، إلا أنها لم تختلف عن سابقتها في خصوص إعتبار العوامل النابعة من البنية الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي

[1]–حكيمي توفيق، "**الحوار النيوواقعي–النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني**"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007–2008، ص 13.

للدول، وإنطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، من هذا المنطلق إن كل إهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

إن "ولتز" يدافع عن منظور منظومي، وبعبارة أخرى من رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق المظاهر الضاغطة.

تعتبر المنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها، فيقول ولتز" بأن بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيرات السياسة الخارجية".

وهذه البنية للنظام الدولي هي نتيجة لفوضوية النظام الدولي، حيث يرى ولتز أن الفوضى هي من المكونات الأساسية للنظام الدولي، وأن الحرب تندلع نتيجة هذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة الإنسانية، لأن الواقعية الجديدة تغفل الطبيعة البشرية وتركز على فوضوية النظام الدولي، فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تشكل نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد بشأن التعاون الدولي بين الدول فالفوضوية هي تعبير عن حالة غياب الحكومة على المستوى الدولي، وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، وبتأكيد أنها سمة من سمات النظام الدولي والإطار الاجتماعي السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية[1].

تؤكد المدرسة الواقعية على إستخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية حيث حلت محل القوات القتالية، كون هذا العصر هو عصر الإقتصاديات القائمة على المعلومات، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، وأصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتمويل، وأصبحت مادية ملموسة إكراهية بدرجة أقل.

فالواقعية التقليدية هي التي ترى أن القوة غاية في حد ذاتها، ولهذا هي تسعى لتحقيق ميزان القوى أما الواقعية الجديدة فهي تنطلق من مسلمة أساسية هي أن هدف الدول هو الحفاظ على البقاء، وعليه تبذل مجهودات داخلية (تقوية الإقتصاد، بناء القوى العسكرية...) ومجهودات خارجية (بناء الأحلاف، إضعاف الأحلاف المعادية...)[2].

[1]– النظرية الواقعية، "**دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة**"، مجلة أهل البيت ، العدد 20، ص410.

[2]– المرجع نفسه، ص 411.

مبادئ الواقعية الجديدة:

نلخص هذه المبادئ في خمس نقاط وهي كآلاتي[1]:

1- النظم السياسية تأخذ شكلين أساسيين، تسلسلية أو فوضوية والنظام الدولي يأخذ دوما الشكل الأخير.

2- في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

3- جميع الدول تتميز بخاصية الأنانية، وتسعى على الأقل ضمان بقائها.

4- نجد في أي نظام للمساعدة الذاتية البقاء يقتضي الإستجابة للقوة النسبية ولأفعال الآخرين.

5-حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دوما نحو خلق نظام لتوازن القوة.

تبقى هذه المبادئ الأكثر تداولا من طرف المفكرين الواقعيين المعاصرين.

عناصر التحليل الأساسية للفكر الواقعي المعاصر:

تشمل مفاهيم البنية، الفوضى، المساعدة، وتوازن القوة، حيزا هاما من الاهتمامات الفكرية لمفكري الواقعية الجديدة، وتحتل أهمية كبيرة في دراسة سلوكية وحدات النظام الدولي التي تأخذ أشكالا معينة حسب ما تمليه البنية الدولية على الفواعل المختلفة، يتوجب على الدول الخضوع لمبدأ المساعدة الذاتية في أي نظام فوضوي[2].

1- بنية النظام الداخلي:

يرى "والتز" أن النظام يتشكل من بنية structure ووحدات متفاعلة iterracting unités فهو يعتقد أن البنية هي المكون الرئيسي للنظام الذي يجعل التفكير في النظام كله ممكنا، يكتب والتز".... التفكير في البنية كما أحدده سوف يحد من مشكلة فصل التحولات على مستوى الوحدات من التحولات على مستوى النظام، وإذا كنا مهتمين بالتأثيرات المختلفة المتوقعة في نظم مختلفة، فيجب أن نكون قادرين على تمييز تحولات الأنساق change of systems من التحولات ضمن الأنساق changes within systems وهو الشيء الذي وجد مفكرو الأنساق صعوبة بالغة في فهمه.

[1]- النظرية الواقعية، مرجع سابق الذكر، ص 412.

[2]- توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 14.

قدم والتز تعريف للبنية في 03 أجزاء بحيث أنها[1]:

1- المبدأ التنظيمي للنسق أو المنظومة حيث تتحول الأنساق إذا حل مبدأ تنظيمي مكان أخر، والانتقال من حقل فوضوي إلى أخر تسلسلي هو انتقال من نسق إلى أخر.

2- خصوصيات وظائف الوحدات المختلفة، فالأنساق التسلسلية تتحول ثم تحدد الوظائف بطريقة مختلفة وبالنسبة للأنساق الفوضوية، معيار تحول الأنساق ينبع من التخلي عن الجزء الثاني من هذا التعريف طالما أن النظام تشكله وحدات متشابهة.

3- توزيع القدرات بين الوحدات التغييرات في هذا التوزيع تمثل تحولات النظام سواء كان فوضويا أو تسلسليا.

شكل 2: تأثير البنية على سلوك وحدات النظام الدولي

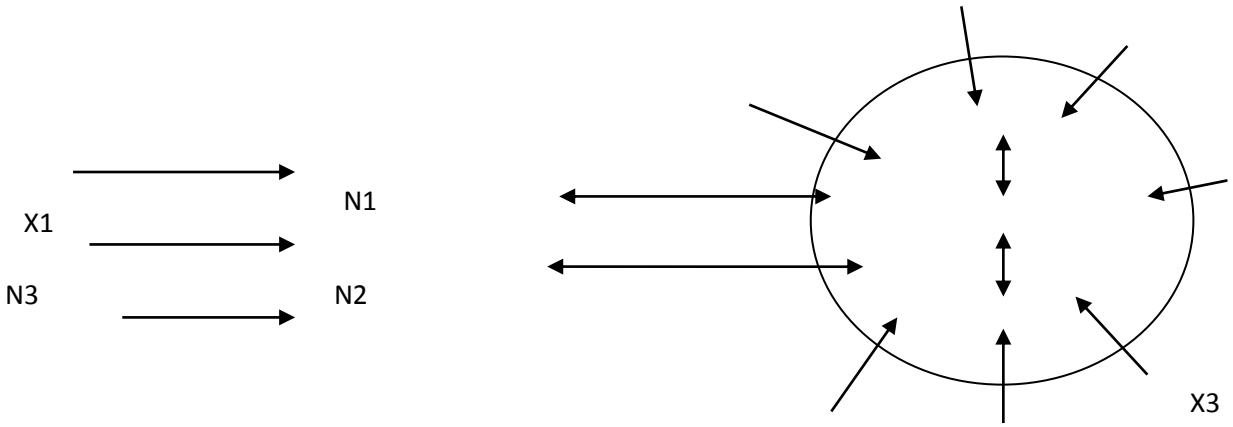

Source: Kenneth N. Waltz, theory of international politics, Addison, Wesley,1979, P 100.

الدائرة: تمثل بنية نظام سياسي دولي.

الأسهم تشير التي تأثيراتها سواء على تفاعلات الفواعل أو خصوصياتهم.

N1.2.3 تكتل دول تقوم بصياغة سلوكياتها انطلاقا من بيئتها الداخلية.

X1.2.3 تمثل سلوك الدول خارجيا وتفاعلاتها مع بعضها البعض.

2- فوضوية النظام الدولي: ينظر الواقعيون الجدد إلى المبدأ التنظيمي للنظام الدولي يأخذ شكل الفوضوية Anarchic عكس الهيراركية Hierarchy التي تميز النظم الداخلية في الغالب والفوضى وفق لمنظري الواقعية هي إنتقاء سلطة دولية، فهذه الوضعية لا تسمح فقط بحدوث حروب بل تمنع الدول من

[1]- توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 15.

الوصول إلى أهدافها، ذلك لغياب المؤسسات التي تفرض القوانين الدولية لكن إنتفاء حكومة عالمية لا يعني إنعدام النظام في العالم، فالواقعيون يميزون بين حالتي الفوضى Anarchy واللاإنظام chaos، وهذا الأخير قد يسود العالم لفترات قصيرة كما في حالة الحروب العالمية[1].

فوضوية النظام الدولي يمكن فهمها بشكل جيد حين مقارنة النظم الدولية والداخلية، فهذه الأخيرة ميزتها التسلسلية، وتقف في علاقات رؤساء ومرؤوسين، البعض مخول بالحكم، والبعض ملزم بالخضوع عكس النظم السياسة الدولية التي ميزها التشابه الوظيفي فيكتب والتز: "الفرق بين حقلي السياسة الدولية والداخلية لا يمكن إيجاده من خلال معيار إستخدام أو عدم إستخدام القوة، بل في بنيانهما المختلفة أي الأنماط المختلفة لتنظيم إستخدام القوة، الحكومة، من خلال إحتكار بعض مظاهر الشرعية تخول لنفسها الحق في إستخدام القوة أي تطبيق تشكيلة من العقوبات لضبط إستخدام الرغبة للقوة في حالة إستخدام البعض لقوتهم الخاصة، يلجأ الآخرون للحكومة في السياسات الدولية لا توجد ثمة حكومة عالمية، والسياسات الدولية تسمى سياسات في غياب "حكومة"[2].

3- سياسات المساعدة الذاتية:

يؤكد الواقعيون الجدد أن فوضوية النظام الدولي تؤدي بوحدات النظام الدولي إلى إتباع سلوك الإعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية، وإنطلاقا من أن الدول تعتمد على المساعدة الذاتية، فإن الاكتفاء الذاتي سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة، والنظام الدولي يشجع كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها[3].

4- توازن القوة: BALANCE OF POWER

حدد "هانز مورغنتو" مفهوم توازن القوى وربطه بعنصرين أساسيين يرتكز عليهما هذا المفهوم، فالعنصر الأول: مادي يهدف إلى وجود تعادل بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية، أما العنصر الثاني: إدراكي خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل بإعتباره الوسيلة الأنسب للحفاظ على الأمن، ولدى الدول الأخرى بأهمية إستمراره، وإذا غاب عنصر يصعب الحفاظ على الأمن.

---

[1]- حكيمي توفيق، مرجع سابق الذكر، ص ص 15، 16.

[2]- المرجع نفسه، ص 16.

[3]- المرجع نفسه، ص 17.

فالقوى وفقه تعتمد على القدرات الذاتية لتحقيق التوازن مع القوى الأخرى فلديه إيمان قوي بالاعتماد الذاتي إذ هو مبدأ أساسي لتصرف تلك القوى ولكن كينيث والتز يرى أن الإعتماد على الذات يتحقق من خلال عناصر القوة الداخلية وعناصر القوة الخارجية معا[1].

إن المفهوم الواقعي للأمن الإقليمي على منطقة شمال شرق أسيا وبالنظر إلى خصائص هذه المنطقة، من وجود دول متفاوتة القوى، متنافسة اقتصاديا وعسكريا، بعلاقات تاريخية متوترة أصلا، فإن أمن هذه المنطقة الإقليمي لن يتحقق إلا بتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها قادرة على ضبط ميزان القوى بين دول هذه المنطقة والحفاظ على الأمن والسلام فيها.

يقول "باري بوزان" حتى إن وجدت محاولات لتحقيق الأمن المشترك في شمال شرق أسيا فإن هذه المحاولات لن تنجح مالم تكن تحت رعاية وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

إن النظرية الواقعية وبالنظر إلى المستوى الحكوماتي بين دول شمال شرق أسيا يبدو صعبا إذ أن الاتصالات الأمنية بين دول المنطقة تبدو مستحيلة في الوقت الحالي لتحقيق أمن إقليمي مشترك، وإذا طبق هذا التحليل على المستوى غير الحكومي، خاصة في إطار المحاولات الدائمة والمناقشات المستمرة لإنشاء مجتمع أسيوي في منطقة شمال شرق أسيا، فإن إحتمال وجود إستقرار أمني مشترك في المنطقة محتمل.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.

في هذا المطلب نتطرق إلى النظرية الليبرالية من خلال تعريفها وكذا مجالاتها فهي تعتبر من أقدم النظريات التي دخلت حقل العلاقات الدولية في صورتها المثالية وهي مثل باقي النظريات الأخرى تجمع أفكار عديدة.

1-تعريف الليبرالية ونشأتها:

تعرف الليبرالية بأنها مصطلح أجنبي مأخوذ من LIBERALISM في الإنجليزية LIBERALISM في الفرنسية وهي تعني التحررية ويعود اشتقاقها إلى LIBEROTY في الانجليزية أو LIBERATE في الفرنسية، فهذا المفهوم يتمحور بصفة خاصة حول الفرد إذ يعتبر صاحب القيمة بذاته[3].

---

[1]- توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 18.

[2]- نسيمة طويل، مرجع سابق الذكر، ص 96.

[3]- أمال محمد عبد الرحمن عوض، "**النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية "دراسة مقارنة**" أطروحة ماجيستر، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2010، ص 56.

يقول "جان جاك روسو" بأن الليبرالية هي الحرية الحقة في أن نطبق القوانين التي إشترعناها نحن لأنفسنا[1].

يلتزم الليبراليون بمجموعة من القيم والمبادئ تشكل في مجموعها موقفا أخلاقيا نبيلا، ويمكن اختصار هذه المبادئ فيما يلي[2]:

- إحترام إنسانية الإنسان: بمعني الاعتراف به، والقول بأنه الأساس لا يمكن تجاهله، بحيث يستطيع التصدي لمشاكل المجتمع بطريقة أفضل، فالليبراليون يعتبرون أن وظيفة المجتمع هو حماية مصالح وإحتياجات الفرد.
- الحرية: يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه، حيث تمكن الفرد من تنمية قدراته ومهاراته فالمفهوم الليبرالي منح الأفراد حرية مطلقة غير محددة فحريتهم مقيدة بعدم الإساءة إلى الآخرين.
- إخضاع كل شيء لحكم العقل (العقلانية): ويعني هذا الانشغال بهداية العقل وحكمه، حيث أن العقل هو الآلة التي توصل الفرد إلى حقائق وإستنتاجات دون وصاية خارجية، فالليبرالية تعطي قيمة كبرى للمعرفة والتعليم كوسيلة للإرتقاء وتنمية الفرد.
- المساواة: وهذا نقصد بها الالتزام الشديد بأن جميع الناس هم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات دون التمييز بين النوع أو الجنس.
- التشديد على التسامح وقبول الاختلاف: وهنا تسعى الليبرالية إلى إقامة مجتمع تعددي.
- العلمانية: حيث تقوم على فصل الدين عن السياسة أو النشاط البشري فالليبرالية لا تفرض الدين على الناس أو تركه، فالدولة تقف في جهة محايدة إتجاه الأديان.
- الديمقراطية: لا يستخدم الليبراليون الديمقراطية كأداة للوصول إلى السلطة بل يعتبرونها أولا وقبل كل شيء هي سيادة الشعب من أجل الشعب، فالمفهوم الليبرالي يقوم على المواطنة بمعنى إنتماء الفرد للدولة.

[1]– أمال محمد عبد الرحمن عوض، مرجع سابق الذكر، ص 59.

[2]– الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي L. D. P. I الليبرالية قيم ومبادئ، في:

WWW.LIBERALDEMOCRATIC PARTY OF IRAQ.COML.D.P.I–

النظرية الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية):

يستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة NEOLIBERALISM للدلالة على اللبرالية المؤسساتية الجديدة ويطرح هذا المفهوم في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية الغربية[1]، لقد تم تطوير اللبرالية الجديدة في إطار النظرية المؤسساتية الدولية حيث تشمل تيارين في حقل العلاقات الدولية يشتركان في الدور المركزي للمؤسسات الدولية وهذين التيارين هما النظرية النقدية والأمن الجماعي.

ترتكز الليبرالية المؤسساتية على مجموعة من الافتراضات نذكر منها[2]:

إمكانية التعاون بين الدول في حالة الفوضى وإنعدام القانون، كما أن من شأن هذه المنظمات تحقيق تبعات الفوضى وتعني غياب السلطة الرادعة التي بإمكانها تعزيز آلية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية، فالدول هي الفاعل الأساسي في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة والدولة كيان أناني عقلاني مهمتها المصلحة الخاصة، وتعمل على زيادة مكاسبها وهذه الدول تنظر فقط إلى مصالحها ولا ترى منفعة الدول الأخرى وهي تنظر إلى المكاسب فقط ويعتقد الليبراليون الجدد أن هذا الطرح ينطبق على صعيد التعاطي الإقتصادي فقط.

يصعب الوصول إلى ديناميكيات التعاون في الشؤون الأمنية، حيث يعتبر مبدأ التبادلية الذي جاء به "أكسلور" ومن أهم المبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحقيقه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخر.

تعريف المؤسسات:

لا يوجد مفهوم موحد متفق عليه حول المؤسسات في العلاقات الدولية ولقد رأى "جون ميرشايمر" أحد أبرز خصوم المؤسساتية، أن المفهوم يتم تعريفه أحيانا بشكل واسع يشمل كل العلاقات الدولية المؤسسات تستعمل في العادة للإشارة إلى منظمة أو وكالة تكون في العادة مرتبطة بالحكومة.

يعرف "ستيفن بال" المؤسسات بأنها مسار أو جملة من العمليات التي تقوم بصناعة السلوك، أو أنها تلك القوانين، الأعراف، والممارسات المرسخة مؤسساتيا، أما "ستيفن لامي" فيرى أن المؤسسات هي جملة ثابتة ومتماسكة من القواعد والممارسات التي تحدد أبعاد، وتقيد نشاطات الفاعلين وتشكل

[1]– حكيمي توفيق، مرجع سابق الذكر، ص60.

[2]– أمال محمد عبد الرحمن عوض، مرجع سابق الذكر، ص80، 88.

نواياهم، وقد تشمل بذلك المنظمات، الأجهزة البيروقراطية، المعاهدات والإتفاقيات والممارسات غير الرسمية التي تقبل بها كمعايير ملزمة[1].

الافتراضات الأساسية للمؤسساتية اللبرالية[2]:

1- الدول هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، لكنها ليست الفاعل الوحيد المهم، فهي فاعل عقلاني كما أنها تسعى دائما لتحقيق مصالحها في شتى المجالات.

2- تسعى الدول لزيادة أرباحها من خلال التعاون والسلوك العقلاني يدفع لرؤية المنفعة تمكن في السلوك التعاوني.

3- هناك عائق كبير يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات الغش.

4- التعاون دوما يكون مسبوق بمشاكل، لكن الدول ستقوم بنقل مواردها لهذه المؤسسات إذا رأتها تحقق هداف جماعية وتمنح لهذه الدول فوضى قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

في غالب الأحيان تكون الليبرالية الجديدة لها علاقة كبيرة بالمسائل التي تكون للدول فيها مصالح جماعية، ومعظم قادة اليوم يعتقدون أن نظاما تجاريا مفتوحا سيحقق مؤسسات عديدة لإدارة السلوك الدولي في هذه المؤسسة، من جهة أخرى فإن المؤسساتية النيولبيرالية تبدو أنها أقل إهتماما بالمسائل التي لا تكون للدول فيها مصالح مشتركة، فالتعاون في المسائل العسكرية ومسائل الأمن الوطني والتي يعتقد أن مكاسب طرف هي خسارة للطرف الأخر ZERO-SUN PERCPECTIVE تعد أقل إستقطاب لإهتمامات الفكر المؤسساتي[3].

يمكن القول إن الأمن الإقليمي المشترك في منطقة شمال شرق أسيا سيصبح ممكنا، ذلك بزيادة الإعتماد المتبادل بين دول المنطقة على المستوى الإقتصادي وذلك بزيادة حجم التجارة والتكامل الاقتصادي، هذا التشابك الإقتصادي سيلغي تدريجيا الخلافات السياسية والإيديولوجية وسيمحى تدريجيا التراكمات التاريخية بين دول شمال شرق أسيا.

إن تزايد الاعتماد المتبادل بين دول شمال شرق أسيا كما يؤكد الليبراليون سيجعلها تواجه سياسات مشتركة أي أزمات تعترض تجارتها أو إقتصادياتها فوضع هذه السياسات المشتركة سيطلب تدريجيا خلق

[1]- حكيمي توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 32.

[2]- المرجع نفسه، ص 34.

[3]- المرجع نفسه، ص 35.

مؤسسات فوق قومية لحل المشاكل والأزمات التجارية وهذه المؤسسات ستتطور وظائفها لتصل للمستوى السياسي والأمني تدريجيا.

المطلب الثالث: النظرية البنائية.

تعتبر البنائية مقاربة مميزة للعلاقات الدولية، إذ تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار وبدل من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والإفتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات إجتماعية كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع. لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، فلبنائية تهتم أساسا بمصدر التغيير أو الدخول[1].

إرتبط كثيرا التصور البنائي بإسهامات "ألكسندر واندت" "Alexander Wendt" الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو من أكثر من عبر عن المضامين النظرية البنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992م، "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة".

البنائية حسب "الكسندر واندت" هي منهج العلاقات الدولية، يفترض ما يلي[2]:

- الدولة هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية Inter–subjectivity البني الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مرتبط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

من خلال التصور الذي قدمه "واندت"، فإن البنائية تنظر إلى بنية النظام الدولي نظرة اجتماعية باعتبار أن الوحدات السياسية المشكلة له تبنى على أساس التفاعلات الإجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكات غير مستقلة في الغالب. ولذلك ينظر البنائيون بمنظار سوسيولوجي للدولة على عكس الواقعيون حتى وإن إشتركوا أن الدولة هي الفاعل الأساسي. كما تظهر هذه النظرة من جهة أخرى على مستوى البيئة الخارجية للدولة من خلال علاقاتها الدولية. حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ماهي في

[1]– ستيفن وولت، "**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**"، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني، جامعة شيكاغو الولايات المتحدة، 2008–2009، ص 09. إطلع على الموقع. http: //www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[3]– خالد معمري جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 117.

النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل دولاتية. أي السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتاني. ويصبح هذا الإقتراب صحيحا في دراسة جميع الظواهر الدولية كالفوضى، الأمن...الخ[1].

وتقدم البنائية الإجتماعية خلافا للمقاربات النظرية الأخرى نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للمعطيات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، ومع ذلك تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة[2].

أ- البنائية ومشكلة الفاعل / البنية:

لقد حاولت البنائية إيجاد حل لإشكالية الفاعل بالبنية أو الموضوع، فعلى عكس التنظيمات الأخرى، ترى النظرية البنائية أن للبنية أربع خصائص، فهي حقيقية لتواجدها ضمن زمن تاريخي حقيقي، إجتماعية تذاتانية، بالإضافة إلى النظر إليها على أنها مسار أو عملية أكثر منها سبب، فالبني الدولية كالفوضى مثلا ليس لها وجود أو آثار بمعزل عن الأفكار المتبناة من طرف الفواعل الإجتماعية لذا فالبنية ليست سببا كما هي عند Wendt ولكنها مسار أو عملية مفتوحة لبناء معنى مشترك.

وتتشكل البنية المنظمة لسلوكياتنا أفعالنا حسب تصورات Wendt من ثلاث عناصر أساسية[3]:

- عبر المعارف والمعاني الجماعية المشتركة والمنبثقة عن التفاعل بين الفواعل الإجتماعية.
- المصادر المادية والتي لا تتخذ معنى.
- التداخل بين البنية والفاعل.

وعليه يحول البنائيون ربط البني والفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة جدلية عكس النظريات الواقعية التي تفصل بينهما وتمنح أهمية لأحدهما على الأخر. فهم لا يعتقدون بوجود واقع إجتماعي خارج موضوعي معطى بعينه. إن الواقع الإجتماعي عندهم ليس وحدة مادية أو طبيعية أو شيء مادي خارج الوعي الإنساني.

---

[1]- خالد معمري جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 118.

[2]- مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2002، دبي الإمارات العربية، ص 108.

[3]- سليم قسوم، "**الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، أطروحة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 120.

فإن البنائية الاجتماعية حسب wendt تقدم نموذجا تحوليا ينظر إلى البنية كأفكار خطابات ومصادر مادية، وخاصة كممارسات العناصر المكونة لها، وتحولاتهم المحتملة لذا فقد إلتمسوا البنائيون بهذا التصور كون البنية هي التي تفرض على الفواعل سلوكا تهم وفق قانون ومبدأ الحتمية، حيث يذهب البنائيون إلى إعتبارها مجال عمل يملك في ظله الفاعلون حرية إتخاذ القرار وفق تصوراتهم المبنية على أساس معتقداتهم وقيمهم الإجتماعية، وهنا يمكن أن تتبلور تذاتانية الواقع لديهم. حيث حاولت توسيع البنائية مفهوم البنية ليشمل المكونات المادية (القوة العسكرية، الجغرافية، السكانية...)[1].

ب- الهويات وتأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها:

يرى البنائيون أن المصلحة الهوية تتفاعل عبر عمليات إجتماعية، فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد من خلالها أهدافها الرئيسية كالأمن والإستقرار أو التنمية الإقتصادية ويعتمد تحقيقها لمثل هذه الأهداف على هوياتها الإجتماعية أي كيف تنظر الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى في المجتمع الدولي وعليه فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات.

ومن المهم إدراك المعنى الحقيقي للمؤسسة عند البنائيين، فهم يرون في المؤسسة مجموعة ثابت مستقرة نسبيا، مؤلفة من هويات ومصالح، كما أنها عبارة عن كيانات معرفية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار الفاعلين[2].

يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دورا في العلاقات الدولية، وبذلك سيتصرف الفاعل دوما بما يراه ملائما لهذا الدور، فعلى سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الإعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية ألمانيا وبأهمية التكامل الأوروبي أدى إلى سياسات مختلفة عما سبق، حيث يركز أتباع البنائية على العوامل والطرائق التي تحدد الهوية للفاعل وكيف تتغير هذه الهوية، فهم لا ينطلقون من أسس لغوية أو فلسفية بل من علم النفس الاجتماعي، فالدراسات العديدة لمجموعات أو جماعات إنسانية أظهرت أن هذه الجماعات تفرق بين من ينتمي إلى المجموعة ومن هو خارج هذه المجموعة ويكتسبون هويتهم من هذا التفريق، مثل الهوية البريطانية ضد الهوية الأوروبية، وعليه نميز ثلاث نقاط أساسية:[3]

---

[1]-خالد المصري، "**النظرية البنائية في العلاقات الدولية**"، مجلة العلوم السياسية، جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2014، ص 205.

[2]- سليم قسوم، مرجع سابق الذكر، ص 123.

[3]- خالد المصري، مرجع سابق الذكر، 206.

- العلاقات بين الهوية والمصلحة والقاعدة.
- الهوية تحت سلوك الفاعل وهي بدورها تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبنية.
- ليس من السهل تغيير الهوية إلا في حالات كبيرة تستدعي بروز هويات جديدة على حساب هويات أخرى.

تقول البنائية أن هويات الدول ومصالحها وطريقة إرتباطها الواحدة بالأخرى قد تتبدل على المستوى العام عبر التفاعلات التي تثيرها المؤسسات، وتسلط البنائية الضوء على المؤسسات التي تأتي في المستوى الأساسي من المجتمع الدولي كالقانون الدولي والدبلوماسية والسيادة ومع ذلك فإن الأنظمة مهمة أيضا، حيث يقول البنائيون هذه الأنظمة تنتج قواعد إنشائية وتنظيمية على السواء فهي تساعد على إنشاء عالم إجتماعي مشترك لتفسير معاني التصرفات، فهوية الدولة وتحديدها لماهية نفسها متغيرة. فالهويات تؤثر في المصالح والأفضليات، حيث أن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة[1].

غير أن الهويات وحدها لا تفسر الأفعال، وهذا يعني أن الهويات من دون مصالح تفتقد إلى الأهداف والوجهة، وذلك بناءا على المؤسسات والتفاعلات التي تثيرها المؤسسات.

ج- البعد التذاتاني في الدراسات الأمنية:

ترى النظرية البنائية إن التفسير الأمني الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة العالمية، فإقرار الواقعين الجدد بأن التهديد واحد في كل الحالات غير صحيح دائما لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات في توجيهها، فعلى سبيل المثال رؤية أمريكا أو أي دولة عضو في "حلف الناتو" للسلاح النووي الفرنسي ليس بذات رؤيتها للسلاح للسلاح النووي الكوري الشمالي أو الإيراني لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة لأمريكا، وما يسعى بالتذاتنية الدولية أي البحث في التكوينات والتفاعلات الإجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، وقد إنسجم كثيرا هذا الطرح البنائي مع تنامي التحولات الدولية الجديدة وبروز أشكال عديدة من النزاعات الإثنية والعرقية.

كما أوضح Wendt أن الفوضى هي ما تصنعه الدول وليدة معطى خارجي كما تجادل بذلك الواقعية الجديدة، بالإضافة إلى أنهم لا يعتبرون الدول سجناء ضمن تركيبة فوضوية مؤكدين على أن

[1] – مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مرجع سابق الذكر، ص 110.

بإمكان التفاعل الاجتماعي أن يقود إلى الفوضى التعاونية وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في السياسة العالمية فكل شيء تذاتاني وبالتالي مجهول وغير يقيني[1].

إن البنائية كنظرية في العلاقات الدولية تحاول أن تجد العلاقة بين المكونات الثلاث في العلاقات الدولية، "الفاعل، البناء، وعملية التفاعل بينهما"، وهي تستمد منهجا من النظريات الاجتماعية، ولذلك نجدها تركز على الجانب الإجتماعي للعلاقات الدولية، وذلك بالتركيز على دور القيم والقواعد والثقافة والهوية والمؤسسة التي تقدم دورا هاما في التفاعلات بين الوحدات وإنشاء بنية إجتماعية يشعر الأفراد بالإنتماء إليها وهذا ما يميزها عن النظريات الأخرى[2].

جدول رقم (02): جدول يوضح بنية النظام الدولي حسب النظرية البنائية.

المفهوم	كيف تنظر إليه البنائية
الفرد	فاعل أساسي بحسب موقعه بالمجتمع أو النخب
الدولة	بناء اجتماعي وفاعل أساسي
النظام الدولي	يتكون من بناء مادي وبناء اجتماعي وهو الأهم
المصلحة الوطنية	تتعدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء الدولة وبنية النظام الدولي
الأمن القومي	أيضا حدود وبنى من خلال عمليات التفاعل المستمرة بين الفاعل والبناء
الهوية	وهي من أهم المفاهيم بالنسبة للبنائية و تتحدد بين التفاعل بين الفاعل والبناء

Source: Karen Mingst, **Essentials of international relations**, notion–London, 2014, p 46.

تؤكد البنائية على أن السبب الرئيسي في قيام الحروب هو إثبات الذات خلق هوية مشتركة وهذا كله يساهم في تقوية روابط الدولة وبالتالي تقوية الإقليم.

تتميز منطقة شمال شرق أسيا بعدم الاستقرار وعدم التوازن بسبب الأحداث التاريخية التي مرت بها، لكن معطى الهوية التي تشترك فيها دول الإقليم (الصين، اليابان، كوريا) هي من تساهم في بناء منظومة مؤسساتية إقليمية مشتركة رغم عدة محاولات فاشلة لكن إحدى أهم دعائمها موجودة وهي الحضارة الكونفوشيوسية ذلك من خلال الثقافة المشتركة وتعزيز لمبدأ الأخلاق والآداب، كل هذا ساهم في

[1]–خالد معمري جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 118.

[2]– سليم قسوم، مرجع سابق الذكر، ص 140.

إعادة بناء منطقة شمال شرق أسيا بفضل كل من الصين واليابان وجاءت أخيرا كوريا وذلك بمقاومة أي أسباب تجعلها تفشل في بناء وتشكيل إقليم استراتيجي في قارة أسيا ومنطقة شرق أسيا.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الصينية وتغيرات البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا

تمهيد:

تكمن أهمية أي منطقة إقليمية في أهميتها الإستراتيجية وحجم مصالح الدول الكبرى بها، فمنطقة شمال شرق أسيا لديها أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

* الموقع الجغرافي الذي يتميز بالعديد من الممرات والمضائق التجارية الدولية.
* إمتلاكها لمختلف الثروات الباطنية مثل النفط المتواجد في العديد من جزرها.
* تعدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.
* ظهور العديد من القوى الإقليمية بما فيها النجم الصاعد وهو الصين.

إن أهمية منطقة شمال شرق اسيا تظهر إنعكاسا على تعدد الرؤى الأمنية الإقليمية حيث برزت وجهات نظر مختلفة حول قضايا أمنية متعددة، فهناك إحتمال وجود حرب بين الدول لوجد بقايا المواجهة الإيديولوجية للحرب الباردة ونأخذ على سبيل المثال مضيق تايوان.

ومن الناحية الدفاعية، نجد الصين واليابان هما أكثر الدول إنفاقا على الوسائل الدفاعية. وتتميز هذه المنطقة بوجود الصين كقوة تجارية إذ تمر منها تجارة العالم في مضائق البحر الجنوبي، كما تعتبر اليابان قوة إقتصادية في المنطقة.

المبحث الأوّل: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا.

يرى علماء الجيوبولتيكا أنّ خصائص الدولة ومجالها الحيوي دور هام في تحديد التحرك الإستراتيجي وخطوط المدى الحيوي لها، حيث يؤكد "موسهوفر" أن الدولة القائمة هي التي تتوفر على أربعة خصائص ومقومات أساسية هي:

1- المجال الجغرافي الواسع.

2- الاقتصاد القوي.

3- موقع العاصمة الإستراتيجي.

4- درجة تحضر وتجمع السكان.

حسب المقومات السابقة، فنجد من الضروري لقياس قوة أي منطقة أو إقليم جغرافي بمعرفة التي تحدد هذه القوة، وذلك من الضروري القيام بدراسة جيوبولتيكية لمنطقة شمال شرق آسيا وذلك من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: السياق الجغرافي والتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الثاني: مؤشرات القوة لمنطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: السياق الجغرافي والتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا.

بعد نهاية الحرب الباردة، التي كانت تقسم العالم إلى قطبين إيديولوجيا وجغرافيا، ذلك أعطى أهمية للدراسات الإقليمية بين الشرق والغرب، ولكن بعد مجيء العولمة لتجسيد نظام أحادي القطب ليضعف الدراسات الإقليمية في تفسير العلاقات الدولية، ففي تلك الفترة أخذ الجانب الاقتصادي الجزء الأكبر في تحليل وتفسير العلاقات الدولية، إلا أن ما أحدثته دول آسيا في المجال الاقتصادي والتكنولوجي في ظل انشغال القوى العظمى بفرض سيطرتها على الشرق الأوسط وأوروبا. ما أدى إلى بروزها كإقليم يحوي قوى إقتصادية وتكنولوجية ونووية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في مركزها العالمي، هذا قد لفت أنظار مراكز الدراسات السياسية للرجوع للدراسات الإقليمية وصب الإهتمام على منطقة شمال شرق آسيا، فدول هذه الأخيرة لديها ميزات كثيرة، كوريا الشمالية بسلاحها النووي،[1] اليابان والصين وكوريا الجنوبية حققتا تفوق تكنولوجي وإقتصادي وكذا وجود توتر حاد بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية[2].

أولا: منطقة آسيا الباسيفيكية.

إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على هذا المفهوم لتدل على الإقليم الذي تشير إليه بريطانيا بعبارة "آسيا" أو "الشرق الأقصى". فبريطانيا لا زالت لحد اليوم تضع كل من الصين، اليابان، كوريا، منغوليا تحت اسم "الشرق الأقصى" وتضع كل من أستراليا ونيوزيلندا وعدد كبير من الجزر الصغيرة بالباسفيك في دائرة "الشرق الأقصى والباسفيك". بينما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا يعتمدان على هذه التسمية، إذ أنهما لا يهتمان بالقيم الأسيوية، فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا هاما في اليابان من خلال تسمية "آسيا الباسيفيكية"، أما اليابان فهي تريد بسط القيم اليابانية على القيم الأسيوية في المنطقة من خلال التاريخي الإستعماري في المنطقة.

ثانيا: منطقة شرق آسيا.

أستخدم مصطلح شرق آسيا لأول مرة في الحرب العالمية الثانية من طرف قيادة الحلفاء المتواجدة بسيلان (سيريلانكا حاليا)، ولمعرفة أسس العلاقات الإقليمية، فإن مصطلح "شرق آسيا" تفوق على

[1]– نسيمة طوبل، مرجع سابق الذكر، ص 85.

[2]– برق اللاح دومي، "**توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا في ظل السلاح النووي الكوري**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017– 2018، ص 11.

استعمال مصطلحات "شمال شرق آسيا"، "جنوب شرق آسيا"، "شرق وجنوب شرق آسيا"، "آسيا الباسيفيكية"، حيث تعود جذور مصطلح "شرق آسيا" إلى التفكير الياباني حول شرق آسيا الكبير.

اكتسب مصطلح شرق آسيا شهرة أكبر عندما بدأ الوزير الأول الماليزي السابق "مهانير محمد" الدفاع عن المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا، حيث قام بتحديد جغرافيا بالدول الممتدة من شمال شرق آسيا إلى جنوب شرق آسيا من اليابان وحتى أندونيسيا[1]. أي هلال من الأمم المزدهرة الممتدة من شمال شرق آسيا إلى جنوب شرق آسيا، من طوكيو إلى جاكرتا، وكل هذه المساعي لإدماج الهويات الأسيوية وتوحيدها فإن مصطلح شرق آسيا عادة ما يتفوق على مصطلح شمال شرق آسيا[2].

يرى ستيوارت هاريس Stuart Harris أن شرق آسيا ينحصر في مفهومين:

المفهوم الواسع: ينعكس في منتدى التعاون الاقتصادي الأسيوي الباسيفيكي، الذي يضم بلدان شرق آسيا والباسيفيك الأوروبي (أستراليا ونيوزلندا) بالإضافة إلى أمريكا الشمالية الشيلي، البيرو، روسيا.

المفهوم الضيق: يتضح من خلال الطرف الأسيوي في اللقاء الأسيوي- الأوروبي والذي يقتصر على بلدان الإسبان، والصين واليابان وكوريا[3].

ثالثا: شمال شرق آسيا.

بدأ انتشار مصطلح شمال شرق آسيا ذلك راجع للدراسات الحديثة للمنطقة، وهذا الانتشار جاء لسببين هما:

- بداية وضوح التقسيمات الإقليمية في آسيا بظهور النظام الإقليمي في شمال شرقها وجنوب شرقها وغيرهما.
- زيادة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا خاصة، كونها تضم الدول الرئيسية والمميزة في آسيا ككل، ذلك لوجود الصين العملاقة إقتصاديا، اليابان المعجزة وكوريا الشمالية بأزماتها النووية المتكررة[4].

---

[1]- برق اللاح دومي، مرجع سابق الذكر، ص 12.

[2]- المرجع نفسه، ص 13.

[3]- سامية ربيعي، "**آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسيا**"، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة منتوري: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007- 2008، ص 158.

[4]- برق اللاح دومي، مرجع سابق الذكر، ص ص 13- 15.

خريطة1: توضح الموقع الجغرافي لمنطقة شمال شرق اسيا.

Source : www.wikimapia.com.

أهمية منطقة شمال شرق آسيا في العلاقات الدولية:

لتواجد أهم وأكبر القوى الاقتصادي لكل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى كوريا الشمالية كونها تملك السلاح النووي، جعل منطقة شمال شرق آسيا، منطقة تجارية بإمتياز ولكن في نفس الوقت تشكل تهديد للأمن الإقليمي والعالمي، هذا ما دفع بالعلماء لدراسة المنطقة ونذكر منهم[1]:

[1]– برق اللاح دومي، مرجع سابق الذكر، ص 15.

- هنري ألفرد كيسنجر Henry Alfred Kissenger[1]:

لقد أكد أن منطقة شمال آسيا لإحتوائها دولة كاليابان إقتصادها يفوق إقتصاد دول أوروبا والصين الدولة القارة بإمكانيات إقتصادية وتكنولوجية، بالإضافة إلى الدولة الشريرة التي تعمل على تطوير الأسلحة والصواريخ، في نفس الوقت تعتبر سوق للعلاقات التجارية الأمريكية مع بلدان المنطقة خاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وهذا أدى بكيسنجر إلى التنبيه أنه في حالة وجود تكتل بين دول شمال شرق آسيا، هذا سيهدد المصالح القومية الأمريكية في المنطقة ولهذا يتعين عليها منع أي تكتل بين هذه الدول وإن حدث فيكون إندماج يقوم على أساس التوتر في العلاقات.

تأثرت منطقة شمال شرق آسيا بالأوضاع العالمية، والعلاقات الأساسية التي سادت خلال الحرب الباردة بين دول المنطقة فيما بينها وبين القوتين العظيمتين، بحيث اعتبر التحالف الأمريكي مع اليابان وكوريا الجنوبية الركيزة الأساسية في إستراتيجية الإحتواء التي انتهجتها واشنطن، بينما كانت الولايات المتحدة والصين تتعاون لتحجيم نفوذ الاتحاد السوفياتي، وكان بيونج يانج هو الحليف الوحيد لموسكو في المنطقة، مما أثبت أن التأثير السياسي الإيجابي في منطقة شمال شرق كان محدود نسبيا.

تميزت منطقة شمال شرق آسيا خلال الحرب الباردة بالتسلح الكثيف، حيث وصل تعداد أفراد جيش التحرير الشعبي الصيني حوالي أربعة ملايين وأكثر من 78 فرقة من الطائرات المقاتلة (أي حوالي 5300 طائرة). أما جيش كوريا الشمالية فكان يضم 31 فرقة أي ما يقارب 800 طائرة مقاتلة الجيش الياباني كان أقل الجيوش تهديدا، إذ تكون من 13 فرقة و270 طائرة مقاتلة.

تميزت المنطقة بوجود صراعات وتحالفات تداخلت وانعكست عليها العلاقات الثنائية القطبية، حيث يسجل الخلاف التاريخي بين الصين وتايوان، حيث يعتبر أنه الخلاف الأصعب الذي عرفته

[1]- هنري ألفرد كسنجر ولد في 1923/05/27م، هو باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد باسم هاينز ألفرد كيسنجر، كان أبوه معلما، بسبب ديانته اليهودية هرب من أهله عام 1938 من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفا من النازيين الألمان، إلتحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك، وحصل على الجنسية الأمريكية خلال الفترة (1973- 1977)، وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون، حيث لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مثل سياسة الانفتاح على الصين، وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل، التي انتهت بإتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وهو مؤيد للسياحة الواقعية فقد قاد سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي سابقا في فترة الحرب الباردة، وكان منسق العلاقات مع الصين ومفاوض اتفاقيات سلام باريس التي أنهت التدخل الأمريكي في حرب الفيتنام، وأسفرت السياسة الواقعية ليكسنجر عن سياسات جدلية مثل تخل المخابرات الأمريكية في تشيلي وتقديم الدعم الأمريكي لباكستان، بالرغم من أعمال التطهير العرقي التي ارتكبت أثناء حرب بنغلادش، كان مؤسس ورئيس "كيسنجر أسوسيتش" بشركة استشارات دولية، وله مؤلفات غزيرة في السياسة والعلاقات الدولية، بلغت أكثر من عشرة كتب، وصنف الباحثون كيسنجر من أكثر وزراء الخارجية الأمريكان تأثيرا في الخمسين سنة الأخيرة.

المنطقة، كما تميزت علاقات الدول الأخرى مع بعضها البعض بالعداء ونأخذ على سبيل المثال الصين مع كوريا الشمالية وأن هاتين الأخيرتين تبنت المذهب الماركسي اللينيني والعلاقات الصينية اليابانية.

ظهر النشاط الاقتصادي في المنطقة خلال الفترة الأخيرة من الحرب الباردة (1980- 1992) حيث حققت كل من الصين وكوريا الجنوبية وتايوان معدلات قياسية للنمو الاقتصادي، بحيث بلغ متوسط معدلات النمو 9.1% في الصين و9.4% في كوريا الجنوبية و10.6% في تايوان، وهذا النمو الاقتصادي الكبير إعتمد على التجارة الخارجية[1].

بالنسبة للنمو الاقتصادي نرجع إلى كوريا الشمالية بحيث تمثل استثناء فريد من نوعه، فقد توقف مستوى النمو فيها عند أقل من 5%، بل إن إقتصادها يعرف تراجعا مستمرا ولعدة سنوات[2].

بدأ كيسنجر في طرح تساؤلاته حول النظام الإقليمي الأسيوي ليطرح فيما بعد النظام الأسيوي المعاصر الذي يضم قوى خارجية، فهناك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وُصفت بقوة "آسيوية-باسيفيكية" في بيانات مشتركة لكل من رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية "باراك أوباما" والرئيس الصيني "هوجينتا" في جانفي 2001، والرئيس الصيني "كي جينغ" في جوان 2013، وهناك روسيا التي تعتبر قوة آسيوية جيواستراتيجية.

إعتمد كيسنجر على التاريخ لإثبات فكرته، فيقول: أحيانا في الأزمات الحديثة تمت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإضطلاع بدور قوة موازنة، ففي معاهدة بورتسموث لعام 1905م، لعبت دور الوساطة في الحرب بين روسيا واليابان، وفي الحرب العالمية الثانية، تولت هزيمة مسعى اليابان الهادف إلى الهيمنة على آسيا، كذلك لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في الحرب الباردة، بحيث حاولت موازنة الاتحاد السوفياتي سابقا عبر شبكة من الأحلاف الممتدة من باكستان إلى الفلين.

من خلال العناصر السابقة يؤكد كيسنجر على أطروحة توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا في ظل المبادئ التالية:

- منع هيمنة أي قوة على أخرى في المنطقة خاصة إذا كانت صراعات فيما بينها قصد تخفيف الأزمات في دول المنطقة.

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق الذكر، ص 18.

[2]- المرجع نفسه، ص 18.

– إمكانية تواجد عسكري أمريكي متفوق وممارسة سياسة خارجية تتماشى مع الأهداف القومية للدول الرئيسية في المنطقة، فتحالفها مع هذه الدول يحدث توازن قوى بينها، ما يجعل دول المنطقة تسعى دائما للحفاظ على توازنها.

– إبقاء علاقات الولايات المتحدة مع اليابان دائما متحالفة كونها حجر الأساس في المنطقة.

– حتمية إبقاء العلاقة المشتركة مع الصين أفضل الحلول وهذا ما يوافق مصلحة أمريكا في المنطقة، وأن قادة الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المواجهة مع الصين هي آخر الحلول.

– عدم إنشاء أي نظام أسيوي في المنطقة، من أجل إستراتيجية التوازن ولتحقيق هذا الأخير يجب المناورة، وإعادة النظر للمصالح الأمريكية، حتى وإن استوجب الأمر استبعاد الرغبة في فرض الهيمنة[1].

بريجنسكي: شبه الإستقرار في منطقة شمال شرق آسيا.

يتوجب على منطقة شمال شرق آسيا أن تقرر ما إذا كان مستقبلها الجيوسياسي سيشبه أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين أم أوروبا في النصف الثاني لذلك القرن، فالوضع في المنطقة يشبه وبشكل مخيف أوروبا في 1914م، لكن هذا لا يعني أن المنطقة ستواجه تدميرا ذاتيا، تملك البلدان الأسيوية قوى متنامية، ذلك ما يسبب في تهديد المنطقة، وهذه الأخيرة تحتاج إلى بنية تعاونية ضابطة للأمن الإقليمي.

تتنافس الصين الناهضة مع اليابان المتحالفة مع أمريكا على السيادة الإقليمية، وأن كوريا ستنفجر في أي لحظة ذلك راجع للإنقسام الغير طبيعي، يشكل مستقبل تايوان مصدرا للنزاع، وأندونيسيا معرضة للخطر من الداخل، كما أن الهند تشعر أنها في خطر إذ أنها مُهددة من قبل الصين. الصين والهند تملكان السلاح النووي ذلك ما أدى بكوريا الشمالية السعي لإمتلاك القوة النووية، في حين أن اليابان أيضا مستعجلة لإمتلاكه.

وصفت الصين بأنها قوة متعاظمة، تذكر بألمانيا الإمبريالية، حيث كانت تحسد بريطانيا العظمى، وتعادي فرنسا وتحتقر روسيا.

[1]– برق اللاح دومي، مرجع سابق الذكر، ص ص 15– 16.

إنّ الأمن العالمي سيتأثر بكيفية تطور المشهد الداخلي في الشرق الأقصى، وهو يتوقف إلى حد كبير على سلوك الدولتين الرئيسيتين في شرق آسيا، الذي يضمنه مثلث إستراتيجي أمريكي صيني ياباني يخضع لتوازن دقيق، إذ يوفر دعما للتعامل مع الإضطراب الأوراسي الأوسع.

تواجه العلاقات بين الدول الأسيوية عدة مشاكل وهي تاريخية وإقليمية وثقافية، فالصين مستاءة من الانفصال المستمر لتايوان عن سيادتها، وتخاف وتراقب إعادة تسليح اليابان، في المقابل يرى اليابان أن الصين تشكل تهديدا أمنيا محتملا ومنافسا للتفوق الياباني الاقتصادي والسياسي[1].

إنّ شبه الإستقرار الموجود في المنطقة من خلال التزايد المستمر لسعي الدول الأسيوية لإمتلاك الأسلحة البحرية، بدأت جميع الدول بزيادة حجم أساطيلها من الغواصات، وامتلاك سفن سطح لتحمل مروحيات هجومية واستكشاف إمكانية الحصول على حاملات الطائرات، كما أنها تسعى لزيادة مدى قدراتها الجوية.

لم يتخلّف اليابان كذلك عن ركب التسلح، ففي عام 2001م، صرحوا بأنهم سيبدؤون في إرسال سفن دورية مسلحة منتظمة إلى مضيق "ملقا" للمساعدة في حماية ناقلات النفط وسفن البضائع اليابانية وبالإضافة إلى الأسطول الحديث المؤلف من مدمرات عالية الكفاءة، وتسعى اليابان إلى إمتلاك قدرة بحرية ذات مدى أبعد بامتلاك ما يعرف بسفينة منصة الهبوط LPD المجهزة لحمل مروحيات هجومية فربما طائرات ذات أجنحة ثابتة.

إن ما يحدد الحرب أو السلام إلى حد كبير في الشرق الأقصى هو كيفية رسم استراتيجية لكل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا سحبت هذه الأخيرة قواتها من المنطقة، فمن المؤكد أن يتكرر السيناريو الأوروبي الذي حدث في القرن العشرين، ولا يكون اليابان خيار سوى الإسراع في الكشف عن برنامجها المتواصل لإعادة التسلح[2].

يقول برجنسكي أنه لتحقيق أكبر استقرار في منطقة شمال شرق آسيا يجب الاستعداد للتعاون الأمني الإقليمي الذي ستبديه اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا سيؤدي تدريجيا لحل المشاكل الأمنية في المنطقة مثل: قضية تايوان والمسألة الكورية.

---

[1]- زبيغنيو، بريجنيسكي، "**الإختيار (السيطرة على العالم أم قيادة العالم)**"، تر: عمر الأيوبي، لبنان: دار الكتاب العربي، 2004، ص ص 123- 125.

[2]- المرجع نفسه، ص 126.

صامويل هانتجنون (التوكيد الأسيوي):

يعتبر النمو الاقتصادي في منطقة شمال شرق آسيا من أهم التطورات التي عرفها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ هذا النمو من اليابان في الخمسينات فهي تنجح في التحديث وتتقدم اقتصاديا.

انتقلت هذه العملية بسرعة إلى النمور الأربعة (هونج كونج، تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة) ثم إلى الصين واليابان وتايلاندا وأندونسيا، كما تترسخ في الفلبين والهند وفيتنام.

إن الأداء الاقتصادي في منطقة شمال شرق آسيا يتناقض تماما مع النمو المتواضع في إقتصاد أوروبا وأمريكا، والركود الذي ساد معظم دول العالم، وبذلك لم تعد اليابان هي الإستثناء، وإنما المنطقة كلها[1].

إنّ التنمية الناجحة تولد الثقة بالنفس ذاك راجع لمن يحققها ولمن يستفيد منها، وتعتبر الثروة مثل القوة، إذ أنها دليل على الأفضلية واستعراض التفوق الأخلاقي والثقافي.

بعد التفوق الاقتصادي في منطقة شمال شرق آسيا، بدأ الآسيويون في الإعلان عن تميزهم الثقافي وتفوق قيمتهم ونمط حياتهم. أصبحت هذه المجتمعات أقل إستجابة لمطالب ومصالح الولايات المتحدة، كما أصبحت أكثر قدرة على مقاومة ضغوطها وضغوط الدول الغربية الأخرى.

في سنة 1993م، لاحظ السفير "تومي كوه": «إن نهضة ثقافية تحتاج آسيا» حيث تتضمن "ثقة متزايدة بالنفس".

المطلب الثاني: مؤشرات القوة لمنطقة شمال شرق آسيا.

تتميز منطقة مشال شرق آسيا بمكانة إستراتيجية وجيوبوليتيكية ذات معطيات إقليمية قوية وأمنية وإيديولوجية، مما يجعلها منطقة تنافس على الزعامة الإقليمية خاصة في ظل التغيرات الدولية والتنافس الاقتصادي والأمني الدولي، بحيث أنها تضم الصين، اليابان، كوريا، وهذه الدول المحورية لمنطقة شمال شرق آسيا، تتنافس على توسيع دائرة النفوذ في محيطها الإقليمي وهذا ما يرتبط بتحليل ودراسة الأحداث والأدوار التي تلعبها هذه الدول خاصة أنها دول قوية في القارة الأسيوية.

[1]– صامويل هانتجتون، "**صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**"، تر طلعت الشايب، الطبعة الثانية، 1999، ص 180.

- معطيات القوة الصينية:

إنّ الدور الذي تلعبه الصين في آسيا مرتبط بالقدرات والمقومات التي تمتلكها تلك المنطقة، حيث سعت الصين دائما لأن تكون دولة مستقلة وقوية في نظامها الإقليمي والخارجي، فهي تعتبر واحدة من أهم القوى الصاعدة على الساحة الدولية بل يرشحها الكثيرون لأن تكون المنافس القادم للولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهدت تنموية رائدة وأصبحت تعد من مصاف الدول الكبرى لتوفرها على عدة معطيات القوة التي تدعم هذا الصعود.

إضافة إلى ذلك فهي من أقدم الحضارات يسبب احتوائها على المعارف والعلوم الواسعة، حيث يمتد تاريخها إلى أكثر من أربعة آلاف سنة، فإن مساحة أرضها وتنوع تضاريسها وكثرة عدد سكانها ساهم في جعلها كقوة جيوسياسية وتمييز تفاصيلها الجغرافية.

*** الموقع الجغرافي:**

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا وعلى الساحل الغربي من المحيط العادي، وتبلغ مساحة اليابسة 96 مليون كيلومتر مربع. وتأتي في المركز الثالث في العالم بعد روسيا وكندا من حيث المساحة، وتبدأ حدود الصين في أقصى الشمال من الخط المركزي لنهر هيولونغ (خط عرض 53.30 درجة شمالا)، أما حدودها أقصى الجنوب البحري فهي تحدها جزر نانشا الجنوبي (خط عرض 4 درجات شمالا)، وتمتد أكثر من 49 درجة من خط العرض، وتمتد في الشرق من ملتقى نهر هيولونغ ونهر ووسوي (خط طول 135.05 درجة شرقا)[1].

إذ تشترك الصين بحدود مع أربعة عشرة دولة وهي: منغوليا من الشمال، وروسيا من الشمال الشرقي. أما من الشرق فتحدها كوريا الشمالية، ومن الشمال الغربي كازخستان وكيرجستان وطاجكستان، أما من حدودها الغربية فتوجد أفغانستان والباكستان والهند ونيبال وسيكليم وبوتان، وتشترك بحدود جامع كل من بورما وأوس والفيتنام من الجنوب، أما من الشرق فيوجد بحر الصين الشرقي والذي توجد بعده اليابان والكوريتان، ويوجد في جنوبها بحر الصين الجنوبي.

وتعد بكين عاصمة للصين، عدد سكانها ما يزيد على العشرين مليون نسمة وتقع بكين في الجزء الشمالي الشرقي من الصين. أما شانغهاي أكبر مدن الصين من حيث عدد السكان حيث يبلغون حوالي

[1]- هشام عبد العزيز العمار، "**مكانة الصين الدولية**"، "**دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991- 2006**"، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، 2008، ص 42.

ثلاثة وعشرين مليون نسمة وهي عاصمة الصين الاقتصادية، فتقع في الجزء الشرقي من الصين على بحر الصين الشرقي، وذلك جعل منها مرفًا تجاريًا مهما على مستوى العالم، وهذا ما جعلها تشتهر بالصناعة والتجارة في العالم[1].

وتتناثر في مناطق الصين البحرية 5400 جزيرة، أكبرها جزيرة تايوان ومساحتها 36 ألف كيلومتر مربع، تليها جزيرة هيانان ومساحتها 34 ألف كيلومتر مربع، وينتشر على بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر الكبيرة والصغيرة والحدود البحرية.

حيث تأتي الصين في المرتبة الأولى في العالم في مجال الثروات المائية تستغلها كمورد أساسي للطاقة، إذ تصل مساحة أنهار وبحيرات الصين إلى 16.64 مليون هكتار مربع، منها 5.03 مليون هكتار صالحة لتربية الأسماك والنباتات المائية.

أما أطول الأنهار فتبلغ جملة أكثر من 220 ألف كيلومتر وتحتل مساحة أحواض هذه الأنهار 36% من مساحة اليابسة للصين[2].

وسمحت هذه الخصائص الجغرافية للصين بالتميز بعمق إستراتيجي كبير، وتعدد الأقاليم المناخية والنباتية، والشرق على طرق مهمة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية منها بإشرافها على "طريق الحرير" (Silk Road) الذي لعب دورًا كبيرًا في تنشيط التجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا مرورًا بآسيا الوسطى وجنوب آسيا، أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحر الأصغر، ومضيق فرموزا الذي يفصل الصين عن تايوان.

وعملت الصين على استغلال هذه الخصائص الطبيعية لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين مستوى معيشة أكثر من مليار ساكن، وترسيخ حضارتها العريقة.

[1]– فيديو "**أين تقع الصين**"، اطلع على الموقع: http://www.shahakhbar.com

[2]– هشام عبد العزيز العمار، مرجع سابق الذكر، ص 44.

خريطة 2: الموقع الجغرافي للصين، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا

Source : http://worldatlas.com/webimage/countrys/asia/cnlarge.htm

*** المتغير الاقتصادي:**

شهد اقتصاد الصين نموًا اقتصاديًا منذ عام 1979، حيث ساهم الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الصين في تحقيق معدات عالية للنمو، ويمكن تقسيم مسيرة التنمية والتحديث الصينية عبر مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي تمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م إلى غاية 1978م[1].

في عام 1949م كانت البنى التحتية وقدرات الإنتاج مدمرة جزئيًا وارتفاع نسبة التضخم، حيث باشرت الحكومة الصينية بإعادة بناء الاقتصاد وكان قانون الإصلاح الزراعي أوّل القوانين الاقتصادية التي أصدرتها، فساهمت الصين في الدخول في مبادلات تجارية خارجية وأولها الاتحاد السوفياتي الذي يزود الصين بتجهيزات وقروض لتغطية نفقاتها، لكن بدءًا من عام 1956م، أخذت الخلافات تتفاقم بين الصين والاتحاد السوفياتي وتأكد الدعم الدبلوماسي بين البلدين، وإنهارت المبادلات الاقتصادية عام 1961م بحيث سددت الصين القروض السوفيتية مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الصيني وبالتالي انتهاج الصين سياسة جديدة وذلك بإعادة بناء الزراعة والتركيز على المعايير النوعية أكثر من المعايير الكمية في تقدير مختلف أنواع الإنتاج[2].

حيث إنتقلت إلى التركيز على نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، إذ انفردت الصين بنسب تراكم (من الناتج الإجمالي المخصص للاستثمار) مرتفعة تتراوح ما بين 25- 30% في حين أنها في أغلب البلدان ذات الدخل المشابه نادرًا ما تتجاوز 02%.

وساهمت الدولة ببناء مجمعات صناعية كبيرة واستخدمت المصادر المحلية من مواد أولية ويد عاملة والبنى التحتية.

وحققت الصين بين الفترة الممتدة من 1960- 1978م معدل نمو سنوي قدر بـ 06% وتجاوز نمو عدد من البلدان النامية وخاصة نمو بلدان آسيا الجنوبية والشرقية مثل الهند وباكستان، وساهم تطوير قطاع الصحة والخدمات والتعليم غيرت الأوضاع المعيشية للصين.

وضعت الصين فوائد جهازها الصناعي في أواخر السبعينات بتطوير صناعتها الثقيلة (حديد، صلب، طاقة، كيمياء)، وأسهم ما يقارب من نصف إنتاج السلع والخدمات[3].

---

[1]- دندان عبد القادر، "**الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير (1991-2006)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، 2007- 2008، ص 46.

[2]- فرانسواز لوموان، "**الاقتصاد الصيني**"، العدد 82، دمشق، منشورات الصينية العامة، السورية للكتاب، 2006، ص 10.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 22- 23.

جدول رقم (03): بنية الإستخدام والإنتاج ٪

	إستخدام		ناتج محلي إجمالي	
	1952	1978	1952	1978
زراعة	84	71	50	28
صناعة وبناء	07	17	21	48
خدمات	09	12	29	24
المجموع	100	100	100	100

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني 2002.

رغم الجهود المبذولة لم تشهد الصين إطلاعًا اقتصاديًا حقيقيًا، ففي فترة السبعينات تصاعد مستوى الاقتصاد الصناعي في آسيا (كوريا الجنوبية، سنقافورة، تايوان) وعرف تقدما بالغ السرعة في إنتاجها ومستوى معيشتها وشكل هذا خلفية تغيير الإستراتيجية في الصين بدءًا من 1978.

- المرحلة الثانية:

دخلت الصين ابتداءًا من عام 1978م مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث وهدفها كان بناء تنمية توسعية تشمل جميع القطاعات وإدخال الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية التي أصبحت مصدرًا رئيسيا لنمو الرأسمال الصيني.

ففي مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الذي عقد عام 1978م تم طرح برنامج التحديثات الأربعة ويمكن اختصارها بالآتي[1]:

1. وفرة الأيدي العاملة ورخصها في شركات القطاع العام وتؤدي سياسات الإصلاح فيها إلى تحريك ملايين العمالة المدربة إلى أنشطة أكثر إنتاجية.
2. تنامي الاستهلاك الداخلي بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن وارتفاع معدل الإدخار لدى مواطنها والذي يصل إلى 30%.
3. الدور الذي يمارسه الصينيون في الخارج في مجال ربط اقتصادها باقتصاديات الدول، فصلا عن استيعاب التدفقات المالية الخارجية.

[1]- يونس مؤيد يونس، "**أدوار القوى الأسيوية الكبرى، في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**"، ط1، عمان، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2005، ص 64.

إنّ هذه الإصلاحات مكنت من رفع السياسة الاقتصادية الصينية الداخلية والخارجية، حيث عرفت قفزة نوعية واِكتفاء ذاتي في العديد من القطاعات الصناعية والزراعية وكذلك قدرتها على التصدير، حيث تمكنت من دخول قائمة المصدرين العشرة الكبار في العالم، وتحقيق فائض تجاري خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدر بمليار دولار شهريًا[1].

من ناحية أخرى تحتفظ الصين بمعدلات عالية من الادخار وعندما تم الشروع في سلسلة الإصلاحات عام 1979م كانت نسبة الإدخار الداخلي في حدود 32% من التاريخ الداخلي الإجمالي، كما أن الإصلاحات التي شملت لامركزية الإنتاج الاقتصادي قادت إلى نمو جوهري في الادخارات العادية والتي تمثل اليوم نصف مستوى الادخار الصيني الداخلي، ونتيجة لذلك اِرتفعت معدات الإدخار نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي لتصبح في حدود 49% سنة 2004[2].

جدول رقم (04): معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي الصيني 1996- 2005 (%).

الفترة الزمنية	نسبة النمو السنوي%	الفترة الزمنية	نسبة النمو السنوي%
1900- 1978 (ما قبل الإصلاح)	5.3	1997	9.3
1979- 2005 (ما بعد الإصلاح)	9.7	1998	7.8
1990	3.8	1999	7.6
1991	9.3	2000	8.4
1992	14.2	2001	8.3
1993	14.0	2002	9.1
1994	13.1	2003	10.0
1995	10.9	2004	10.1
1996	10.0	2005 (تغيرات)	9.8

Source: Wayne M. Morrison Chinas Economic Conditions

منذ أن انتهجت الصين سياسة الباب المفتوح فإنها قد برزت بصورة متزايدة وأصبحت لاعب هام في الأسواق العالمية، فما بين عامين 1980 و1990 إزدادت التجارة الصينية بدرجة كبيرة، جعلتها في

[1]- وليد عبد الحي، "**المكانة المستقبلية للصين، الإمارات العربية المتحدة**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000، ص 19.

[2]- جيم روجرز، "**مارد في الصين**"، ترجمة أيمن طباع، ط1، امتياز التوزيع، شركة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008، الرياض، ص 39.

المرتبة الحادية عشرة بين الدول التجارية في عام 1993م، وصل حجم تجارة الصين مع العالم إلى 236.7 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك أضحت الصين سوقا هامة في الاستثمار الأجنبي، حيث وصل حجم الاستثمارات في الصين عام 1996م إلى 111.4 مليار دولار، وبلغ عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الصين عام 1990م نحو 237 ألف مشروع قيمتها 1.4 مليار دولار دخل منها حيز التنفيذ حوالي 100 ألف مشروع[1].

جدول رقم (05): جغرافية مبادلات الصين الخارجية في عام 2005.

	صادرات%	واردات%	الرصيد (مليارات الدولارات)
عالم	10	100	102
آسيا	48	67	75-
يابان	11	15	16-
هونغ كونغ	16	02	112
تايوان	02	11	58-
كوريا الجنوبية	05	12	41-
أوروبا	22	15	70
أمريكا	26	13	115
إفريقيا	02	03	2-
دول أخرى	02	02	6-

المصدر: الإحصائيات المركبة لجمهورية الصين الشعبية.

نلاحظ من الجدول أن ثلث صادرات الصين ذهبت لأسيا وجاء ما يقارب من نصف واردتها منها، حيث أكبر شركاء الصين هي اليابان هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية وتمثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بأعضائه الخمس والعشرين أسواقا مرتين أكبر من سوق اليابان لكن موردين أقل أهمية[2].

[1]- محمد السيد سليم، "**اسيا والتحولات العالمية**"، (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998)، ص 129.

[2]- فرانسواز لوموان، مرجع سابق الذكر، ص 62.

شكل 3: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين للفترة ما بين 1980- 2014.

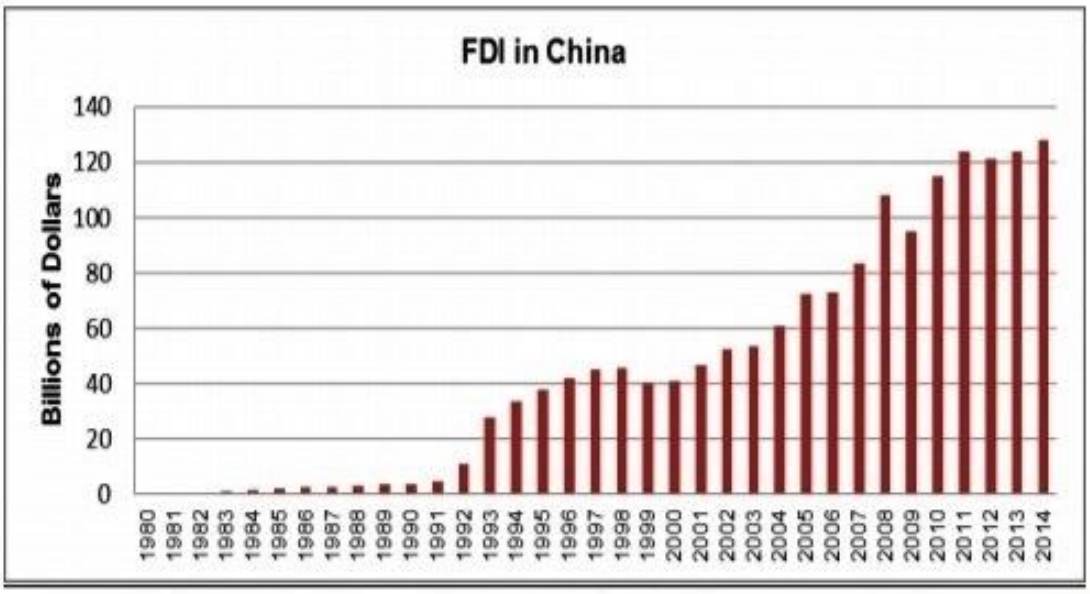

Source: Emilia Koistienen, 'Chinese Outward Foreign Direct Investment in Finland: The main motive and obstacles'. International Busness. 2015. P :36

بإختصار تعتبر الصين كقوة اقتصادية في آسيا رغم العراقيل التي واجهتها، فبعد الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1978 ساهمت الصين في رسم إستراتيجية تنموية شاملة مدفعا رفع اقتصاد الصين ورفع نسبة الإنتاج بدءًا من الإنتاج الداخلي المحلي وصولا إلى الدخول في أسواق خارجية واستثمارات أجنبية وسياسة الانفتاح، وهذا ما أهل الصين أن تكون منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية.

*** المتغير العسكري:**

هناك إجماع عام بأن الصين يفضل نجاحاتها الاقتصادية قامت بتحديث سريع ومركز لقطاعاتها العسكرية، خاصة حول حجم الإنفاق العسكري الصيني، وصفقات التسلح الضخمة التي تبرمها الصين سنويا، واستخدام التكنولوجيا المتطورة برفع قدراتها النووية مما مكنها الدخول إلى جانب الو.م.أ وروسيا إلى الدول التي تملك ترسانة عسكرية متطورة.

وفي هذا الإطار يذكر التقرير الأمريكي السنوي الذي يرفعه البنتاغون إلى الكونغرس عن القوة العسكرية الصينية 2006 يقول «إنه ينبغي على بكين أن تطور قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، ولطالما أن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم فإن مثل هذا التفكير الإستراتيجي

مطلوب، ومن هذا المنطلق فإن الصين تعتبر أن مكانتها الاقتصادية لا يحتاج إليها قوة عسكرية للمحافظة وتطويرها أكثر وحماية لإمتدادها الاستراتيجي.

وفي نفس الوقت تقول تقارير ودراسات جارية حول الصين إن البيئة الإستراتيجية في الصين تعرضت لتغييرات هائلة منذ نهاية الحرب الباردة، فالو.م.أ ستظل تمارس تأثيرا حاسما في الهيئة الأمنية المستقبلية للصين، فالمصطلح الجيوبوليتيكية الأمريكية تتطلب أن تكون الصين ضعيفة نسبيا ومنقسمة على نفسها، حيث تسعى الو.م.أ لمنع ظهور الصين كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى. كما أن اليابان تعتبر أول خصم جيوبولتيكي محتمل للصين. كما تمثل الهند تحديا آخر للصين وخاصة نشاطها البحري في المحيط الهادي[1].

سعت الصين في بناء ترسانة أسلحة قوية تضمن للصين مكانتها كقوة عظمى، ووفقا للإحصائيات الرسمية الهيئية فإن الميزانية العسكرية تضاعف في الفترة الممتدة من سنة 1980م إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين 7.5 مليار دولار ثم 18 مليار دولار سنة 2000م، حيث تحولت العقيدة العسكرية الهيئية من المبادئ التالية الدفاعية إلى مبادئ جديدة تتفق مع دول عظمى، مثل التعريف الموسع للحدود الإستراتيجية، الردع الإستراتيجي[2].

جدول رقم (06): يوضح ارتفاع قيمة النفقات الدفاعية الصينية من سنة 1990- 1994.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة (مليار دولار)	27.78	32.75	37.47	42.25	54.71

المصدر: المؤسسة –العسكرية–الصينية–وحماية– إنجازات–حقبة–الإصلاح–والانفتاح Lebarny.gov.LB/ar/content

بعد تطوير وتحديث المنظومة العسكرية الصينية من أهم القضايا الإستراتيجية على أجندة الصين الداخلية وقد تضاعف اهتمام الصين قوتها العسكرية خلال العقد الأول، ففي سنة 2003 أعلنت الصين عن زيادة قدرتها العسكرية بـ 5.7% لتصل إلى 119.5 مليار دولار، إن تحليل البيانات المالية في الفترة 2004 حتى عام 2013م يشير أن الميزانية العسكرية للصين قد نمت في هذه الفترة بمعدل سنوي بلغ

[1]– توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 54.

[2]– خديجة عرفة محمد، "**الصعود الصيني**"، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2006.

9.4% ما يدعم استمرار جهود تحديث PLA "جيش التحرير الشعبي" وتسجيل تحرك الصين نحو قوة أكثر فعالية ومهنية[1].

أصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في SIPRI أفريل 2011 تقريرا حول الاتفاق العسكري العالمي عام 2010م. وقد أفاد هذا التقرير بأن الإتفاق بلغ 1630 مليار دولار. كان نصيب الصين منها 119 مليار دولار لتحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الاتفاق العسكري بنسبة 73% من إجمالي الاتفاق العسكري العالمي خلق و.م.أ التي قدر حجم إنفاقها العسكري بـ 698 مليار دولار عام 2010م أي 42.28% من حجم الاتفاق العالمي على التسلح وقد شكل الاتفاق على التسلح العسكري في الصين نحو 02.02% من الناتج القومي الإجمالي ونحو 4.8% بالنسبة للو.م.أ التي يبلغ الناتج القومي لديها نحو 145000 مليار دولار عام 2011.

إنّ مقارنة القدرات العسكرية للصين مع الدول ذات العلاقة بالتنافس الدولي في مناطق تؤثر في الصين من الناحية الجيواستراتيجية يلاحظ أن الصين تمثل قوة متوسطة قياسًا على هذه الدول، وهذا ما يوضحه الجدول الأتي[2]:

جدول رقم (07): القدرات العسكرية للعديد من الدول 1997

الدولة	طائرات حديثة	سفن حديثة	دبابات	القوات (مليون)	رؤوس نووية
الصين	5240	110	9400	03	300
الهند	700	39	3500	11	25
كوريا الشمالية	730	26	4200	1.1	/
روسيا	4500	299	17000	1.5	6000
الو.م.أ	4971	237	12.60	1.5	6000

Source : bbc.com/arabic/world-49465046.

من المعطيات السابقة يمكن استنتاج أن الصين تعتبر كقوة إقليمية في المجال العسكري في منطقة أسيا خاصة بعد التحديثات التي تزامنت مع الصعود الاقتصادي.

[1]- وليد عبد الحي، مرجع سابق الذكر، ص 139.

[2]- القوة العسكرية الصينية 2010/11/13. http://www.arabic.com/t17148.topic

إن سياسة الصين العسكرية قائمة على[1]:

- تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين والحصول على الأسلحة المتطورة تقنيا.
- التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للو.م. أ واليابان والهند.
- الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجزئي بإستخدام القوة.
- تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي للصين في الأراضي الإستراتيجية المجاورة والقدرة على الوصول إليها منها بحر الصين الجنوبي والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في البحار والمحيطات.
- تعزيز قدرة الصين مع اضطرابات الاجتماعية المحلية وحالات عدم الاستقرار الحدودية لأسباب عرقية.

تعمل الصين على بناء مؤسسة عسكرية بناء على إستراتيجية قومية، تقوم على ثلاثة خطوات:

الخطوة الأولى: تهدف إلى وضع قاعدة صلبة ترتكز عليها عملية التحديث بحلول عام 2010.

الخطوة الثانية: فهو تحقيق تقدم أساسي ملموس بحلول 2020.

الخطوة الثالثة: تحقيق الغاية الإستراتيجية لعملية التحديث المتمثلة في بناء قوات مسلحة صينية قادرة على التحكم في التطورات التي تتيحها الثورة في الشؤون العسكرية (RMA) وتكون قادرة على عكس حرب معلوماتية مع منتصف القرن الواحد والعشرين.

كان تقليص أفراد جيش التحرير الشعبي (PLA) من الإجراءات الأولية التي قامت بإتخاذها القيادة الصينية، إذ يعتبر من الناحية العددية أكبر جيش في العالم، يصل عدده إلى حوالي ثلاثة ملايين فرد، وهو ما يساوي حسب إحصائيات 1991م نسبة 25.7% من عدد العسكريين في العالم، حيث أعلنت الصين خلال سنوات 1997م و2003م عن تقليص عناصر الجيش بالمقابل تم رفع النفقات العسكرية، حيث عرف إرتفاعا ما بين 1990- 2005م بـ 15.36%، ولكن بمقارنتها بنظيرتها في دول أخرى مثلا في سنة 2005م كانت نفقات الصين تعادل 6.19% من نفقات الدفاع الأمريكي و52.95 من نفقات بريطانيا و67.52 من نفقات اليابان[2].

[1]- مدخل إلى العقائد الإستراتيجية للصين والهند، المنتدى العربي للدفاع والتسلح.
http://www.defense-arab.com/ub/showthreead.php?=18011.

[2]- دندان عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 83.

شكل4 : دائرة نسب التغيير في النسبة المئوية لتعداد PLA حسب نوعية القوات مع انطلاق عملية التحديث سنة 1985.

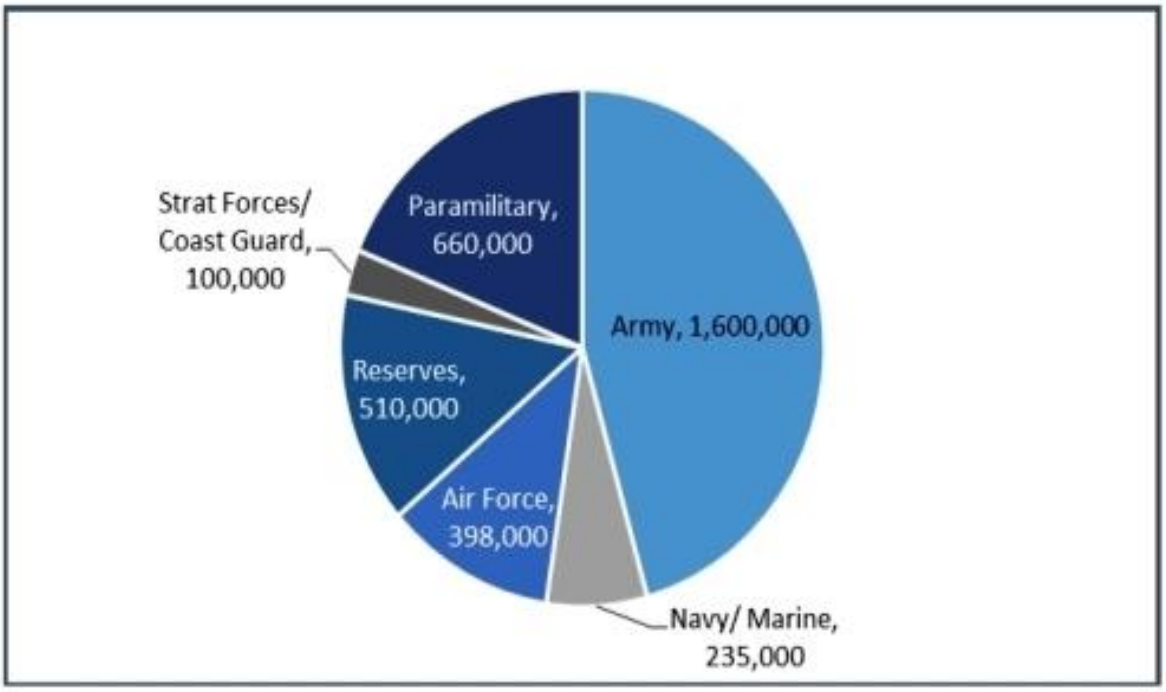

Source: Anthony H. Cordesman. Op, Cit, P:47

*** المتغير السياسي:**

لعبت القيادات الصينية المتعاقبة من انتصار شيوعية عام 1949 دورًا بارزًا في رسم سياسات وتوقعات الصين الداخلية والخارجية، لاسيما أن النظام السياسي الصيني مصنف ضمن النظام الشمولية المغلقة التي تلعب فيها الزعامات الفردية أدوارًا محورية (مرحلة قيادة الزعيم ماوتي تونغ)، وكانت في مجملها تتسم بالانفعالية ومن ثم كانت تتصف بأنها قرارات تاريخية عشوائية متقبلة من موقف لآخر لدرجة من الصعب التنبؤ بها نظرًا لتقلبها الشديد، وفي هذا السياق يقول أحد المختصين لأن لدى الصين الكثير من المنظمات دون أن يكون لها مؤسسات، بمعنى أن درجة التعاون بين الأجهزة بشكل أفقي تكاد تكون معدومة، ويمكن تحديد أبرز سمات النظام السياسي الصيني قبيل الإصلاحات على النحو التالي[1]:

– تركز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد.

– التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.

[1]– وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق الذكر، ص78

– عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف الأفراد والمؤسسات.

– البيروقراطية والفساد الإداري.

ونتيجة لهذه الأوضاع شرع النظام السياسي عملية الإصلاح بدءًا بالإصلاح الإداري وأعطى دستور 1982م تغييرًا رسميا للعديد من الاتجاهات الجديدة فزاد من سلطة مجالس الشعب وحدد أدوار الدولة ومدى استقلاليتها، وهذا ما فسح المجال لظهور مؤسسات وعناصر جديدة فاعلة في عملية صنع القرار وتطوير الديمقراطية الإشتراكية وتنمية الحضارة السياسية الإشتراكية، بضمان كون الشعب سيدًا للدولة فإرادة الصين هي القيام بدور إقليمي وعالمي، فأيقنت القيادة أن بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أصبحت الو.م.أ قوة منافسة إقليميا ودوليا لاسيما وأنها تمكنت من تحقيق انجازات عظيمة على مختلف الأصعدة وأن إستراتيجية التحول لا تتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها وإنما من خلال بناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وهذا ما تملكها الصين[1].

فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر إدراكا وإيجابية خلال العشر سنوات الأخيرة، إذ أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحكمًا في التعبير عن أحداثهم وأصبح صنع القرار في السياسة الخارجية أقل من الناحية الفردية الشخصية، وأكثر من الناحية المؤسساتية عن ذي قبل، وتجسيد الواقية السياسية في السياسة الخارجية الصينية[2].

ساهم إنخراط الصين في المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية ومشاركتها في المؤتمرات والاتفاقيات الجماعية الإقليمية (خاصة انضمامها لمعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا سنة 2003م)، وأصبحت عضوًا نشاطا في الحوار الأمني الإقليمي، وأصبحت تبحث عن لعب دور أكثر مسؤولية وتعاونية في الشؤون الدولية، حيث بذلت جهود جدية لمطابقة المعايير الدولية في بعض المسائل الحساسة مثل مسائل التجارة الحرة، عدم الانتشار النووي، ومسائل حماية البيئة، لذا انتهجت الصين إستراتيجية تضمن لها النفاذ إلى البيئة الدولية. والهدف الرئيسي لها هو خدمة قضايا التنمية الداخلية وهي القضايا ذات الأولويات المطلقة وقد حددت القيادة السياسية الصينية لهذه الإستراتيجية ثلاثة عناصر وهي[3]:

---

[1]– يونس مؤيد يونس، مرجع سابق الذكر، ص 78.

[2]– د. حمد عدنان خلق، "**السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من "ماوتي تونج، ودينج تشاوينج**"، دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد4، جامعة الموصل، 2015.

[3]– Bates Gille Yanz hong huang. Source and limits of China's soft power VP.CIT, P (19-21)

1- أن الصين يجب أن تتبع سياسة خارجية تتفق مع إمكانياتها ومقدراتها لأنها تواجه معضلات داخلية كبرى لا تمكنها من الإضطلاع بدور عالمي حاليًا.

2- تأكيد القيادة السياسية في الصين المستمر على سلمية الصعود الصيني. فهو بالدرجة الأولى صعود اقتصادي وسياسي لا يتضمن استعمال الأدوات العسكرية.

3- أن هناك تحديات مشتركة تتطلب جهودًا مشتركة كلها وتتطلب هذه القضايا البيئية (التنمية، التصحر، الإحتباس الحراري، الكوارث الطبيعية، التهديدات الأمنية)

- معطيات القوة اليابانية:

كانت اليابان تتخذ خطوات تجارتها الصين، وكانت الناحية الجغرافية تمثل كميزة إستراتيجية لليابانيين بإعتبارها عن جزر خارج الفكرة الآسيوية وهذا لم يمنعها من أن تتحدي كل المواجهات من أجل تنمية سياستها الإستراتيجية في منطقة شمال آسيا وشرق آسيا. وهذا ما سبب تخوف الصين من أن تعيد اليابان بناء نفسها خاصة أنها شريك مع الو.م.أ خاصة في المجال العسكري[1].

*** المتغير الجغرافي:**

إن الطبيعة الجغرافية تعد واحدة من أهم مفاتيح فهم الشخصية اليابانية. تقع اليابان في شرق آسيا بين المحيط الهادي وبحر اليابان وشبه الجزيرة الكورية، وتمثل أرخبيلا جبليا من مجموعة جزر تزيد عن 3000 جزيرة بمساحة تقدر 377815 كم^2 وأشهر الجزر في هونشو، هوكايدو، كيوشو، شيكاغوا وتغطي مجموع مساحة اليابان 377.800 كم^2، وتمتلك 29.747 كلم^2 من السواحل البحرية، وإن هذه الطبيعة الجغرافية كانت عاملا مساعدًا في تكريس إمبراطورية في شرق آسيا خاصة موقعها البحري وطول سواحلها الذي يعتبر حاجزًا دفاعيا طبيعيا لحماية أي تدخل أو خطر خصوصًا أنها تقع بين دولتين عملاقتين الصين وروسيا الاتحادية.

*** المتغير الاقتصادي:**

عرفت اليابان تدهورًا في المجال الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية[2]، لكن في بداية السبعينات من القرن الماضي كان الاقتصاد الياباني يعرف مستويات عالية من النمو بعد نجاحها بإقامة

[1]- بول كيندي، "**القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري، من 1500 إلى 2000**"، ترجمة عبد الوهاب علوي، ط 1993، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص 34.

[2]- عبد الرحمان بن صالح المشيقح، "**التخوف الياباني وملامح التجربة العربية**"، مكتبة الهيئات، الرياض، 1962، ص 31.

طراز للتنمية الاقتصادية بين النمو الاقتصادي وإعادة التوزيع الاجتماعي، خاصة توجهها لإنتاج السلع الإنتاجية الرأسمالية فضلا عن إدراكهم أن التجارة الخارجية أساس تقدم اقتصادهم القومي[1].

ودلت الإحصاءات تلك المرحلة على أنها احتلت المرتبة الأولى في العالم من حيث نسبة الإدخار العام التي بلغت (34.4%) من الناتج القومي، واستمرت النسبة في حدود 30% طوال عقد الثمانيات.

جدول رقم (08): معدل النمو في الاقتصاد الياباني (1991- 2009)[2].

السنة	النسبة المئوية
1991	%38
1994	%0.6
1996	%3.9
2005	%2.8
2008	%0.4
2009	%6.3

جدول رقم (09): البيانات الرئيسية لاقتصاد اليابان لعام 2008[3].

الناتج المحلي الإجمالي (سعر السوق)	4.910 تريليون دولار
الصادرات	895.23 مليار دولار
الواردات	877.89 مليار دولار
ميزان الحساب الجاري	156.63 مليار دولار
الاحتياط من العملات الأجنبية	1.030 تريليون دولار
المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	%29.00
التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي	%36.11

Source : Geothan Joli Nataroj, India Japon Economic Partnership

Agreet: Gains end future prosect ministry of foreign, affairs Japan 26 novembre 2010, P 08.

[1]- يونس مؤيد يونس، مرجع سابق الذكر، ص 92.

[2]- المرجع نفسه، ص 93.

[3]- المرجع نفسه، ص 93.

من الناحية التجارية فإن تدفقات التجارة الدولية أخذت في التزايد تدريجيًا وبالتوازي مع النمو الاقتصادي إلى 25% من إجمالي الإنتاج المحلي العالمي في منتصف التسعينات، حيث يشكل اليابان حاليًا مع أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 75% من التدفق التجاري العالمي، كما يملك اليابان أكبر فائض تجاري في العالم، حيث بلغ الفائض التجاري مع الو.م.أ أكثر من 300 مليار دولار سنوات التسعينات[1].

*** المتغير العسكري:**

تعمل اليابان على تقوية قدرتها العسكرية خاصة منذ أواخر السبعينات عندما بدأت في تطوير أسطول وقوات جوية لمساعدة الو.م.أ في احتواء أسطول الاتحاد السوفياتي المتنامي في المحيط الهادي[2] حيث تعد سياستها الدفاعية حالة فريد من نوعها، فهي الدولة الوحيدة في العالم الذي ينص دستورها على نبذ استخدام القوة العسكرية، وأصبحت عقيدتها العسكرية تقوم على عدة مبادئ أهمها:[3]

- الاعتماد بشكل كبير على المظلة الأمنية الأمريكية.
- عدم إرسال قوات يابانية أو السعي للحصول عليه.
- عدم تجاوز الميزانية العسكرية الدفاعية بنسبة 01% من حجم الناتج القومي.
- منع دخول في تعاون عسكري مع أي دولة بإستثناء الو.م.أ وضع تصدير أي معدات عسكرية.

فبعد الثمانينات من القرن الماضي طرأ بعض التغيير على السياسة العسكرية، فتضخمت الميزانية بشكل كبير ومفاجئ نتيجة التراجع النسبي في تلك المدة للقوة الاقتصادية الأمريكية، ومطالبة الو.م.أ لأجل المشاركة في الأعباء العسكرية، لاسيما وأن نسبة 01% من الناتج القومي الياباني تمثل مبلغًا ضخما، وإن التوسع في دورها العسكري جاء نتيجة أربعة عوامل:

1- انتهاء الحرب الباردة وأحداث 04 سبتمبر عام 2001 والضغوطات الأمريكية عليها من أجل اقتسام تكلفة الأعباء الأمنية العالمية، فأرسلت قوات داعمة لأفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003.

---

[1]- محمد سيد سليم وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 200.

[2]- ميكل إي براون، أوين آر كوتي، شين أم، لين جونز، ستفين أي ميللر، "**صعود الصين**" ترجمة مصطفى قاسم مراجعة وتقديم: السيد يسين، ط1، المركز القومي للترجمة، 2010، القاهرة، ص 267.

[3]- نزار إسماعيل الحيالي، "**اليابان إشكالية التحول من سياسة إلى إستراتيجية عسكرية**"، محطات إستراتيجية مركز الدراسات الدولية بغداد، العدد 43، 2000، ص 05.

2- تراجع القوة الرئيسية للتيارات السياسية فيها التي تعارض توسيع الدور العسكري لاسيما أنصار التيار الإشتراكي والشيوعي.

3- شعورها بالعزلة في آسيا والتهديد الاقتصادي والعسكري من جانب الصين وكوريا الشمالية.

4- حاجتها إلى تأمين إمدادات مستقرة من واردات الطاقة لاسيما مع زيادة الطلب الصيني والهندي على موارد الطاقة والصعوبات التي تواجهها في تأمين ذلك بعيدًا عن منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك أعلنت عام 2007م وكالة الدفاع الذاتي إلى مستوى وزارة الدفاع، فأصبحت بذلك وزارة الدفاع اليابانية ويعد ذلك تطورًا جديدًا في رؤيتها لمفاهيم الأمن القومي التي ستسود العالم في القرن الحادي والعشرين.

حيث ارتفع إنفاقها العسكري فبلغ 46 مليار دولار عام 2000م، وارتفع إلى 46 مليار دولار عام 2008م.

أما في المجال النووي لا تمتلك سلاحًا نوويًا إلى أنها تمتلك التكنولوجيا النووية أغراض سلمية لكن بعد تجارب كوريا الشمالية في عامي (2006- 2009م)، وما أثرته حول آفاق الاستقرار وتوازن القوى العسكري والاستراتجي في منطقة شمال شرق آسيا، ومنطقة آسيا، الباسفيك، بأكملها[1].

معطيات القوة الكورية:

عانت كوريا من إنقسامها إلى قسمين، لكن ذلك لم يمنعها من تحقيق أهدافها خاصة في المجال العسكري.

***المتغير الاقتصادي:**

بعد سنة 1997، هدد الاقتصاد الكوري حيث وقع في الأزمة المالية الاسيوية التي ضربت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، إلا أن الاقتصاد الكوري إستعاد عافيته بعد موجة الإصلاحات التي عرفتها كوريا، حيث بدأت أولى إنعكاسات هذه الإصلاحات على تزايد حجم الإستثمار الأجنبي المباشر وإستقرار سعر الفائدة ونمو الناتج المحلي والإجمالي، ونوضح هذا في الجدول التالي:[2]

[1]- نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق الذكر، ص 19.

[2]- نسيمة طويل، مرجع سابق الذكر، ص 114.

جدول رقم (10): تطور الإستثمار الأجنبي في كوريا خلال الفترة (1993-1999) بالمليون دولار.

السنة	حجم الإستثمار الأجنبي
1995	1941
1996	3201
1997	6971
1998	8852
1999	15500

إتخذت الحكومة الكورية عدد من الإجراءات لتحسين وإصلاح المؤسسات المالية لحل المشاكل المتعلقة بالسيول، في عام 2000 إتجهت السياسة المالية لتحقيق تحول في تأمين دعم إستعادة قوة الاقتصاد.

كان للتطور الاقتصادي الديمقراطي تأثير إيجابي على الناحية السياسية للدولة بحيث ساعدت على التحول الديمقراطي، حيث تمكنت الجمعية الوطنية من توقيف رئيس الجمهورية رومو هيون عن ممارسة نشاطاته إلى حين تحقيق في كيفية تمويل حملته الانتخابية على الرغم من أنه في كوريا يعتبر الرئيس هو الفرع الأقوى في سلطان الدولة[1].

***المتغير العسكري:**

منذ الإستقلال سعت كوريا الى تبني سياسة دفاعية واضحة حيث وفرت لها كافة الموارد المالية والبشرية من أجل تحقيق جميع أغراضها، إضافة إلى إلتزام كوريا بالحفاظ على التوازن بين متطلبات الدفاع عن البلاد وإحتياجات المواطنين الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية.

في عام 1993 إتجهت كوريا إلى تخفيض نسبة الإنفاق العسكري الإجمالي حتى سنة2001، ذلك على الرغم من تحقيق الاقتصاد الكوري معدل نمو سنوي تراوح ما بين 8٪ و10٪.

يبين الجدول الموالي تطور الإنفاق العسكري ونسبته في كوريا خلال الفترة ما بين 1992 و2001:[2]

[1]- نسيمة طويل، مرجع سابق الذكر، ص 116.

[2]- المرجع نفسه، ص 117.

جدول رقم (11): يبين تطور الإنفاق العسكري ونسبته في كوريا خلال الفترة ما بين 1992 و2001م

	1992	1994	1996	1998	2001
كوريا الجنوبية	8220	8849	9811	9700	20201
اليابان	35989	36554	37664	37748	38468
الصين	15400	13600	15300	19000	27000
روسيا	80400	68600	39500	35900	43900

تواجه كوريا مشكلا أمنيا حيث تسعى من خلاله إلى تعزيز قوتها الدفاعية (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) ويتمثل هذا المشكل في الوحدة الكوري، حيث تتبع كوريا الشمالية إستراتيجية وسائل الهجوم الخمسة Five besieging of offensives وهي: هجوم سلمي سياسي، هجوم إيديولوجي، هجوم خارجي، هجوم تحريضي، هجوم عسكري.

إن الإستراتيجية التي تنتهجها كوريا الشمالية تتمثل في التوسع والتحديث في قواتها العسكرية وتجهيز وحدات كوماندس القادرة على التدخل بكفاءة على الأراضي الكورية الجنوبية.

أما كوريا الجنوبية فهي تسعى إلى تحديث وتقوية ترسانتها الدفاعية، وهي دائما تعتمد على القوات الأمريكية لتواجدها المستمر في الأراضي الكورية، وتعتمد في دفاعها على:[1]

1- إقامة نظام إنذار مبكر: يتمثل ذلك في إقامة نظام للرصد ومراقبة الأنشطة العسكرية لكوريا الشمالية.

2- توفير قوة ردع سريعة: تتبنى مبدأ "الدفاع المدمر" وما يقتضيه ذلك من إعداد القوات المسلحة الكورية لمواكبة التطور المستمر في الأسلحة.

[1]- نسيمة طويل، مرجع سابق الذكر، ص 118.

وهذا ما نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (12): تطور المشتريات العسكرية لكوريا في الفترة الممتدة من 1997-2001.

السنة	1997	1998	2000	2001	إجمالي المشتريات خلال الفترة 1997-2001
حجم المشتريات	817	941	1131	740	3931

المبحث الثاني: الصين والقضايا الامنية في شمال شرق آسيا.

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا مسرح للنزاعات القومية والإقليمية، فقد ساهمت البيئة الأمنية في المنطقة بتشكيل دولة قارية كبيرة وهي الصين التي تسعى في توسيع نفوذها الإقليمي والاستراتيجي والأمني في منطقة شمال شرق آسيا أو بالأحرى في شرق آسيا وآسيا الوسطى، حيث تعرضت الصين إلى تعقيد في علاقاتها مع جيرانها في المنطقة نتيجة لسياسة التوسع والاحتواء، ولذلك سنرسم معالم هذه المنطقة ونضع معايير لتحديد عضوية الدول المنتمية والقضايا الأمنية المتنازعة عليها وأهميته بالنسبة للصين وأهم المنظمات الإقليمية والدولية التي تنتمي إليها الصين.

المطلب الأول: الصين والمعضلة الأمنية في شمال شرق آسيا.

تتسم البيئة الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا بوجود دول قارية كبرى في الصين بالإضافة للقوة العسكرية والاقتصادية لليابان، وأكثر من نصف تجارة العالم البحرية تمر عبر المضايق البحرية الصينية حتى تضمن حرية الملاحة وتدفق المواد الأولية واستمرار مسيرة نموها وتوسعها. ومن جهة أخرى يهدف المخطط الإستراتيجي الصيني إلى تقليص النفوذ الأمريكي في غرب الباسفيك وجنوب شرق آسيا واليابان.

أما على صعيد الانفاق الدفاعي تعتبر الصين واليابان من أكبر أربعة دول على المستوى العالمي اتفاقا على الأمور الدفاعية، وكما توجد مؤشرات تدل على حدوث صراعات في منطقة شمال شرق آسيا تبرز رغبة الدول في إحتواء مصادر الصراع (مثل الأزمة الأسيوية سنة 1997)[1].

على صعيد الملامح السياسية لنظم الحكم في شمال شرق آسيا، فإنه توجد حالة تنوع في هذه النظم، فهناك قوتان شيوعيتان هما الصين وكوريا الشمالية، بينما حدثت تحولات ذات طابع تعددي في كل من كوريا الجنوبية وتايوان[2].

من القضايا الأمنية الرئيسية في النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا هي النزاعات الدولية والصراعات على الزعامة والهيمنة في المنطقة وتدخل الصين كطرف في العديد من تلك التفاعلات الصراعية لوجود تهديد مباشر لمصالحها في الإقليم أو لدعم حلفاءها أو لبسط نفوذها بين الدول الصغرى في الإقليم، وما ساهم في ذلك التطورات الاقتصادية لدول المنطقة وبالتالي تطوير في المجال الأمني

[1]– محمد سيد سليم، "**قضايا الأمن في آسيا**"، مرجع سابق الذكر، ص 2002.

[2]– المرجع نفسه، ص 43.

والعسكري، وذلك بالتسابق نحو التسلح وتطوره ليأخذ البعد النووي الذي تعدى الإطار الإقليمي ليشكل انشغالا عالميا كثيرا[1].

إذ يعتبر العامل الجغرافي دور في تأثير ورسم السياسة الخارجية للدول وتحديد نمط التفاعلات فيما بينها صراعية كانت أو تعاونية، فمتغير المسافة الجغرافية أي القرب الجغرافي بين دول أعضاء المنطقة له تأثير ملحوظ على تفاعلات دول الإقليم، فقد كشفت الدراسات التي أجريت على هذه العلاقة أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافع للصراع من خلال إثارة قضايا الحدود غيرها وهو في هذه الحالة يخلف آلية تفاعل مثيرة تحدث عنها فريديريك شومان Frederick Shoman بقوله «إن كل دولة هي عدو محتمل لجيرانها وحليف محتم للجيران جيرانها» هذه الخاصية متوفرة في دول النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا، فهي دول ذات حدود مشتركة وحديثة الاستقلال والنشأة نسبيًا ويعتبره البعض أن العامل الأساسي المحدد للسياسة الخارجية والتفاعلات بين الدول فيما يعرف بمدرسة الحتمية الجغرافية وقد كان أبرز هذه الإسهامات ما قدمه ماكيندر حول "قلب الأرض" وسبيكمان حول "دول الحافة" وماهان حول "القوى البحرية"، ولكن التطورات التكنولوجية قد قلل نسبيا من أهمية العامل الجغرافي ودوره خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن[2].

- أهم النزاعات حول الجزر في منطقة شمال آسيا:

تعرف منطقة شمال شرق آسيا العديد من الأمثلة حول مجموعة من الجزر المتنازع عليا أهمها:[3]

أ- النزاع حول جزيرة توكدوأو (تاكشيما):

توكودو كما تطلق عليها كوريا هي جزيرة صغيرة تقع في بحر اليابان وتبعد حوالي 48 ميل بحري شرق جزيرة بلونج الكورية و86 ميل بحري غرب جزيرة أوكي اليابانية، وهي عبارة عن نتوء صخري مساحته 186م^2 وأراضيها ذات طبيعة صخرية بركانية ومن ثم فليس لها أي أهمية اقتصادية، غير صالحة للزراعة كما أنها غير مؤهلة للسكن، لكن أهميتها تكمن في مناطق الصيد المحيطة بها نظرا لغنى المياه من حولها بالموارد السمكية، ويعود النزاع بين كوريا واليابان حول الجزيرة سنة 1952م عندما أعلن الرئيس الكوري الجنوبي (سونج منري) بخط سلام الذي يضمن فرص سيطرة كوريا على المجموعة

[1]- عبد القادر الهواري، "**سقوط إمبراطورية الغرب العظمى وصعود إمبراطورية الشرق الأعظم**"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 157.

[2]- محمد سيد سليم، قضايا الأمن في آسيا، مرجع سابق الذكر، ص 2002.

[3]- المرجع نفسه، ص 23.

التي تحيط بها ومنها "جزر توكدو"، مما دفع الحكومة اليابانية بالإحتجاج، وبمقتضى تصريح بوتسدام 1945م، فإن اليابان تعترف بالإستقلال التام لكوريا عن أي حقوق لها، وبالتالي فإن "جزيرة توكدو" لا تدخل في ضمن سيادة اليابان، برزت أزمة الخلافات حول الجزيرة في سنة 1995م في كوريا الجنوبية، عندما تردد عزم اليابان على تقديم اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار عليها من طرف اليابان خاصة بعد بدأ كوريا ببناء منشآت على أراضي الجزيرة المعنية.

ب- النزاع حول جزر دياويو (سينكايكو):

تتكون جزر دياويو من مجموعة خمس جزر غير مألوفة وثلاثة صخور قاحلة تطالب بها الصين وتايوان واليابان، تقع الجزر في بحر الصين الشرقي على بعد حوالي 125 ميلا شمال شرق تايوان و185ميلا جنوب شرق أوكيناوا بجوار رف صخري قاري يعتقد أنه يحتوي على النفط، فهي غير مأهولة بالسكان نظرًا للطبيعة البركانية، والجزر تحت السيادة اليابانية وتطالب كل من الصين وتايوان أحقيتها.

أصدرت الصين في فبراير من سنة 1992م قانون الإقليم البحري الذي اعتبر جزيرة جزء من الإقليم الصيني، وذلك حسب التاريخ، إلا أنه عقب انهزام الصين في الحرب الصينية تنازلت الصين سنة 1895م عن تايوان وعن جزر دياويو لليابان، ولم تحظى هذه الجزر بأهمية إلا بعد اكتشاف عن وجود النفطْ الأمر الذي دفع اليابان إلى إعلانها أنها جزر يابانية سنة 1970م، ولا تكمن أهمية الجزر من الناحية الاقتصادية فقط، بل كذلك لإرتباطها بباقي الخلافات حول الجزر في المنطقة يبين أن الدولتين المتنازعتين عن إدعاءاتها بملكية جزر دياويو سيضعف موقفها في نزاعاتها عن الجزر الأخرى في منطقة شمال شرق آسيا، وتدخل تايوان في النزاع عن هذه الجزر بإعتبارها أنها كانت تابعة لها، كما أن اهتمام تايوان بالثروة السمكية في المياه المحاذية للجزر عليها جعلها تعطيها أهمية كبيرة[1].

جـ- جزر سبراتلي:

تتكون جزر سبراتلي من 23 جزيرة، وتقع على بعد 300 ميل بحري جنوب هونج كونج و145 ميل بحري شرق ميناء دانانج بفيتنام، اكتشفت أواخر القرن 18م وخلال فترة 1939- 1944م قامت اليابان بإختلالها،[2] وفي مؤتمر سان فرانسسكو سنة 1951 أقرت اليابان تخليها عن أي حقوق لها في

[1]- مايكل إي. براون، "**صعود الصين**"، مرجع سابق الذكر، ص 124.

[2]- المرجع نفسه، ص 347.

الجزر، ونظرًا لأهمية الجزر وموقعها الاستراتيجي تتنازع سيادتها دول البعض تطالب السيادة الكاملة عليها، مثل الصين وتايوان، حيث أصدر البرلمان الصيني سنة 1992م قانونا يقضي بملكية الصين وسيادتها على جزر سبراتلي ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي، ورغم محاولات دول الأسيان تدويل قضية جزر سبراتلي وجعل استغلالها يكون مشتركًا إلا أن الصين تؤكد وفي كل مرة سيادتها على كل جزر الصين الجنوبي.[1]

خريطة 3: الجزر المنازع عليها بين الصين واليابان

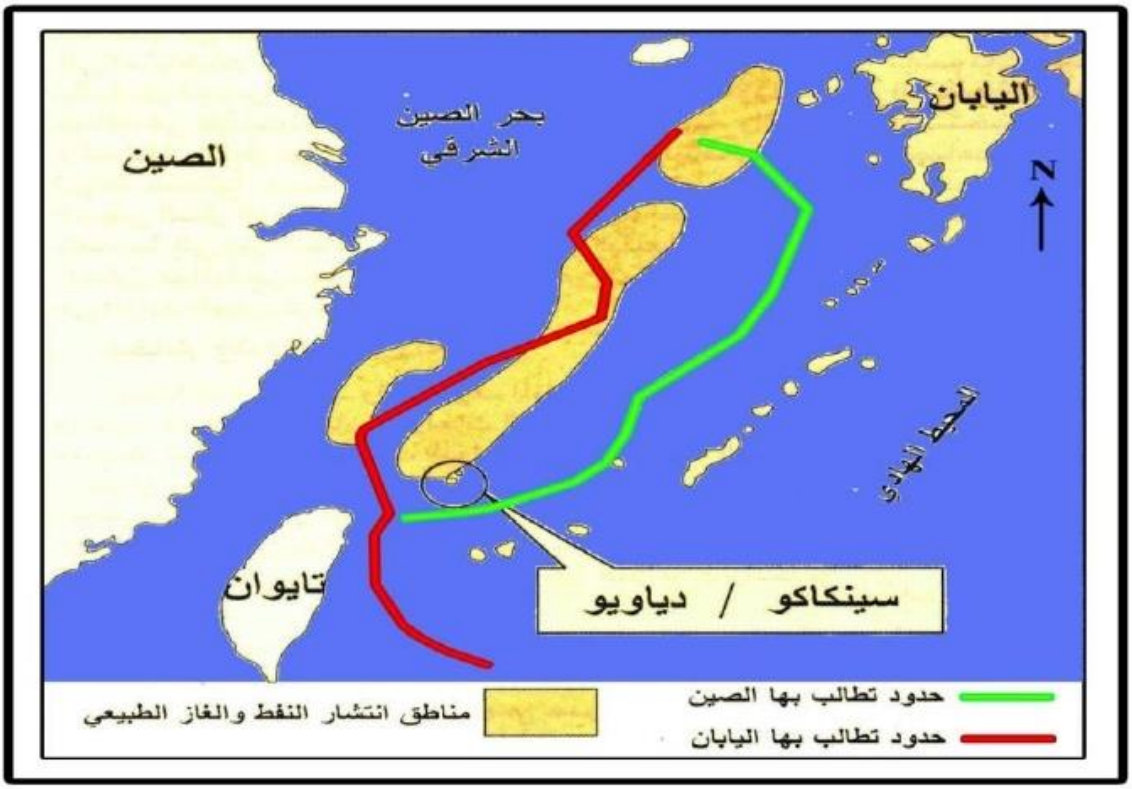

المصدر: بالإعتماد على صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12351، 12 سبتمبر 2012.

- الصين وقضايا التوحيد والأمن في منطقة شمال شرق آسيا:

1- تايوان وقضية السيادة والتوحيد:

تبلغ مساحة تايوان 36 ألف كم^2 واقعة على بعد 230 كم من الصين القارية وسط بحر الصين محتلة بذلك موقعًا استراتيجيًا لها بالتحكم في الطرق المؤيدة إلى اليابان من الشمال إلى أرخبيل سبراتلي والمضايق الأندونيسية من الجنوب، بينما تطل سواحلها الشرقية على الباسفيك الشمالي، هذا الموقع

[1]- مايكل إي. براون، "**صعود الصين**"، مرجع سابق الذكر، ص 348.

الاستراتيجي الذي تحتله تايوان في منطقة تعتبر الصين نفسها القوة البحرية الوحيدة بها وتعمل بها على تأكيد هيمنتها على البحار التي تحدها شمالاً، يجعل من الصعب أن تقبل الصين أن تعلن تايوان استقلالها وأن تقيم علاقات ضيقة مع العالم الغربي عامة والو.م.أ خاصة[1].

بدأت المسألة التايوانية بلجوء الوطنيين إلى جزيرة تايوان بعد إعلان جمهورية الصين الشعبية سنة 1949م، إذ استقر الحزب الوطني الكومنتونغ بها مناديًا بمشروعية جمهورية الصين ضد "نظام لصوص بكين"، مما أدى بالصين إلى اللجوء إلى القوة لقمع التمرد واسترجاع تايوان وقام الجيش الوطني للتحرير عام 1950 بإسقاط "جزيرة هابنان" ذلك قبل شهر من اندلاع الحرب الكورية التي شكلت منعرجًا حاسما ضد المسألة التايوانية، وبعد اندلاع الحرب الكورية قامت الو.م.أ ببعث أسطولها إلى مضيق تايوان، ملتزمة بذلك بحماية أمن الصين لتحتدم المشكلة التايوانية بين الصين الشعبية والصين الوطنية، التي تقوم بفضل الحماية الوطنية[2].

تم الانتقال إلى مرحلة جديدة بعد تصريح شانغهاي عام 1972م الذي اعترفت بموجبه الو.م.أ بصين واحدة تعتبر تايوان جزءًا منها، لقد دون الاعتراف بسيادة الصين على تايوان والذي لم يمتد إلى غاية سنة 1978م بعد تطبيع العلاقات بين الصين والو.م.أ، وهو الاعتراف الذي شكل حدثا هامًا في مسار تحويل مسألة تايوان إلى مسألة صينية داخلية بطرد تايوان من ساحة العلاقات الدولية سنة 1978م أدى الحزب الشيوعي الصيني بالحصول على اعتراف بالسيادة على تايوان وذلك بإقرار بمبدأ التوحيد السلمي، وفي سنة 1981م اقترح مشروع لإعادة التوحيد على تايوان وتمنح تايوان درجة معينة من الإستقلالية، لكن جاء الاقتراح بالرفض من طرف الحكومة الوطنية وفي سنة 1989م سرحت التجارة بين البلدين عير هونغ كونغ وبالفعل تمكنت تايوان من الدخول في سياسة الانفتاح ودخول البنك الأسيوي للتنمية 1989 والمشاركة في سنوات ملتقى التعاون الاقتصادي لآسيا "الباسيفيك" والمطالبة بالانضمام إلى التعريفة الجمركية GATT، حيث قامت الصين بالمعارضة على هذه السياسة وسياسة الدخول في المنظمات الإقليمية والدولية وذلك باللجوء إلى الو.م.أ أو أوروبا[3].

---

[1]– ياسمينة بن طبيل دورية، "**سياسة الصين في جنوب شرق آسيا 1989– 2000**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001، ص 74.

[2]– كمال حمّاد، "**تايوان بين الإستراتيجيتين الصينية والأمريكية**"، مجلة الدفاع الوطني على الرابط التالي:
www.lebaramy.gou.Lb/as/news/م 1323≠.vbqsfL–Jdi.

[3]– ياسمينة بن طيبل دورية، مرجع سابق الذكر، ص 74.

وما يجب التأكيد على العموم هو تصميم كل طرف على موقفه فتايوان ترفض أي توحيد دون تضييع مسبق للعلاقات بينهما وبين الصين الشعبية، واعتراف الصين بتايوان ككيان سياسي مساويا لها والوصول إلى التوحيد في إطار صيغة "بلد واحد، نظامان"[1].

ومن الأسباب التي تدفع باحتمالات تحقيق الوحدة بين البلدين[2]:

- تصر الصين على الوحدة وتسعى لتحقيقها، في المقابل لا ترفض تايوان هذه الوحدة رفضا نهائيا وإن ربطتها بشروط أساسية مثل الديمقراطية، اقتصاد السوق.
- رغم عدم اعتراف كل من الصين وتايوان بالأخرى إلا أنهما تجمعهما علاقات تجارية واقتصادية متطورة.
- العامل الثقافي حيث تقوم القوميات الصينية والتايوانية على ميراث ثقافي مشترك وكلاهما ينتسبان إلى الثقافة الكونفوشيوسية.
- الضغوطات التي تبذلها الصين للتضييق على تايوان في المجال الدولي، حيث لا يزيد عدد الدول التي تعترف بتايوان عن 30 دولة، فضلا عن نجاح الصين في إفشال محاولات تايوان للإنضمام للأمم المتحدة.

2- القضية الكورية:

مع نهاية الحرب الباردة بدا واضحًا معالم الدول التي هيمنت على النظام الإقليمي فقد خلفت الحرب وراءها بيئة مختلفة اتسمت بالتنوع والتعقيد، وقد مس ذلك شبه جزيرة كوريا وبالرغم من الأحداث والتطورات التي حصلت في الفكرة الأسيوية إلاّ أن التقسيم ساريًا بين جزئي كوريا.

ظهر داخل كوريا إنقسامًا ما بين القوميين الأول يدعمه الجناح اليميني ويطالب بإقامة دولة ديمقراطية على النمط الغربي في حين أن وجهة النظر الثانية فتنادي بإقامة ديمقراطية شعبية على أساس الاقتصاد المخطط، حيث قامت الو.م.أ بالاحتلال عسكريا على كوريا، وفي قمة موسكو تغير الاحتلال ليصبح تدعيم للقوى فدعمت الو.م.أ العناصر اليمينية لتشكيل حكومة عسكرية في ظل توجيه وسيطرة مباشرة، في المقابل تطلع السوفييت إلى تدعيم التنظيمات اليسارية إقامة دولة شيوعية منفصلة في الشمال.

---

[1]- باتيس غيل، "**النجم الصاعد، الصين دبلوماسية أمنية جديدة**"، ترجمة: دلال أبو حيدر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص 225.

[2]- محمد سيد سليم، "**آسيا والتحولات العالمية**"، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998، ص 267.

أثناء انعقاد مؤتمر جنيف سنة 1954م سعت جمهورية كوريا وحلفائها في تدويل القضية وتأكيد دور الأمم المتحدة فيها وتوظيف قواتها بما يساعد على خلق جمهورية كوريا موحدة، حيث سعت أيضا إلى إنشاء تعاون اقتصادي من شأنه أن يكون خطوة أولى وضرورية لإنهاء حالة كوريا المقسمة، وإحداث سوق موسعة وتنمية وجلب استثمارات بخفض النفقات العسكرية[1].

في المقابل تركز كوريا الشمالية على استمرار التواجد العسكري للو.م.أ سيكون العقبة الأساسية أمام جهود التوحيد لذلك فهي تعمل على ضمان أمنها.

يقوم المخطط الأمني لكوريا الجنوبية على فرضية مؤادها أنه طالما استمر التهديد النووي قائما من جانب كوريا الشمالية لابد منه في الاستمرار على المساندة الأمريكية، وهو ما يجعل الإستراتيجية الأمنية لكوريا الجنوبية تستمر في كونها إستراتيجية رد فعل أكثر من الفعل، ويجعلها إستراتيجية مقيدة بالمصالح الأمريكية، وإن عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة توجها عالميًا للسياسة الكورية[2].

ولتحقيق كوريا لأهدافها الأمنية انبعث أربعة وسائل وهي:[3]

1- إعادة التأكيد على تحالفها مع الو.م.أ واعتبارها القلب لسياستها الدفاعية.

2- أن تبحث من أجل إيجاد تعاون أمني مع الصين واليابان.

3- العمل من أجل تهدئة الأجواء في منطقة شبه الجزيرة الكورية لتفادي احتمالات المواجهة مع كوريا الشمالية.

4- بحث في إمكانية القيام بدور في إطار قوات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام.

في حين تظل كوريا الشمالية بقدراتها النووية دولة عسكرية تشكل أحد المصادر الأساسية للتهديد الأمني الدائم للدول المحيطة، خاصة كوريا الجنوبية، إذ سعت منذ الحرب الباردة لتطوير حجم قواتها العسكرية، غير أن ضعف المد الشيوعي وتزايد الهيمنة الأمريكية جعل موقفها الإصلاحي يضعف خاصة في مجال السلاح النووي، لذلك أصبحت أهداف الإستراتيجية الأمنية لكوريا الشمالية تتحقق في الهدفين:

أ- إيجاد شرعية سياسية قوية، وهو ما يعي على نحو خاص الاعتراف بها من جانب الو.م. أ في ظل رغبة كوريا إنهاء عزلتها الدبلوماسية وهو الهدف الذي تعمل على تحقيقه من خلال وسائل عدة منها استخدام القضية النووية كورقة رابحة للدخول في معاهدة سلام مع الو.م.أ.

---

[1]- محمد مصطفى شحاتة، "**قول احتمالات الوحدة بين الكوريين**"، في السياسة الدولية، العدد 109، ص 134.

[2]- أحمد طه محمد، "**الصراعات الإقليمية في آسيا**"، في أوراق أسيوية، العدد 06، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، ص 03.

[3]- محمد مصطفى شحاتة، مرجع سابق الذكر، ص 136.

ب-المطالبة بخروج أو تقليل الو.م.أ الموجودة في كوريا.

أما العلاقات الصينية الكورية الشمالية تتميز بالغموض فمن جهة صوتت الصين مع العقوبات الأمريكية على كوريا الشمالية، ومن جانب اخر تحاول أن تلعب الدور الوسيط الإقليمي في الملف النووي الكوري بدعوة الأطراف للحوار. أما بالنسبة لكوريا الجنوبية تشكل جزيرة "جيجو" خطرًا على الصين حيث تضم الجزيرة قاعدة عسكرية أمريكية، وتعتبر الو.م.أ هدف هذه القاعدة هو توفير حماية وقاعدة ردع في حالة نشوب نزاع مسلح في شبه الجزيرة الكورية، بالإضافة إلى نزاعات بحر الصين الجنوبي الذي يعد اختبارًا لتوازنات القوى في النظام[1].

3- الصعود الياباني:

نظرًا للنجاح الهائل الذي حققته اليابان عام 1940م فإنها تتمتع بوضع فريد ومميز في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، ورغم الضغوطات وتغيرات الظروف الدولية إلا أنها تسعى إلى حل مشاكلها بطرق سلمية من خلال تنازلات دبلوماسية، حيث كرست نفسها لتحقيق نمو اقتصادي وهذا ما درسناه سابقا[2].

تعرف العلاقات الصينية اليابانية توترات واصطدامات تاريخية، خاصة في الجانب السياسي والعسكري، حيث يخشى الصينيون من إمكانية أن تصبح اليابان قوة كبرى وقد يمكن أن تكون أكثر استقلالا عن السيطرة الأمريكية وأكثر تأثيرًا في الشؤون الدولية، الرواسب التاريخية لها تأثير كبير في الوقوف أمام أي انطلاقة سريعة للعلاقات بين البلدين خاصة مدة الاستعمار الياباني للصين إبان الحرب العالميةالثانية. فالصين لها مخاوف إستراتيجية قائمة حول مشروع "قوس الحرية" الذي يهدف إلى تأسيس كتلة مع الو.م.أ واليابان وأستراليا والهند لتشكيل حزامًا جيوبوليتيكيا بحريا لتطويق الصين ويتمثل الجانب الأكثر خطورة في صراع النفوذ المحتمل في منطقة شمال شرق آسيا في إمكانية التنافس الياباني الصيني على المنطقة. الأمر الذي يدفع من حدة التنافس والتوتر الذي يترجم إلى زيادة نفقات التسلح واللجوء إلى تحالفات عسكرية وأمنية وسياسية وهذا ما قد يتحول إلى صراعات إقليمية.

[1]- السياسة الصينية في آسيا ومستقبل التوازنات الاستراتيجية، ص 25.

[2]- بول كيندي، "**القوى العظمى**"، مرجع سابق الذكر، ص 636.

إنّ التغيرات في الموقف الدولي منذ بداية التسعينات جعل السياسة الدولية اليابانية تواجه نقطة تحول لم يسبق لها مثيل ومن هنا تطلع اليابان إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن، كما زاد الانفتاح الياباني نحو آسيا وتحسنت علاقات اليابان مع جيرانها من الدول الأسيوية[1].

في ظل التغيرات الأمنية في البيئة الإستراتيجية لليابان توضحت الصورة الأمنية له في منطقة شمال شرق آسيا، حيث يشير تقرير الدفاع الياباني لعام 2000 إلى أن منطقة شمال شرق آسيا تمثل البيئة الأمنية المباشرة لليابان، وأن التحالفات الثنائية حول المنطقة تتمحور حول الو.م.أ، حيث توجد القوات الأمريكية وتتمركز بأكبر أعدادها على المستوى العالمي، التي تلعب دور مهم في حماية السلام والاستقرار في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك توجد جهود مختلفة تحدث بشأن الأمن، تتضمن الجهود الدبلوماسية مثلا قمة الكوريتين ومفاوضات تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الشمالية وأزمة برنامج كوريا الشمالية في ديسمبر 2002[2].

يمكن رصد أولويات السياسة الأمنية اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا كالآتي:

1- استمرارية دعم العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة سنة 1915م، والاتفاقية الأمنية الموقعة سنة 1996.
2- الاهتمام بتطوير العلاقات اليابانية الصينية خاصة في مجال القروض بما يحقق تأمين عملية التحول في الصين إلى الديمقراطية.
3- السعي كجعل شبه الكورية خالية من الأسلحة بأمل نزع القدرات النووية الكورية الشمالية.
4- الاهتمام الياباني بسياسة منع الانتشار الياباني على المستوى الإقليمي خاصة[3].

4- روسيا الاتحادية:

تعود العلاقات بينهما إلى تاريخ إستلاء الشيوعيين على الحكم في بكين عام 1949م، إلا أنه سرعان ما دب التنافس بينهما على قيادة العالم الشيوعي واستمرت حتى نهاية الحرب الباردة، إلى حين مجيء" فلادمير" بوتين وشرع في تحسين علاقات بلاده بالصين وبدأ في ترسيم الحدود المشتركة بينهما

[1]- د/ محمد صالح ربيع، د/ معين عبد الحليم طه، "**القوى الدولية والإقليمية وتأثرها في السياسة الصينية (رؤية جيوبولينيكية)**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 09 أطلع على: www.comustansiruyah.edu.iq

[2]- نيللي كمالي، الأمير وهدى، متكيس، "**التغيرات السياسية الخارجية الصينية**،" (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2005)، ص 40.

[3]- المرجع نفسه، ص 36.

وتسوية النزاعات العالقة، حيث وقعت اتفاقية الصداقة الروسية الصينية عام 2001م لتمثل مرحلة متقدمة لتطور مسار العلاقات الثنائية بين البلدين[1].

إنّ تطور العلاقات بين البلدين مدفوع بعوامل عدة أهمها:[2]

- إدراك كلا الدولتين الأهمية الإستراتيجية للطرف الآخر فكلاهما يعارضان السياسة الأمريكية ويرفضان قوة واحدة على النظام العالمي.
- رغبة روسيا في خلق نوع من التوازن الإستراتيجي مع السياسة الأطلسية الهادفة إلى توسيع حلف شمال الأطلسي نحو شرق أوروبا من ناحية والمخاوف الصينية من توسيع نطاق حلف الأطلسي إلى خارج القارة الأوروبية.
- رغبة الدولتين في العمل على دفع السياسة الكورية الشمالية نحو أكبر قدر ممكن من سياسة التهدئة.
- رغبة الصين في مواجهة الآثار الناجمة عن تجديد الإنفاق العسكري بين الو.م. أ واليابان.
- تسعى الصين إلى تمديد الطاقة التي تمر عبر "مضيق مالطا" الذي يشكل نقطة ضعف إستراتيجية كبرى لها.
- الإدراك الصيني الروسي لمصادر التهديد الإقليمي فظهور دول إسلامية غير مستقرة ومتخلفة اقتصاديًا عبر حدود الصين في آسيا الوسطى، فهذه الجمهوريات تشكل خطر للأقاليم الصينية (إقليم سينكيانج المستقل).
- من جانب آخر يبدي بعض المحليين العسكريين الصينيين تحفظات حول طموحات روسيا الإستراتيجية طويلة المدى وسياستها الدفاعية الحالية، فيجادل بأن روسيا تسعى إلى بناء وإعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى خاصة عبر منطقة أوراسيا وفي شرق آسيا، وفي كلا الحالتين ينظر إلى روسيا على أنها تحاول أن تستخدم آليات الأمن الجماعي لإعادة تأكيد حضورها الإستراتيجي.
- النزاع التاريخي بين البلدين يعود إلى حوض "نهر الأمور" الفاصل بينهما وذلك لأن مجرى النهر يشكل الحد السياسي بين الدولتين ويصل طوله إلى 4400 كلم.
- اتسمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالتطور، فنجد التبادل التجاري بين البلدين قد ارتفع، ففي عام 2000 بلغ 07 مليار دولار وارتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى 49.16 مليار دولار عام 2007م، وبلغ

[1]- يونس مؤيد، "**أدوار القوى الأسيوية الكبرى**"، مرجع سابق الذكر، ص 113.

[2]- **القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية (رؤية جيوبولتيكية)**، مرجع سابق الذكر، ص 08.

حجم الاستثمارات الصينية في روسيا إلى 05% من الاستثمارات الصينية الخارجية عام 2004م، ومخطط لها أن تصل إلى 12% بحلول عام 2020م.

– تبقى روسيا للتقنية العسكرية وهناك توافق سياسي في الرؤى الصينية– الروسية على ضرورة الحد من الهيمنة الأمريكية ورفع مشروع الدفاع الصاروخي والتوسع الشرقي للناتو، ونجد توافق بين البلدين في منظمة الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص في مجلس الأمن (كقضية سوريا).

والتي ترمي إلى التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وتعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السليمة والحد من الانتشار النووي، فضلا عن التنسيق الأمني في منطقة آسيا للتصدي للإرهاب...[1]

المطلب الثاني: علاقة الصين بالمنظمات الإقليمية في آسيا

إن عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية قد تضاعفت بشكل دراماتيكي منذ بداية عهد الاصلاحات في الصين، ولقد خرجت الصين من الانعزال الحقيقي عن المنظمات الدولية بنسبة عضوية قاربت ال80٪ من نسبة مشاركة الدول الديموقراطية الأكثر نشاطا في العالم.

أقيمت دراسة حول كيفية ادارة العلاقات الصينية الأمريكية، حيث اشار **ديفيد ليمبتون** إلى عضوية الصين في المنظمات الدولية الحكومية الرسمية حيث قفزت من 21 منظمة في عام 1977 إلى 52 منظمة سنة 1997، وانتقلت عضويتها في تلك المنظمات الدولية غير الحكومية في نفس الفترة من 71 إلى 1163 منظمة[2].

1– الصين ومنظمة شنغهاي للتعاون:

وقعت ست دول: الصين، روسيا، كازاخستان، وترغيزستان، طاجكيستان وأوزبكستان بروسيا ميثاق منظمة شنغهاي عام 2001، وتمثل منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) إحدى الأدوات التي تستخدمها الصين لتحقيق طموحاتها، وكان الغرض الأصلي للمنظمة هو تخفيف من حدة التوتر على الحدود بين الصين ودول وسط آسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأصبحت هذه المنظمة قوة مهمة

[1]– **القوى الدولية والإقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية (رؤية جيوبولتيكية)**، مرجع سابق الذكر، ص 09.

[2]– توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 92.

لصياغة الاستقرار الإقليمي ودفع التنمية المشتركة، وحل المشاكل الحدودية بين دول الأعضاء ومواجهة المشاكل الأمنية التي تهددها، فضلا عن التوسيع التعاون الاقتصادي والتجارة والتكنولوجيا والطاقة....[1].

فملامح الدور الصيني تجاه المنظمة بدأ في منتصف التسعينات، فتحاول من خلال المنظومة مقاومة وجود الو.م.أ في آسيا الوسطى بالتعاون مع روسيا الاتحادية وأداة لها لتحقيق التوازن الإستراتيجي مع الو.م.أ مستقبلا ودوافعها وراء هذا التحرك يتحدد في ثلاث جوانب وهي[2]:

- المصالح الأمنية التي تتمثل في ثلاث مستويات الأول ضمان التكامل الإقليمي لها ووحدة أراضيها، الثاني منع الجريمة عبر الحدود الشمالية والشمالية الغربية لها، الثالث تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة.
- المصالح الاقتصادية التي تتمثل في مجالات الطاقة والغاز.
- المصالح السياسية توفر المنظومة آلية للتعاون بين الصين وروسيا الاتحادية. إذ لكل منهما مصالحه الحيوية في المنطقة ولجوئهما للمنظومة يعمل على تحقيق التوازن.
- وظهور دورها القيادي في صياغة المبادئ النظرية التوجيهية للمنظومة التي تتمثل في الثقة المتبادلة والمنفعة والمساواة والتشاور واحترام مختلف الحضارات ودفعت الصين إضفاء الطابع المؤسسي على دورها لاسيما بعد الهجمات في سبتمبر 2001م، وفي عام 2005م استضافت منتدى الدفاع والأمن حضره ستة وعشرين من كبار المسؤولين العسكريين في الدول الأعضاء وكان موضوع المنتدى النمو السلمي للصين والتعاون الأمني الإقليمي.

منتدى التعاون الاقتصادي (آسيا: الباسفيك) (APEC):

انضمت الصين إلى منتدى الباسفيك عام 1991م لتحقيق التوازن الإستراتيجي والوقف في وجه كبح تنامي دورها، وهو هدف ضمني لأنها تمثل أكبر اقتصاد بين أعضاء المنتدى على أساس مبدأ التعاون والمنفعة المتبادلة، لاسيما وهي الدولة الأسيوية المؤهلة استراتيجيًا وجيوبوليتيكيًا للحصول على مقعد بين القوى العظمى في المستقبل، حيث طرح الرئيس الصيني السابق (جيانغ تسه مين) في مؤتمر سوبيكب الفلبين عام 1996م، بإحترام خصوصيات الأعضاء، الاعتراف بالفجوة بين الأعضاء في مستوى التنمية، تأكيد المرونة والتقدم الإيجابي والتدريجي والانفتاح وإتباع مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة

[1]- بن عبد العزيز العمار هشام، "**مكانة الصين الدولية، دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991- 2006م)**"، أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 119.

[2]- باتيس غيل، "**النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة**"، مرجع سابق الذكر، ص 70.

وأصبحت فيما بعد مبادئ رئيسية يسترشد بها المنتدى في أعماله، فضلا بأولوية التمسك في تحرير التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، وعدم إضفاء الطابع السياسي والأمني على المنتدى وتجسدت تأثيرات المنتدى على النحو التالي[1]:

- تعظيم مصالح الصين الاقتصادية في منطقة آسيا الباسفيك.
- التعاون مع المنتدى إذ يعد قوة دافعة لعملية الإصلاح الداخلي في الصين والإنفتاح فضلا عن وضع أسس المعرفة الضرورية والعملية لإنشاء إستراتيجية للتعاون الاقتصادي الإقليمي، كما يعد المنتدى قناة لمشاركة الصين في عملية العولمة الاقتصادية والاقتصاد الإقليمي.
- تعزيز التبادل السياسي مع الأعضاء الآخرين وإعطاء الصين فرصة للتعريف بدورها وسياستها الخارجية.

[1]- مؤيد يونس، "**أدور القوى الأسيوية الكبرى**"، مرجع سابق الذكر، ص 205.

المبحث الثالث: تحولات الاستراتيجية الأمنية الصينية في شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: الصعود الصيني والدبلوماسية الجديدة.

إن ظاهرة صعود الصين من أهم ملامح النظام العالمي، حيث فرضت الصين نفسها على صناع القرار، وهذا الصعود أثار جدل كبير بين المحليين حول وضعية الصين في الوقت الحالي[1].

ذهب المعنيون بالشؤون الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول لاسيما الدول الكبرى إلى التمييز بين الأهداف الدائمة التي تسعى لتحقيقها، حيث تنبع من الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي، والمصالح الحيوية التي تتركز حول المنافع والمكاسب التي تستفيد منها الدولة وشعبها، وتشمل النواحي الاقتصادي والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها، فتحقيق القوة الاقتصادية يساعد على الحصول على القوة العسكرية بحيث تمدها القوة اللازمة لحماية أمنها واستقرارها.

عندما تذهب الصين لرؤية مصالحها، فهي تنطلق مباشرة من سياستها الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة في رؤيتها للتطورات العالمية، استنادا لحقائق الواقع السياسي الإقليمي والعالمي، ورؤية الصين لذاتها ودورها في إطار هذا الواقع، فهذا الأمر كان له تأثير في حركة السياسة الخارجية الصينية.

أدركت الصين أن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف عن الظروف التي تواجهها في تلك الفترة ذلك من حيث علاقات القوة والمصالح الإستراتيجية لاسيما بين القوى الكبرى في العالم، إن العالم اليوم يقوم على المنافسة بين أطرافه ولاسيما في الجانب الاقتصادي، ولذلك حرصت الصين على بناء بنية أمنية مستقرة تساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي، والاستمرار بعملية التحديث وفقا لخطوط براغماتية عملية فضلا عن اعتماد إستراتيجية صينية جديدة تقوم على مبادئ واضحة لتعزيز موقع الصين العالمي كقطب سياسي واقتصادي يساعد على إعادة التوازن في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولكسر إستراتيجية الإحتواء السياسي والاقتصادي الموجهة ضدها، ما ساعد ذلك أن العامل الاقتصادي أصبح له دورا بارزا في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي، لاسيما بعد تراجع دور المتغير العسكري في العلاقات الدولية، وبالشكل الذي أصبح معه من الصعوبة بمكان الإشارة إلى إعادة توزيع مراكز القوى دون التطرق إلى الأوليات الإستراتيجية المتضمنة إعادة توزيعها على أساس اقتصادي وليس عسكري، ومن هنا برز في الساحة الدولية العامل الاقتصادي كأساس مهم لبيان قوة الدولة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

[1]– سليم كاطع علي، "**الدبلوماسية الصينية الجديدة ومتطلبات الأمن القومي**"، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2017.

انطلقت الصين من أن طبيعة المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة فرضت بروز اهتمامات جديدة على صعيد العلاقة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، تمثلت في دعم القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية، مما أدى إلى ظهور مفهوم الاعتماد المتبادل والترابط بين الدول، ليصبح هذا الترابط مقوما من مقومات القوة التي لم تكن موجودة في حسابات القوة التقليدية، وإحدى الخصائص التي يتميز بها عالم اليوم هو كونه عالم تتشابك فيه المصالح وتتنوع فيه الحاجات، وتتداخل إلى درجة أوجدت نوعا من الاستحالة في أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين، إذ طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت لا تتوافق مع نموذج النزاعات بين الدول، انطلاقا من أن التطورات المرتبطة بالثورة الصناعية وتزايد التبادل العالمي قد ساهم في إنشاء شبكة متشبعة من الترابط المتبادل بين مختلف الدول، كما رفض مهام اجتماعية واقتصادية جديدة على الدولة، حيث اتضح أنها غير قادرة بمفردها على تلبية هذه المتطلبات الجديدة، وهو ما جعل علاقات المشاركة والتعاون في تحمل المسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع تتم عبر التعاون بصيغة توزيع المصالح وليس بصيغة علاقات عدوانية، كما كانت خلال حقبة الباردة. وعليه فإن مصلحة الصين وفق فلسفتها الجديدة القائمة على النهوض السلمي تحتم عليها إبراز نفسها على أنها ليست منافسة للقوى الأخرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما مساهمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي[1].

تعد الرؤية الصينية جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الأمنية الجديدة التي تتبعها الصين تجاه القضايا العالمية، وأنها تنطلق من فكرة حول أن النزعة العامة للشؤون الدولية تتجه صوب السلام والتطور، وتنامي العولمة الاقتصادية وتعددية الأقطاب.

حث الرئيس الصيني "دنج زياوبنج" الحكومة الصينية في أواخر عام 1993م على التعامل مع الإدارة الأمريكية وفق مبدأ التوافق لا التعارض بقوله: «زيدوا الثقة، وقللوا المشكلات، طوروا التعاون وتجنبوا المواجهة».

انطلقت السياسة الخارجية الصينية في علاقاتها الخارجية من أن الصين تمثل نمطا مختلفا ومستقلا عن القوى الكبرى الأخرى في المحيط الدولي، من خلال التركيز على أنها دولة نامية تتفهم إحتياجات هذه الدول من الناحية التنموية والاقتصادية، فضلا عن كونها مؤهلة للدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية.

[1]– سليم كاطع علي، مرجع سابق الذكر.

كما أكدت الصين على أن سياستها تجاه مختلف القضايا العالمية تختلف عن توجهات السياسة الأمريكية، بخلاف الصين التي تعتمد شعار "تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مهما كانت الأسباب والمبررات".

استندت الصين في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، حيث اعتمدتها كركيزة أساسية في سياستها، وضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، حيث أنها لا تهدف إلى إقامة تحالفات أو مواجهة عسكرية أو إستهداف لأي من الدول، بخلاف السياسة الأمريكية المتبعة في العالم.

انتقدت الصين السياسية الأمريكية الرامية إلى نشر الديمقراطية والحكم الرشيد في العالم وفقا للنموذج الأمريكي، بدلا من ذلك دعت إلى الحفاظ على الحقوق الثقافية والاقتصادية الخاصة بالشعوب حيث تسمح للدول بالسير وفقا للمنهج الخاص منها، والذي يخدم متطلبات التنمية في مجتمعاتها، وإلى إحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[1].

حددت الصين موقفها من التهديدات الإرهابية، ولاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الو.م.أ بالعمل على مواجهة تلك التهديدات بصورة مشتركة عبر التعاون مع القوى الأخرى، مع التأكيد على ضرورة منح الأمم المتحدة دورا قياديا في الجهود العالمية لمحاربة الإرهاب، كما أعلنت أيضا أن في عهد العولمة، لم تعد سياسة دولة بمفردها قادرة على النجاح في التأقلم مع أمن الطاقة، فهذا التعاون بعد ضروريا في أي دولة من العالم، فالسياسة الخارجية الصينية أصبحت قائمة على مبدأ الابتعاد عن التورط في المشكلات والنزاعات العالمية، واللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في معالجة المشاكل التي تواجهها[2].

- آليات الأمن الإقليمي:

بالنظر إلى التجربة السيئة للصين مع أحلافها وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالأمن كشريكة فيها أو كهدف لها.

لم تكن تجارب الصين كعضو في الأحلاف، فعلى مدى القرن العشرين من الصعب تحديد حلف رئيس أو شبه حلف أو أي ترتيب آخر ذي صلة بالأمن.

[1]- سليم كاطع علي، مرجع سابق الذكر.

[2]- المرجع نفسه.

في مؤتمر باريس للسلام عام 1919م، كانت الصين واحدة من سبعة وعشرين بلدا، اجتمعوا للمساعدة في بناء النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الأولى. اقتصر دورها في المؤتمر بفوز اليابان في عصبة الأمم على مطالب طوكيو بسيطرة اليابان على جزيرة شاندونغ الصينية في تجاهل صارخ للسيادة الصينية[1].

إن التحالف الناجح للصين في القرن العشرين كان بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وقوى أخرى في مواجهة المحور في الحرب العالمية الثانية، لاسيما في إلحاق الهزيمة باليابان الإمبراطورية.

التحالف الوحيدان اللذان أقامتهما الصين رسميا بعد الحرب العالمية الثانية كانا مع الاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية.

لم يكن التحالف الأعلى مستوى في النصف الأخير من القرن العشرين، المتمثل بالمعاهدة الصينية السوفياتية للصداقة المتبادلة الموقعة في فيفري 1950م، مسألة جديرة بالثقة وانتهت بشكل مرير، بدأت المعاهدة على نحو هزيل وانتهت بعداوة مع المستشارين السوفيات من الصين عام 1960م[2]. فبعد ثلاثين سنة من وضعها موضع التنفيذ جاء في البند الأول أنه في حال تعرض أي منها لهجوم من اليابان أو الدول المتحالفة معها "يقدم الطرف الآخر مباشرة مساعدة عسكرية وغيرها من كل وسائل الدعم المتوافرة لديه".

قام الحلف الصيني مع كوريا الشمالية بشكل غير رسمي في أواخر الخمسينات، عندما تدفقت القوات المسلحة الصينية، عبر نهر يالو لدفع قوات الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة إلى ما وراء خط العرض 38 شبه الجزيرة الكورية في السنوات الأولى من هذا التعاون، قدمت الصين دعما سخيا لكوريا الشمالية، تضمن تحويلات مهمة من التجهيزات العسكرية إضافة إلى مساعدة محتملة لبرامج كوريا الشمالية الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية أواخر السبعينات.

في عام 1961م، كانت العلاقات الصينية – السوفياتية في تدهور، وقعت معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة، حيث تنص المعاهدة على تبني الطرفان كل الإجراءات لدرء أي عدوان على أي من الطرفين المتعاقدين، وأنه في حال تعرض أي منهما لعدوان من جانب دولة أو مجموعة من الدول، يجب على الطرف الآخر أن يقدم مباشرة مساعدة عسكرية وغيرها من كل وسائل الدعم المتوافرة

[1]– باتيس غيل، "**النجم الصاعد، الصين: دبلوماسية أمنية جديدة**"، مرجع سابق الذكر ص 46.

[2]– المرجع نفسه، ص 47.

لديه[1]، كما تنص المعاهدة على أن أيا من الطرفين المتعاقدين لا يعقد أي تحالف موجه ضد الطرف الآخر أو يشارك في أي كتلة أو تحرك أو إجراء موجه ضد الطرف المتعاقد الآخر.

اِستمرت الصين في توفير مساعدات مالية لا يستهان بها لدعم الشمال المتهاوي اقتصاديا مدى التسعينات حتى أوائل الألفية الثالثة مقدمة نفسها كمثال سياسي واقتصادي مفيد لبيونغ يانغ[2].

تحالفت الصين مع ألبانيا في أواسط الستينات، حيث قام على أساس إعلانين مشتركين صدرا عامي 1964 و1969م إنهار في النهاية[3].

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا على الفيتنام في الستينات وأوائل السبعينات، حرصت بيجينغ وواشنطن على تفادي الإشارة إحداهما إلى الأخرى، ذلك لتفادي تكرار تجربة النزاع الكوري في الهند الصينية[4].

وجدت الصين نفسها هدفا لمجموعة من الأحلاف، لكن هذه المرة بقيادة الاتحاد السوفياتي، وقعت معاهدة في 1978م تحت عنوان "صداقة وتعاون" مدتها خمس وعشرون سنة، ما كسب فيتنام الجرأة لمقاومة الهيمنة الإقليمية المزعومة للصين.

المطلب الثاني: الإستراتيجية البحرية الصينية.

تنظر الصين إلى البحر على أنه ساحة استراتيجية حيوية لمستقبلها في التنمية والنمو الاقتصادي اللذان يحتاجان إلى ممرات مائية آمنة لاسيما امتداد الطاقة وتصدير البضائع والمتوجات، ومن هذا المنطلق وضع مفكروها الإستراتيجيين إستراتيجيتها البحرية ومكوناتها للوصول إلى أفضل السبل الممكنة لتكوين قوة بحرية داعمة لها في مواقع النظام الإقليمي والدولي، منذ عام 1990م بدأت المناقشة حول أهمية القوة البحرية لها إستنادا إلى مقولات الإستراتيجي "ألفريد ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية أو إستراتيجية القوة البحرية العسكرية إذ ليس هناك دولة تستطيع أن تحتفظ برقعتها إذا بقيت ساكنة دون حراك لاسيما الدول التي لها منافذ بحرية، فالدولة التي تعمل من أجل الوصول إلى قوة عالمية في النظام الدولي يجب أن تعمل على زيادة قوتها البحرية تماشيا مع مصيرها التوسعي كقوة عملاقة.

[1]- باتيس يونغ، مرجع سابق الذكر، ص 48.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 48- 49.

[3]- المرجع نفسه، ص 50.

[4]- المرجع نفسه، ص 52.

تعتبر الصين من الأطراف الإقليمية الفاعلة نتيجة للإمكانيات والمقومات التي تتوافر عندها والتي تتنوع وتمتزج فيما بينها، لتشكل قوة لا يُستهان بها لكونها تتمتع بعناصر قوة شاملة إلاّ أنها لم تصل بعد إلى نقطة التكامل ودائما ما تسعى إلى التطور[1].

القوة العسكرية البحرية الصينية:

شكلت حدودها المائية الخاصرة الرخوة التي نفذ منها الغزاة إليها، ما يجعلها تحتاج إلى حماية دعا الرئيس الصيني السابق "هوجين تاو" في خطابه أثناء المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي المنعقد عام 2012م قائلا "لا يجب علينا تقوية القدرة على استثمار الموارد البحرية والدفاع عن الحقوق والمصالح البحرية للدولة وبناء الصين دولة قوية بحريا".

يعتبر المقوم العسكري من المقومات المهمة في أداء الدور الإقليمي والعالمي، فهو مجموعة الإمكانات والموارد العسكرية المادية وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما[2].

تسعى الدولة إلى بناء إستراتيجيتها العسكرية الفاعلة التي تتمثل بالعناصر والصفات والآثار المعنوية والفكرية وتبحث في حجم القوات المسلحة وتشكيلاتها وتناسب أصناف الجيش والأسلحة وقوتها وتأثير فاعليتها في الدفاع أو الهجوم والقدرة على تغيير درجة المعركة والحرب[3].

سعت الصين إلى بناء إستراتيجيتها البحرية التي تتضمن كيفية التعامل مع الأزمات المحتملة لإعادة الماضي والإبحار نحو المستقبل، إذ يعتبر بناء قوة بحرية ذات تأثير كبير في ميزان القوة العسكرية الدولية، فهي لا تنحصر بالمعنى الضيق في أسطول بحري يجوب في المياه فقط بل تتضمن أربعة عناصر رئيسية تتمثل في (الموانئ البحرية، الأسطول التجاري، الثروة الاقتصادية البحرية، القوات البحرية)، وإن كانت القوات البحرية ضعيفة فمن الطبيعي أن تصبح الثورة الاقتصادية البحرية شغل شاغل الدول المجاورة ويصبح الأسطول التجاري مهدد وتبقى الموانئ بدون حماية، فإذا تضيع فوائدها الإستراتيجية.

---

[1]– م. م. يونس مؤيد يونس مصطفى، "**إستراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي**"، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، ص 59.

[2]– المرجع نفسه، ص 62.

[3]– هادي زعرور، "**توازن الرعب– القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية)، أسرار عسكرية تكشف للمرة الأولى وسيناريوهات دقيقة تروي الحروب المستقبلية**"، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 20.

تعد القوات البحرية السلاح الوحيد الذي يستطيع التحول من حالة السلم إلى حالة الحرب في أوقات محددة، فالقطع البحرية دائما ما تكون مجهزة بالأسلحة والوقود حتى في حالة السلم تكون مستعدة لأي حالة طارئة.

فالبحرية الصينية تتمتع بدور كبير ويجب أن يتعزز في المستقبل، في عام 2006م أدرجت في جدول البحريات الثمان الكبرى في العالم ضمن نشرة (أساطيل قتالية) ما دفعها إلى مراجعات مهمة خاصة أنها وصلت لأول مرة إلى المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وقبل بريطانيا، لأنها أصبحت إحدى القوى العظمى في الكرة الأرضية[1].

توضح الجداول حجم القوة البحرية الصينية حسب الأرقام الصادرة من جيش التحرير الشعبي القديمة والحديثة وحسب التقارير التي تصدر من وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية (البنتاغون) إلى السلطة التشريعية (الكونغرس)، وتحيط أرقامها العسكرية بنوع من السرية وعدم الإفصاح عن القوة الحقيقية[2].

[1]– م.م. يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص ص 64– 65.

[2]– المرجع نفسه، ص 65.

الجدول رقم (13): يوضح حجم القوة البحرية الصينية.

أنواع السفن	2000	2005	2010	2015	2020
الغواصات الهجومية التي تعمل بالديزل	60	51	54	62-58	64-59
الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية	5	6	6	8-6	9-6
غواصات الصواريخ البالستية	1	2	3	5-3	5-4
حاملات الطائرات	0	0	0	5-3	5-4
مدمرات	21	21	25	32-28	34-30
فرقاطات	38	43	49	56-52	58-54
طاردات	0	0	0	55-53	55-50
سفن برمائية	60	43	55	55-53	50-50
دوريات ساحلية مزودة بالصواريخ	100	51	58	85	85
السفن الكبيرة	0	0	1	6 ~	6 ~
السفن الصغيرة	60	56	58	غير معروف	غير معروف
سفن حرب الألغام	غير معروف	غري معروف	40	غير معروف	غير معروف
سفن المساعدة الرئيسية	غير معروف	غير معروف	250 +	غير معروف	غير معروف
الطائــرات					
طائرات المطاردات البحرية	غير معروف	غير معروف	145 ~	255 ~	258 ~
طائرات ناقلة للجنود	غير معروف	غير معروف	34 ~	153 ~	158 ~
طائرات هيلكوبتر	غير معروف	غير معروف	34 ~	153 ~	158 ~

Source: Ronald O. Rourk, China Naval Modrerzation, Impolication for US Navy capablilities Background and Issues for congress, CRS, Report prepared for members and committes of congress, congress and research service, 17 June 2016, P 50.

الجدول رقم (14): يوضح القوة البحرية الصينية حسب تقارير وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية (البنتاغون) إلى السلطة التشريعية (الكونغرس).

السفن		2000	2005	2009	2011	2013
غواصات الصواريخ البالستية		01	01	02	02	03
الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية		05	06	06	05	05
الغواصات التي تعمل بالبنزيل		60 ~	51	54	49	49
حاملات الطائرات		00	00	00	00	01
مدمرات		20 ~	21	28	26	23
فرقاطات		40 ~	43	48	53	52
دوريات ساحلية مزودة بالصواريخ		غير معروفة	50 ~	51	70	72
سفن برمائية	حمل ونقل	50	20	27	27	29
			23	28	28	26

Source: Ronald O. Rourk, China Naval Modrerzation, Impolication for US Navy capablilities Background and Issues for congress, CRS, Report prepared for members and committes of congress, congress and research service, 17 June 2016, P 50.

تقوم إستراتيجيتها العسكرية على:[1]

1- تعزيز المكانة الإقليمية والعالمية بالحصول على الأسلحة المتطورة تقنيا.

2- التعامل مع المواقف العسكرية الغامضة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند.

3- الاحتفاظ بالتهديد الجريء باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية والقوة العسكرية.

[1]- يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 69.

4- تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي للصين في الأراضي الإستراتيجية المجاورة لها والقدرة للوصول إليها منها بحر الصين الجنوبي والدفاع عن خطوط المواصلات الحيوية في البحار والمحيطات.

في فترة الحرب الباردة أدت القوات البحرية الصينية دورا ثانويا مقارنة بالدور الذي أداه الجيش حيث كانت مصممة للدفاع عن المياه الساحلية والمسطحات المائية ضد أي خطر، فهي إستراتيجية لا تلاءم لحماية المصالح الصينية الواقعية في بحر الصين الجنوبي والمياه العميقة في المحيط الهادئ الغربي فكانت إستراتيجيتها البحرية تقوم على:

- مراقبة السوفيات.
- صد مختلف الهجومات النووية انطلاقا من قاعدة بحرية.
- حماية المواصلات البحرية والإدعاءات الصينية في الثروات الطبيعية والمناطق المتنازع عليها في منطقة المحيط الهادئ[1].

عرفت العقيدة العسكرية الصينية تحوى منذ الحرب الباردة مثل التعريف الموسع للحدود الإستراتيجية والردع الإستراتيجي والأخذ بزمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى، لكن هذه المبادئ ستحتاج إلى إكتساب قدر أكبر من اِستخدام قوتها خارج الحدود[2]، إنّ التزايد السريع لطلبها للطاقة أظهر مدى أهميتها لضمان الممرات البحرية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يتطلب تطوير الجيش والقوة العسكرية خاصة البحرية منها لحماية الممرات والإمدادات النفطية ما جعل بحريتها أول بحرية تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على البحار بعد الحرب الباردة[3].

في عقد التسعينات خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والتقارب مع روسيا الاتحادية في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد توليه للسلطة، حيث عملت الصين على تعليل أولوياتها وتوجيه الجهود الدفاعية نحو الواجهة البحرية[4].

---

[1]- يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 69.

[2]- حذفاني نجيم، "**العلاقات الصينية- الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص ص 45- 46.

[3]- المرجع نفسه، ص 46.

[4]- ليوفيل فيرون، "**العلاقات الصينية الأمريكية- الوضع الراهن آفاق التطور والإستراتيجية**"، مجلة أوراق إستراتيجية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد 01، تشرين الأول 2012، ص 19.

إن إتفاقية الدفاع النشط في المياه الخضراء كانت تقوم على مشاركة بحريتها في الدفاع عن المنطقة التي تمتد على شكل قوس من فلاديفوستوك في الشمال إلى الأجزاء الشمالية من إندونيسيا في الجنوب ومنها إلى سلسلة الجزر التي تضم أوكيناوا والواقعة في الحافة الشرقية من بحر الصين الشرقي[1].

أطلق على الإستراتيجية البحرية اسم آخر هو الدفاع البحري للبحار القريبة، وهذه الإستراتيجية تمّ إقتراحها من طرف الرئيس السابق "دنغ تشاو بينغ" عام 1979 واعتمدت رسميا عام 1993م عندما أصدرت اللجنة العسكرية المركزية المبادئ التوجيهية لهذه الإستراتيجية حيث تقوم على[2]:

1- تحديث القوة البحرية العسكرية التي بدء بها منذ منتصف عام 1990م، إذ أنها تحتاج لخدمات وطنية وقواعد عسكرية.

2- إرسال الولايات المتحدة الأمريكية حاملان الطائرات إلى تايوان عامي 1995- 1996م.

3- وجود تقارب زمني في مدة الطيران بين جزيرة عوام والساحل الصيني، ولتواجد قواعد الولايات المتحدة الأمريكية قلل المدة الزمنية إلى أقل من ساعتين.

إن تطوير الاستراتيجية البحرية سيمكنها من استخدام قدرات هجومية لمسافات طويلة بعيدة عن ساحلها كما أنها تسعى للسيطرة على المياه عبر:[3]

1- تطوير صواريخ باليستية مضادة للسفن قادرة على إغراق حاملات طائرات الولايات المتحدة الأمريكية زيادة على صواريخ مجهزة برؤوس متفجرة بمدى يصل إلى 1500 ميل.

2- إضافة الغواصات الشبح المتطورة إلى الأسطول البحري المجهزة بصواريخ كروز مضادة للسفن ومنها غواصات kilo الروسية العاملة على الديزل وغواصات سونغ آن يوان الصينية الصنع العاملة على الديزل وغواصات شانغ الهجومية العاملة على الطاقة النووية.

3- تحديث الأسطول البحري بما يسمح لها بتفوق إقليمي.

كما عملت على تطوير وتحديث الغواصات بشكل جذري بعد إطلاقها لغواصتين SSN نهاية عام 2002 ونهاية عام 2003، وتعتبر هذه الغواصات مشتقة من الغواصات الروسية طراز Victor III وبنيت

[1]- يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 70.

[2]- Christopher H. Sharman, China Out: Steeping toward a new maritime strategy, China strategic perspectives, N°9, Center for the study of chines military affairs, Institute for nation strategic studies, National Defense University, 2014, P 03.

[3]- علي حسين باكير، "**السلوك الاستراتيجي الصيني، مركز الجزيرة للدراسات** "، قطر، 2010، شبكة المعلومات الدولية.

بسرية تامة، وتسلمت عام 2006 غواصات من طراز Kilo وزاد من انتاج الغواصات طراز Song ونجاحها في إنتاج غواصة Yuan بحجم متوسط بين Song الصينية وKilo الروسية، تغيرت صورة الأسطول البحري الصيني سرا مع سفن اتخذت شكل الإخفاء وذلك ينطبق على المدمرات صنف LANZHOU مزودة بصواريخ تراز HQ-9 وصواريخ مضادة للسفن YING Ji-3c803 بمدلى 99.42 ميل ورادار رباعي الأوجه من طراز GUNGZHOU مزودتان بصواريخ روسية طراز SA-N-7 وصواريخ مضادة للسفن C803 وهناك مدمرتان قاذفتان للصواريخ مزودة سطح جو طراز HQ-9 و SA-N-6 وكل هذا التحديث من أجل إنجاح إستراتجيتها البعيدة المدى.[1]

أطلق "جيمس فانيل" ضابط الاستخبارات السابق في القيادة العسكرية الأمريكية في المحيط الهادئ في المؤتمر السنوي لمعهد البحوث البحرية الصينية أن «البحر الصينية ستمتلك نحو 415 سفينة حربية بحلول عام 2030م»[2].

بنيت العديد من القواعد العسكرية على طول الممرات المائية الواصلة بين بحر الصين الجنوبي والشرق الأوسط ضمن إستراتيجية (سلسلة عقد اللؤلؤ) وهي إستراتيجية تمنح حماية التنقلات النفطية والإحاطة بالوجود الأمريكي في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، تقوم هذه الاستراتيجية على عناصر عدة هي:

1- القدرة على استخدام مطارات وموانئ على طول الطرق ذلك من خلال تعزيز العلاقات مع الدول التي تمتلك مثل تلك القواعد.

2- تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول المطلة على ساحل المحيط الهندي والخليج العربي والبحر المتوسط.

3- الاهتمام بالتحديث والتطوير والتدريب المستمر للقدرات العسكرية البحرية.

تعمل الصين على تحويل التركيز في الدفاع من المناطق الساحلية إلى المحيطات وأعالي البحار ذلك بالإستناد إلى إستراتيجية الانتشار البعيد المدى (سلسلة عقد اللؤلؤ) وفقا للقرار الذي صدرته وزارة الدفاع الصينية حيث أنها تعمل على إقامة علاقات إستراتيجية على طول الممرات من بحر الصين الجنوبي إلى الشرق الأوسط، ذلك من خلال "ميناء جوادار" في باكستان، والتفاوض مع بنغلادش من أجل

[1]- معيز أحمد محمود، "**البحرية الصينية.. والسعي نحو القوة البحرية الأكبر، توق الماضي والادجار نحو المستقبل**"، مجلة درع الوطن، الامارات العربية المتحدة، العدد 481، شباط 2012ص41.

[2]- م. م. يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 74.

الموانئ البحرية، إنتهجت إستراتيجية لحماية المسطحات المائية التي تمر عبرها إمدادات النفط القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا عبر المحيط الهندي وصولا إلى بحر الصين الجنوبي فكل لؤلؤة تعد منطقة لتواجد عسكري ونفوذ جيوبولتيكي.

إعتمدت الصين في إستراتيجيتها البحرية لحماية أمن إمدادات الطاقة على أربعة طرق بجدية:

1- من الشرق الأوسط / إفريقيا عبر مضيق ملقا ثم بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين لناقلات النفط الأثل من 100 ألف طن.

2- من الشرق الأوسط / إفريقيا عبر مضيق سوندا ثم "مضيق غاسبار" وبحر الصين الجنوبي وصولا إليها لناقلات النفط الأكثر من 100 ألف طن[1].

3- من أمريكا اللاتينية / جنوب المحيط الهادئ عبر بحر الفلين، فبحر الصين الجنوبي وصولا إليه.

4- الطريق البديل من الشرق الأوسط / إفريقيا عبر مضيق.

تعقدت الوضعية الإستراتيجية في بحر الصين الجنوبي والشرقي ومضيق ملفا، ما زاد من مكانتهم في البيئة الأمنية الأسيوية والدولية، ودفعها للعمل على تثبيت وجودها في هذه المناطق للسيطرة[2].

في عام 2004م دعت الحكومة الصينية جيشها للحفاظ على المصالح القومية التنموية بما في ذلك خطوط المواصلات البحرية، والتحول من إستراتيجية الدفاع النشط عن البحار القريبة إلى إستراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة وهذه الإستراتيجية البحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: 2000- 2010م: بحيث تهدف لإرساء السيطرة على المياه الواقعة في السلسلة الجزرية الأولى التي تربط أوكيناوا وتايوان والفلين.

المرحلة الثانية: 2010- 2020م: تهدف للسيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط "جزر أوقازاوارا وغوام واندونيسيا".

المرحلة الثالثة: 2020- 2040م: وفيها تكون المرحلة النهائية، حيث تطمح الصين لوضع حد لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في المحيطين الهادئ والهندي (من يسيطر على المحيط الهندي يسيطر على شرق آسيا) واستخدام حاملات الطائرات كمكون رئيسي في قوتها العسكرية البحرية[3].

[1]- م. م. يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 76- 78.

[2]- المرجع نفسه، ص 76- 78.

[3]- المرجع نفسه، ص 78.

في عام 2010م، ضاعفت الصين التدريبات الوقائية البحرية، حيث قامت ست عشرة سفينة تابعة لأساطيلها (البحر الأصفر والشرقي الجنوبي)، وأبحرت عبر 87 ميل من جزيرة أوكينا واليابانية عبر قناة باتشي ومضيق ملقا[1].

إتخذت الصين إستراتيجية الحزام والطريق المتعلقة بالربط الجغرافي العالمي وتقوم على ثلاث خطوط برية وهي:

1- يبدأ من الصين إلى أوروبا (بحر البلطيق) مرورا بآسيا الوسطى وروسيا الإتحادية.

2- يبدأ من الصين إلى منطقة الخليج والبحر المتوسط يمر بآسيا الوسطى وغربي آسيا.

3- يبدأ من الصين إلى جنوب شرقي آسيا وجنوبها والمحيط الهندي[2].

عملت الصين على دعم إستراتيجيتها البحرية من خلال الدفاع عن البحار القريبة والانتشار البعيد المدى من خلال تحديث قوتها العسكرية البحرية والتدريب والمناورة والتحديث المستمر لأسلحتها البحرية، إذ أنها تهدف من وراء ذلك إلى أن تكون قوة بحرية إقليمية ودولية رادعة تستطيع مجاراة القوات البحرية الأمريكية وكيفية التصدي لإستراتيجيتها العسكرية في المناطق الحيوية والمهمة لأمن الصين القومي[3].

[1]- م. م. يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 82.

[2]- باهر مردان مضخور، "**إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي وعشرين نحو تكامل آلياتها، بنك الإستثمار الآسيوي للتنمية التحتية نموذجا**"، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، تشرين الأول، 2017.

[3]- يونس مؤيد يونس مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 79.

خاتمة الفصل:

نلاحظ مما تقدم، سعي الصين منذ إنتهاء الحرب الباردة إلى جعل منطقة شمال شرق أسيا منطقة تنسجم مع مختلف التفاعلات الإقليمية لاسيما من حيث التأكيد على الدور الصيني في المنطقة، من خلال العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين دول الإقليم رغبة من تشكيل قوة لا يستهان بها بالرغم من التحديات التي مرت بها حيث تسعى إلى رسم إستراتيجية توسعية من أجل تحقيق اهداف ومصالح مشتركة بين دول الإقليم، مما جعل الصين تحاول الصعود إلى القطبية عبر التوسع في محيطها الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث

توجهات الاستراتيجية الأمنية الصينية في ظل التواجد الأمريكي بشمال شرق آسيا

تحتل الصين مكانة إستراتيجية هامة، إذ تقع في قلب الإهتمام العالمي، حيث أشير إليها لأن تكون اللاعب الدولي الأول، إذ تواجه تحديات إقليمية ودولية خاصة التنافس الأمريكي على المنطقة حيث سعت الصين إلى فرض وجودها وتغيير خطتها الإستراتيجية نحو بلدان منطقة شمال شرق آسيا بمجموعة من الإصلاحات والتعاونات، وإهتمت أيضا بتغيير إستراتجيتها خارج إقليم شمال شرق آسيا لتحقيق مصالحها.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: محددات العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا.

المطلب الثاني: خلفيات وأهداف التعاون الصيني الأمريكي.

المبحث الثاني: نحو بناء سيناريوهات للتحالفات الصينية اتجاه منطقة شمال شرق أسيا.

المطلب الأول: إستمرار الصعود الصيني وآليات التعاون والتحالف مع دول منطقة شمال شرق أسيا.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا، الآفاق والمستقبل.

المبحث الأوّل: إقليم شمال شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

تمثل منطقة شمال شرق آسيا منطقة صراع دولي لأهميتها الاستراتيجية وتعتبر الصين بحكم معدلات النمو المتحققة فيها ستكون المصدر الأساس للنفوذ الأمريكي في المنطقة مما يخلق أجواء قد تتسم إما بالإتفاق أو الصراع.

المطلب الأول: محددات العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا.

تعتبر العلاقات الأمريكية، الصينية علاقة مزدوجة ذلك لكثرة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة، إذ من جهة تجمع المخاوف والشكوك ومن جهة أخرى تؤكد على ضرورة التعاون، فالصين اليوم ليس بإمكانها تجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، كما أنها أيضا لا تستطيع تجاهل التطور الاقتصادي الذي حققته الصين.

لقد تم ترشح الصين لبروزها كقوة عالمية وفقا للقوة الاقتصادية والعسكرية التي تملكها، فالنمو الاقتصادي الذي تحققه منذ ربع قرن سيجعلها القوة الاقتصادية الأولى في العالم وعدد سكانها وقوتها العسكرية يرشحانها لموقع قيادي في العالم.

بدأت السياسة الأمريكية بإقتحام كل الدول الأسيوية وإقامة نظام تحالفي لعرقلة الانتشار الشيوعي في المنطقة، حيث أقامت قواعد عسكرية في شمال شرق آسيا، وأنشأت تحالفات مع كوريا سنة 1950م مع اليابان 1953م وفي الأخير أمضت إتفاقا دفاعيا مع تايوان سنة 1954م، وهذا ما أدى بالتنافس لهاتين الدولتين[1].

بعد الحرب الباردة، حدث تغيير في بنية النظام الدولي، بحيث وضعت العلاقات الصينية الأمريكية في إطار جديد، وهذا ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم. وبالمقابل برزت الصين كقوة صاعدة تسعى إلى تغيير الوضع القائم في بنية النظام الدولي، وسعيها نحو إقامة عالم[2] متعدد الأقطاب بتغيير النظام السياسي والاقتصادي بالخصوص في ظل مؤشرات صعود وتزايد موارد القوة الشاملة للصين، ويتمثل في التهديد لمصالح الولايات المتحدة[3].

---

[1]– إنعام عبد الرضا سلطان، "**العلاقات الأمريكية– الصينية: الواقع وآفاق المستقبل**"، عن م.د. سليم، كاطع علي، ص ص 159، 161.

[2]– نجيم حذفاني، مرجع سابق، ص 35.

[3]– المرجع نفسه، ص 35.

هناك عوامل عديدة لعبت دورا كبيرا في تصعيد الخلافات بين الدولتين، وهي عوامل ساهمت في نفس الوقت في تجنب التصادم والتورط بأي عمل عسكري يتمثل في:

1- الأزمة التايوانية، حيث لعبت دورا مهما ومؤثرا في توتر العلاقات بين الدولتين من خلال إعتماد الولايات المتحدة على أهمية التعاون العسكري مع تايوان، والدفاع عنها.

2- فشل سياسة الإحتواء التي إعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصين والحد من نفوذها، لذلك لتغير ميزان القوى لمصلحة الصين وزيادة نفوذها بعد تدخل كوريا الشمالية.

3- نجاح الصين في تفجير القنبلة النووية الأولى في عام 1964م، والقنبلة الهيدروجينية الأولى عام 1969م، وإطلاق القمر الصناعي في عام 1970م، ذلك ما أدخلها في مجال التسلح النووي وقد غيّر من طبيعة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[1].

في منتصف القرن العشرين، كان للولايات المتحدة الأمريكية هدفا هاما في منطقة شمال شرق آسيا لكي تؤكد وجودها وهذا الهدف يكمن في إحتواء الاتحاد السوفياتي، لكن مع مرور الوقت دخلت في نشاط اقتصادي مع دول المنطقة، فلقد وصل حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة إلى 300 مليار دولار في عام 1994م[2].

اِستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الضربة النووية في مواجهة الاتحاد السوفياتي لإظهار التواجد النووي في منطقة شمال شرق آسيا بالرغم من سحبها كل المعدات والأسلحة النووية من المنطقة في سنة 1992م، إلا أنها واجهت مشكلا في تزايد وتعاظم قوة الصين النووية ما جعلها تهددها بإعادة التواجد النووي، ولقد بَنَت أمريكا موقفها من هذا التهديد على:

- كل توازن مبني على التكافؤ في القدرات.
- الإستقرار يكون نتيجة حتمية للتوازن.
- الإستقرار يتحقق بالتكافؤ في القدرات[3].

[1]- سليم كاطع، مرجع سابق، ص 54.

[2] - Saida Bedar, « Les Etats-Unis et l'ordre global multipolaire », dans observations de la stratégie américaine, Vol 5, N° 62, Février, 2004, P 06.

[3] - Colin, Gray, « Nuclear strategy », In comparative strategy, Vol IX, (été 1997).

جدول رقم (15): يوضح الصواريخ الصينية في منطقة شمال شرق آسيا.

الصاروخ	المدى (كيلومتر)	ملاحظات
الصين DF-31	8000	إختبار جوي في أوت 1999م تم نشرها سنة 2005م
الصين DF-41	12000	إحتمال نشرها حتى سنة 2010م

المصدر: David .M. Lampton, Abig power agenda-foreastastia, the Niscom center, 2006, P20

طبيعة التنافس الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا:

كون العلاقات الصينية الأمريكية ليست بعلاقات حديثة، فهذه العلاقات تنزع إلى الصراع أكثر من التعاون، فتزايد الجهود الأمريكية في محاولة إختراق الصين من خلال صانعي القرارات السياسية الأمريكية بدءًا من الرئيس "ثيودور روززفلت" خلال النصف الأول من القرن العشرين، بحيث افترضوا أن الصين ستدخل في علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك راجع للأعمال التي قامت بها الصين في فوز الشيوعيين في الحرب الأهلية عام 1949م، وهذا أثر بشكل سلبي على الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان هناك أمر آخر أسوء تمثل في تدخل القوات الشيوعية الصينية في الحرب الكورية ضد قوات الأمم المتحدة بقيادة أمريكا، فهي تحاول صد الغزو لكوريا الجنوبية من قبل كوريا الشمالية[1].

ومن أسباب هذا التنافس نجد بعض المؤشرات برزت الدور الصيني كقوة عظمى، ونجد مؤشرات القوة الاقتصادية، حيث حقق الاقتصاد الصيني نتائج باهرة في معدل النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحللت هذه المؤشرات على أساس أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا، ولقد قاد "ماوتسي تونغ" البنية التحتية الاقتصادية وذلك مكنها من تحقيق نقطة الانطلاق، وبعد ذلك جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي "دنج شياوبينج" الحكم في عام 1978م، حيث رفع شعار "الخيار

[1]- وارين أي- كوهين، "نيكسون في الصين: نقطة تحول في تاريخ العالم، http://usine fo-state.gov/journals

الجديد" يهدف إلى بناء قاعدة إقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، ولقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

تعتبر القوة الاقتصادية الصينية أسرع قوة في العالم، إذ كان معدل النمو الاقتصادي قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بلغ نحو 5.3% خلال الفترة الممتدة من 1960م إلى 1978م، ولقد ارتفع هذا المعدل ليصل إلى 9.9% قبل 1979م. يرجع النمو الاقتصادي السريع للصين إلى عوامل عديدة ونجد منها عاملين رئيسيين يكمنان في إستثمارات كبيرة في رأس المال وسرعة نمو الإنتاجية.

في نهاية 2010م، وصل الناتج القومي الإجمالي للصين إلى 5878.6 مليار دولار لتحل محل اليابان كثاني أكبر بلد إقتصادي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتتراجع اليابان إلى المركز الثالث بناتج قومي إجمالي قدره 5474.2 مليار دولار[2].

لقد حدث نوع آخر من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي وانتعاش التجارة الخارجية الصينية خاصة من جانب الصادرات، فارتفعت هذه الأخيرة إلى 30% سنويا منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية[3].

إذا تحدثنا عن التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن الصين تفوقت منذ نهاية الحرب الباردة. وفي هذا الجدول سنقدم بعض الإحصاءات لحجم التبادل التجاري بين البلدين والعجز المزمن في الميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين:

---

[1]– علي مغاوزي شلبي، "**الصين والاقتصاد العالمي– مقومات القوة وعوائق الإندماج**"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 167، جانفي 2007، القاهرة، مؤسسة الأهرام)، ص ص 80– 81.

[2] – Wayme M. Morrison, China's economic conditions, (Congressional research service, November, 3, 2008, PP 5– 9.

[3]– تقرير الاقتصاد الصيني، يوم 14/ 02/ 2001.

جدول رقم (16): يمثل الإحصاءات لحجم التبادل التجاري بين البلدين والعجز المزمن في الميزان التجاري الأمريكي تجاه الصين.

السنة	الصادرات	الواردات	الفائض التجاري
1990	15.4 مليار دولار	4.8 مليار دولار	10.4 مليار دولار
2000	100.1 مليار دولار	16.3 مليار دولار	83.8 مليار دولار
2008	337.8 مليار دولار	71.5 مليار دولار	266.3 مليار دولار
2009	296.4 مليار دولار	69.6 مليار دولار	226.8 مليار دولار
2010	365.8 مليار دولار	93 مليار دولار	272.5 مليار دولار

تعتبر الصين البلد الوحيد بعد روسيا لإمتلاكها للصواريخ الباليستية القادرة على إصابة الأراضي الأمريكية، وتملك أيضا قدرة نووية متطورة وصواريخ عابرة للقارات وأقمار صناعية ومحطات وسلاح تقليدي وغير تقليدي[1].

هناك تزايد سريع في حجم الطاقة ما يظهر الأهمية الكبيرة لضمان الممرات البحرية لها التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، فأهداف الصين تتعلق بتطوير جيشها وقوتها العسكرية خاصة البحرية، فهي تسعى لحماية الممرات المائية والإمدادات النفطية، وهذه الخطوة جعلتها أول بحرية تتنافس مع البحرية الأمريكية للسيطرة على البحار منذ نهاية الحرب الباردة[2].

سعت الإستراتيجية الأمريكية لفرض هيمنتها على القارة الآسيوية خاصة منطقة شمال آسيا فهي تواجه الصين باعتبارها أكبر متحدي، وأن الصين ترغب في تكوين عالم متعدد الأقطاب، يسوده نظامين عالميين جديدين وعادلين.

تعد العلاقات الصينية الأمريكية واحدة من أبرز العلاقات الدولية القائمة كونها تجمع بين قوتين تحكم شكل العلاقة القائمة بينهما أشكال التعاون والصراع بوقت واحد حيث تتوافر لكلا البلدين عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عالمي فالولايات المتحدة الامريكية بوصفها القوة العظمى الوحيدة في

[1]– "**مدخل إلى العقائد الإستراتيجية للصين والهند**"، مرجع سابق الذكر.

[2]– سامي ريحان، "**العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين**"، ط1، لبنان، دار العلم للملايين، 1998.

العالم تحاول الاحتفاظ بمكانتها في قمة الهرم السياسي الدولي في المرحلة المقبلة[1] ويستند هذا التفرد الأمريكي إلى قوة عسكرية هائلة تفوق حاجات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الراهنين والمحتملين ضمن أي حسابات ردع مستقبلية باستخدام هذه القوة او التهديد بها على إمتداد العالم، فهناك مجموعة من المحددات الداخلية الصينية الأمريكية ومن أبرزها:

مشكلة تايوان[2]:

تعد مشكلة تايوان أخطر مشكلة تواجه العلاقات الصينية الأمريكية وثمة إتفاق في الرأي بين العديد من الباحثين السياسيين والمختصين بالشأن الصيني على أن مشكلة تايوان يمكن أن تدمر الامن الاستقرار في منطقة آسيا، وأن تقضي على العلاقات الصينية الأمريكية والسبب في ذلك هو أن تايوان المستقلة فعليا والتي تبحث عن اعتراف رسمي تشكل مصلحة مركزية بالنسبة للصين لأنها تؤثر بشكل مباشر على إستمرار الحزب الشيوعي في السلطة فضلا عن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي الصيني وقوة الدولة الصينية وهيبتها، لقد طرحت القيادة الصينية من أجل حل قضية تايوان.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1950 هي المسؤولة الرئيسية عن بروز الملف التايواني فمن جهة تعترف أمريكا رسميا بأن تايوان جزءا لا يتجزأ من الصين ومن ناحية أخرى إستطاعت تصريحات الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل بمهارة ودقة تايوان لخدمة مصالحها في المنطقة، ومن المعروف أن الجانبين الصيني والأمريكي توصلا إلى تسوية بعد مفاوضات مطولة تمت خلال الفترة 1978-1982 من إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالموقف الصيني الذي يعتبر تايوان مقاطعة صينية ولا يعترف إلاّ بحكومة جمهورية الصين أما الصين فتسمح بموجب هذه التسوية بإستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد تايوان بكميات من الأسلحة.

ومنذ تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أصبحت العلاقات بين الصين وتايوان أقل عداوة مما كانت عليه فلم تعد الصين تدعو لتحرير تايوان ولم يعد أي من الطرفين يقصف قوات الطرف الآخر. في الواقع تنظر الصين بقلق لقيام الولايا المتحدة الأمريكية بتزويد تايوان لنظام صواريخ إعتراضية ذي مدى قصير كما رفضت الصين نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي لأنها

[1]- صفاء حسين علي الجبوري، "**العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 12، المجلد الثالث، ص 151.

[2]- المرجع نفسه ص 168.

تخشى من أن هذا النظام الدفاعي قد يشمل تايوان ويدخلها في المنظومة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة اليابان:

هناك عدة أسباب أدت إلى تخوف المحللين الصينيين من أي تغيير في التحالف الأمريكي الياباني قبل عام 1995، كانت بعض النخب الأمريكية تجادل بأن هذا التحالف له أهمية كبيرة وأنه قد حرم الولايات المتحدة الأمريكية من متابعة مصالحها الاقتصادية في العلاقات الأمريكية اليابانية، وأن أمريكا لم تستخدم علاقاتها الأمنية كقوة ردع ضد اليابان في محاولة لها لفتح الأسواق التجارية والمالية اليابانية للشركات الأمريكية، فاليابان إستطاعت لفترة طويلة الركوب على ظهر الاقتصاد الأمريكي ذلك لسبب حرص واشنطن على الحفاظ على علاقة تحالف غير عادلة[1].

بالنسبة لليابان فتحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية له تأمينا لمصالحها في منطقة شمال شرق أسيا من الناحية العسكرية أمام أطماع التوسعية للصين خاصة بعد تدعيم إتفاقية الأمن المتبادل لعام 1951حيث عرفت بالإعلان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حول التحالف الأمني للقرن الواحد والعشرين.

تأثرت العلاقات الصينية اليابانية بخط العلاقات الأمريكية من الجانبين، ولقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين عام 1971 إذ أنها كانت بداية تحسن العلاقات الصينية الأمريكية وهذا أدى إلى تخوف الصين من إمكانية إشتراك اليابان مستقبلا في تطبيق سياسة الإحتواء إزاء الصين، حيث عارضت الصين وبشدة المساعي الأمريكية لتقوية النفوذ الياباني إقليميا وعالميا[2].

التحالف الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية:

يعتبر الصراع في شبه الجزيرة الكورية ذو طابع إقليمي ودولي في ظل الدور القومي، عن توفر الصين والولايات المتحدة الامريكية على مصالح إستراتيجية في شبه الجزيرة الكورية مجالا مهما في العلاقات الصينية الأمريكية، ولقد إتجهت الو. م.أ نحو كوريا الشمالية من أجل منافع استراتيجية وعسكرية وإقتصادية وتأمين تعاون كوريا الشمالية في تطبيق إتفاقية إجراءات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية

[1]– مايكل إي. براون، وآخرون، مرجع سابق الذكر ص 271.

[2]– نجيم حذفاني، مرجع سابق الذكر ص ص 72 73.

"الاتفاق الإطاري" بين الدولتين فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإحتواء الخطر[1] الكوري الشمالي، كما تحاول الصين إستغلال الملف النووي لكوريا الشمالية كوسيلة في إدارة علاقاتها مع الو. م.أ خاصة كون الصين هي الطرف الوحيد الذي يؤثر على السلوك الخارجي لكوريا الشمالية.

يعتبر التحالف الإستراتيجي مع الو.م.أ المرتكز الأساسي للسياسة الدفاعية لكوريا الجنوبية، حيث تعتمد على التعاون في المجال الدفاعي السياسي والإقتصادي، ولقد إرتبطت كوريا الجنوبية والو.م.أ بمعاهدة صداقة وحماية.

وفي سنة 2004 إتخذت علاقة التعاون الأمني والإستراتيجي بين البلدين مسارا جديدا بعد إستجابة كوريا الجنوبية لطلب الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قوات كورية للمساهمة ضمن القوات المتعددة الجنسيات، إذ يرى العديد من المحللين الإستراتيجيين أن الو.م.أ تضع إستقرار لشبه الجزيرة الكورية في المرتبة الأولى قبل وحدتها وهذا ما أدى إلى تناقض بين السياسة الأمريكية ورغبات الوحدات الدولية[2].

المطلب الثاني: خلفيات وأهداف التعاون الصيني الأمريكي.

هناك جدل كبير بين الباحثين حول خلق مجالات تعاونية بين الوحدات السياسية في ظل المصالح المتناقضة، وأن الدول دائما تسعى لتعظيم مواردها لبناء القوة الشاملة، كما تسعى لتحقيق مصالحها وترفض رفضا باتا فكرة الإعتماد المتبادل الدولي إذ يؤدي إلى الهيمنة وبالتالي سينعدم التعاون بين مختلف الدول.

إن التناقض الموجود بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يعود لعدة أسباب إلاّ أنّ البلدين يسعيان للتعاون والتحاور، فالولايات المتحدة الأمريكية أدركت أنه هناك تراجع في المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية وحتى الحضارية، إضافة إلى تراجع وضعها الدولي في ظل ظهور أقطاب دولية جديدة، لكنها عكس الصين التي أدركت أنها في مرحلة النمو، ولكي تحافظ على وضعها يتوجب عليها انتهاج سياسة الصعود السلمي ذلك بعدم التدخل في القوى الأخرى خاصة الولايات المتحدة، وإن تدخلت فهذا سيؤثر عليها بطريقة سلبية وبالتالي يتم تهديد بروزها كقوة صاعدة[3].

---

[1]– نسيمة طويل، مرجع سابق الذكر ص 264.

[2]– المرجع نفسه، ص 270.

[3]– محمد بوعشة، "**التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**"، بنغازي، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1999، ص 17.

تسعى الصين والولايات المتحدة إلى تحقيق التعاون من خلال إقامة شراكة بينهما، وأنه هناك أهداف تفرزها الدول، لا يمكن للصين أو الولايات المتحدة الأمريكية مواجهتها لوحدها بل يتطلب ذلك التنسيق بين الدول.

التراجع الأمريكي على مستوى العدد من المؤشرات:

إن التراجع الأمريكي على المستوى الاقتصادي والعسكري دفعها إلى تكثيف علاقاتها مع مختلف دول العالم وأدى هذا إلى صياغة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين.

عبر بول كينيدي عن التراجع الأمريكي، فيقول أن الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أنها تتزعزع على منزلة سامية في المجالين الاقتصادي والعسكري إلا أنها ليست بمنجاة عن الإختبارين الشاقين الذين يتحديان "إمتداد العمر" فكل قوى كبرى تتبوأ الرقم واحد في الشؤون العالمية.... لن تصون قواعدها من التآكل النسبي... ويجب على صناع القرار في واشنطن أن يواجهوا حقيقة أن مجموع المصالح والإلتزامات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

أكد جوزيف ناي على بداية التراجع الأمريكي وقال إن السياسة الدولية اليوم تشبه لعبة الشطرنج ذات ثلاثة أبعاد.

بالنسبة للتراجع العسكري، بالرغم من تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي، إلاّ أنه يدل على الضعف فالولايات المتحدة الأمريكية لن تستوعب مستوى الإنفاق العسكري، إذ هي مرتبطة بالنشاط الاقتصادي وإن تراجع هذا الأخير سيؤدي إلى إنخفاض الإنفاق العسكري[2].

هنالك العديد من المؤشرات والتقديرات توضح التراجع الأمريكي على المستوى الاقتصادي نذكر منها[3]:

1. إرتفاع العجز في الميزانية الأمريكية إلى مستويات قياسية.
2. إرتفاع العجز في الميزان التجاري بسبب الإستيراد وتراجع الصادرات بسبب تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي[4].

---

[1]– بول كينيدي، "**نشوء وسقوط القوى العظمى**"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص 783.

[2]– السيد أمين، "**من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، 2010، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة)، ص 35.

[3]– مرجع نفسه، ص 92.

[4]– نجيم حذفاني، مرجع سابق، ص 91.

3. ارتفاع الدين العام الأمريكي من 5.628 تريليون دولار إلى 13.724 ترليون دولار خلال الفترة (2001- 2010).
4. بالنسبة للتقرير السنوي لوزارة الخزانة الأمريكية، بلغت ما يملكه الأجانب من سندات الخزينة الأمريكية بشكل عام 4.4 ترليون دولار عام 2010م في حين أن الصين تملك فقط 1.16 ترليون دولار.

شهد القرن الحادي والعشرين جدلا في السياسة الأمريكية والغربية حول القوة العسكرية الأمريكية ومستقبلها، ولكن هذه القوة العسكرية شهدت تراجع ملحوظ من خلال تقلص الفجوة العسكرية بينها وبين القوى الصاعدة (الصين)، فبنية النظام الدولي تسوده الفوضى وذلك لتصاعد الأزمات الدولية[1]. إن تعقيدات الوضع في البيئة الدولية الراهنة لم يسمح للولايات المتحدة من بناء إستراتيجية لمواجهة التحديات.

تعتبر ظاهرة النزاعات العرقية والإثنية في العالم الثالث، فالولايات المتحدة الأمريكية تجد صعوبة في التعامل معها وتأخذ على سبيل المثال تجربة الصومال.

إن تراجع القوة العسكرية الأمريكية تربطه بالتحديات الأمنية بعد الحرب الباردة، ذلك لبروز قوى عسكرية جديدة لتساهم في تحقيق تعدد الأقطاب العسكرية عبر العالم[2].

تعتبر التعاون بين أمريكا والصين قضية جوهرية، إلا أنه نجد إختلافات فيما بينها، فالولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة الصين خوفا من التسبب في انهيار الاقتصاد الصيني الذي ينمو بسرعة فائقة، فهذه العلاقات لا تشمل الإطار الثنائي بل امتدت لتشمل قضايا إقليمية وعالمية[3]، يرى "كارتر" أن التحول الذي حدث في الصين يمكننا من القول أنه لا وجود العلاقات الدبلوماسية في العالم أهم من تلك التي تربط بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ولقد وصفت هذه العلاقات بأنها إعتماد متبادل Complexe interdépendance[4].

أكد وزير خارجية الصين السابق le Shaoxing على ضرورة إقامة تعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات، من خلال وصف هذه العلاقات بأنها حيوية، وأن هذين البلدين

---

[1]- خير الدين عبد الرحمن، "مسار الافتراق الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، ص 185.

[2]- المرجع نفسه، ص 187.

[3]- نجيم حذفاني، مرجع سابق، ص 99.

[4]- السيد أمين شلبي، "**ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 219.

يمتلكان 60 آلية للحوار، و30 إتفاقية للتعاون بين الحكومتين، فإن الصين بحاجة لأمريكا لتحقيق مصالحها خاصة "الصين الكبرى"، فعلاقاتهما بدأت تتسع في مطلع التسعينات وأن التبادلات الثنائية في الميادين الاقتصادية والثقافية أخذت تربط الدولتين بصورة واسعة من تلك الروابط التي كانت قائمة على المصالح الإستراتيجية الأمنية[1].

يعتبر بروز الصين أهم تطور جيوإستراتيجي في الساحة الغربية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التطور يحتاج إلى إستراتيجية للدفاع الوقائي من المنظور الأمريكي فإحتواء الصين من خلال عزلها لا يكون خيارا سليما وهذا سيؤدي لحدوث أزمة في السياسة الأمريكية، وهذا ما تتجنبه هذه الأخيرة، فهي تعمل على استغلال فرصة التعاون والتحسن في علاقاتها، لوضع سياسات والقيام بإجراءات معينة كما أنها تستخدم مركزها القوي لبناء أساس متين للعلاقات الأمريكية– الصينية.

تبنت أمريكا سياسة لتحجيم دور الصين من حيث سعيها لبناء وتشكيل نظام متعدد الأقطاب وإعطاء دور أكبر لمبادئ وأهداف القانون الدولي في إطار الأمم المتحدة وتبني سياسات مناقضة لسياسات أمريكية في قضايا معينة[2].

يمكن القول أن الصين تشكل تهديدا متزايدا لجيرانها الأسيويين وللولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، وهذا الوضع يدفعها لتأكيد صعودها السلمي ومواصلتها دون مواجهة أمريكا، كما أنها تعمل من أجل الاستمرارية وتطوير التعاون، إذ يشكل هذا الأخير صمام أمان لعدم أو تأخير المواجهة، من خلال الإستراتيجية الصينية المعتمدة للصعود الصين، بنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تسمح لها بمراقبة الصين وإدراجها ضمن علاقة ترابطية.

كلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية يسعيان لإقامة علاقات ترابطية، ذلك لأهمية كل بلد بالنسبة للآخر، فهما يحققان أهداف مشتركة أي ليس ما يفسره طرف آخر مثل قضايا التنمية الاقتصادية قضايا الأمن والاستقرار، نقص الغذاء على المستوى العالمي.

[1]– السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص 220.

[2]– حدفاني نجيم، مرجع سابق، ص 102.

المبحث الثاني: سيناريوهات التفاعلات الصينية الأمريكية في شمال شرق آسيا

سعت الصين إلى تغيير سياستها الإستراتيجية إتجاه دول منطقة شمال شرق آسيا ذلك بعد التغيرات في موازين القوى وسياسة التوسع التي تنتهجها بعض الدول في نظامها الإقليمي وخارج الإقليم، إذ تمكنت الصين من إعادة النظر في الدور الذي تلعبه خاصة بعد التنامي المستمر الذي عرفته بعد الإصلاحات.

المطلب الأول: إستمرار الصعود الصيني وتوسيع علاقات التعاون والتحالف في منطقة شمال شرق آسيا.

كتب الباحث الفرنسي "آلان بيرفيت Alain Bervit" كتابًا بعنوان "عندما تنهض الصين يهتز العالم"[1]، تحاول الصين بصورة هادئة وعقلانية تبوؤ مكانة دولية تليق بإمكاناتها وبحضورها الدولي، حيث نجحت إلى حد كبير في توظيف الكثير من مقوماتها خدمة لتعزيز تواصلها وعلاقاتها بمختلف دول العالم وإعطائها بعدًا إستراتيجيًا قوامه تبادل المصالح سواء تعلق الأمر بدول قوية أو صاعدة أو نامية.

حققت الصين إستراتيجيتها التي قامت بتحديدها سابقًا ويتمثل في إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001م وإنفجار الأزمة المالية التي ضربت الو.م.أ عام 2007م، وهذه النجاحات تعتبر كتغيير لمسار الصين في ظل نظام دولي جديد شديد التنافس، وظهور قوى عالمية صاعدة، حيث تشير الدراسات في علم العلاقات الدولية إلى أن الصين سوف تكون اللاعب الدولي الأول في القارة الأسيوية والعالم[2]. إنطلاقا إلى حجم التوسع الاقتصادي وقدراتها العسكرية المتنامية يقتنع أغلب الواقعيين أن الصين قوة صاعدة عبر عن ذرك "مير شايمر" بقوله «أن إستمرار صعود القوة الصينية يؤدي بالصين مثل كل القوى الأخرى السابقة إلى البحث عن هيمنة إقليمية فعلية»، بحيث تعمل الصين لضمان قبولها كقوة عظمى في الساحة الدولية على مصطلح "القوة الناعمة" soft power وذلك بنموها الاقتصادي والاستثمار الأجنبي[3].

إن واقع الاقتصاد الصيني الداخلي وآفاق مستقبله تظهر جوانب التطور المذهل في صورة هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الصين ثاني أقوى اقتصاد في العالم 2010 وثاني أقوى

---

[1]– نجيم حذفاني، مرجع سابق الذكر، ص 137.

[2]– إدريس لكريني، "**الصين وتحولات النظام الدولي الراهن**"، ملف العلاقات العربية الصينية، أطلع على:
drisslagrimà@yahoo.fr

[3]– إدريس لكريني، مرجع السابق الذكر.

دولة تجارية (الانفتاح الاقتصادي)، إذ لفتت تجربتها التنموية الأنظار نتيجة ما حققته من معدات النمو منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، فقامت كل التوقعات وتوجهت للإنفتاح على العالم الخارجي رافعة شعار: "ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني"، وهذا النمو السريع سيستمر مستقبلا ويعود إلى معدلات الاستثمارات العالمية، ففي دراسة مستقبلية أجرتها مؤسسة غولدمان الاقتصادية الألمانية، أنه في حالة إنحصار نسب نمو إقتصادها بين (6.5- 6.2) فإن ناتجها المحلي سيصل إلى 31.357 ألف دولار سنة 2050م فضلا عن ذلك تعد لاعبًا رئيسا في العديد من النواحي، فلديها أكبر إحتياطي نقدي في العالم، وأكبر مصدر في العالم، وأكبر منتج للصلب والطاقة.

أما في الجانب العسكري فتخصص الصين ميزانية تجارية مهمة لتطوير إمكاناتها العسكرية وتشير الدراسات إلى تزايد مستمر في المميزات العسكرية الصينية بواقع 10% سنويا[1].

وبالتالي فإن الصين تسلك سياسة معتدلة حفاظا على مصالحها ومكانتها الإستراتيجية في القارة الأسيوية، في الوقت الذي تدرك فيه الو.م.أ أن الصين بفعل التطور السريع الذي تشهده، فتعتبر هي المرشحة لتكون العدو القوي رقم واحد في المستقبل القريب، وربما يكون فيه إمكانية فعلية لنشوب صدام حضاري بين الصين والو.م.أ.

بغية أن تستكمل الصين تحقيق هدفها للوصول إلى قمة الهرم الدولي في مواجهة الو.م.أ تعمل الصين على بناء شبكة من التحالفات مع دول آسيا، محاولة منها لمواجهة التحديات والنزاعات الإقليمية والدولية، ولذلك فإن الصين تلتزم بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصًا على بناء بيئة محيطة متناغمة وآمنة تلعب فيها الصين دورًا في صيانة السلام وتدعيم التنمية المجاورة[2].

تدرك الصين تمامًا أن أعظم ميزة تمكنها من بناء تحالفات في المنطقة هي تعزيز الروابط الاقتصادية الموجودة، حيث إنضمت الصين سنة 2012م إلى اليمن واليابان وكوريا الجنوبية والأعضاء العشرة، أعضاء إتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN من أجل التفاوض حول ما تسميه المجموعة شراكة إقتصادية إقليمية شاملة، فمحاولة بناء تجارة حرة لا تضم الو.م.أ هي بديل الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي التي يفضلها الأمريكيون التي تضم الو.م.أ وتستبعد الصين، تشكيل

[1]- علي الجرباوي، "**الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية، تحليل مضمون مقارن**"، العدد 31، جامعة بير زيت، 2018، ص 15.

[2]- نجيم حذفاني، مرجع سابق الذكر، ص 138.

تحالف إقليمي يضم بعض حلفاء الو.م.أ (اليابان) ولا يضم الو.م.أ نفسها من شأنها أن يحتم هذه الأهداف المعقدة والمتناقضة نوعًا ما[1].

وعلى صعيد التعاون الإقليمي تلتزم الصين بمبدأ التشاور والتوافق والمساواة والمنافع المتبادلة والتقدم التدريجي وتراعي مصالح وإعتبارات لكل الأطراف وتعمل بأفعال ملموسة على تدعيم التنمية المشتركة للدول الأسيوية، حيث قامت بتسوية القضايا الحدودية الموروثة من خلال التفاوض والتشاور كما تعمل الصين على دفع تعاون الجنوب بالجنوب وحوار الجنوب بالشمال، وتبحث عن مجالات لتفعيل التعاون مع الدول النامية على أساس المنفعة المتبادلة، وتستمر في تقديم مساعدات للدول النامية، حيث قامت بمنح معاملة جمركية تفصيلية للدول الأسيوية وقامت بتقليص أو إسقاط الديون المستحقة على 38 دولة أسيوية[2].

لذلك فإن الصين تحرص على بناء علاقات مستقرة مع الدول الكبرى الأسيوية وذلك بهدف صيانة وترسيخ الاستقرار الإستراتيجي في منطقة آسيا وكذلك تحقيق مصلحتها بالوقوف أمام المطامع الأمريكية للسيطرة على المنطقة وعملت على ذلك عقد تحالفات مع كل من اليابان، روسيا، كوريا لكسبهم كحلفاء استراتيجيين بهدف ضمان مستقبلها في استمرار بروزها كقوة عظمى عليا[3].

1- تحالف الصين مع اليابان:

على الرغم من الإختلافات بين الصين واليابان وتاريخها المليء بالنزاعات التي ذكرناها سابقا إلا أن إستراتيجية التحالف الإقليمي بين البلدين مازال قائما، ومع دخول الألفية الجديدة تبحثان عن نقاط التلاقي وليس الإختلاف، ولدى كل منهما تصور معين عن الدور الإقليمي والدولي القوي لهما، خاصة في المجال الاقتصادي والعسكري[4].

تشير بعض الإحصائيات والأرقام الاقتصادية إلى وجود علاقات وبناءات تجارية لا يستهان بها إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان بحجم تبادل تجاري، تجاوز 338 مليار دولار ومن أهم العوامل التي تدفع بإتجاه التكامل الاقتصادي بين الصين واليابان هو النمو الاقتصادي المذهل في الصين

[1]- د. فلسان نوح، "**الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي**"، ترجمة، هشام سمير، ط1، تاكوين للدراسات والأبحاث، 2016، ص 146.

[2]- نجيم حذفاني، مرجع سابق الذكر، ص 137.

[3]- المرجع نفسه، ص 138.

[4]- د. فلدمان نوح، مرجع سابق الذكر، ص 147.

يعمل بدوره على تحفيز الطلب على الصادرات اليابانية ويشجع الصادرات الصينية إلى اليابان وتحرير التجارة بين البلدين، وإنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، كذلك ضخامة الإستثمارات المباشرة في الصين وتعزيز التجارة البينية بين الاقتصاديين[1].

أما في الجانب الأمني تسعى الصين إلى تقوية الروابط الأمنية مع اليابان خصوصا أنها حليفة الو.م.أ، حيث تستغل هذا الموقف من أجل حماية الو.م.أ للنطاق الإقليمي لشمال آسيا.

تعددت كامن الصين واليابان بتوثيق العلاقات بين البلدين وسط تصاعد توتر تجاري مع واشنطن، حيث واقعتا على مجموعة من الاتفاقيات وتم التوقيع على صفقات بلغت قيمتها 18 مليار دولار بين الشركات الصينية واليابانية خلال الزيارة بهدف تعزيز التعاون بين البلدين على المدى البعيد[2].

2- تحالف الصين مع روسيا:

تعتبر الصين التحالف مع روسيا الورقة الرابحة التي تحاول إستخدامها في وجه الو.م.أ وحجز الأساس لمواجهة القرن الواحد والعشرين بين الصين وروسيا هو عقد مجموعة من الاتفاقيات، علاقات شراكة التعاون الإستراتيجية واتفاقية حسن الجوار والصداقة بين الصين وروسيا أقامت من خلالها الدولتين نظرية أمن جديدة ترتكز على الثقة والمنفعة المتبادلة والتعاون وهما تسعيان إلى إقامة نظام إقتصادي وسياسي دولي جديد وأكثر عدالة وعقلانية وتعتبر منظمة شنغهاي للتعاون نموذجًا للتعاون الصيني، الروسي إلى جانب تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وروسا[3].

تدعم هذا التأويل في مسار تطور العلاقات الروسية- الصينية مع تصريحات الرئيس الروسي "بوتين" منذ أرزمة الحرب الأمريكية على العراق، بأن بلاده ستتبع سياسة خارجية مستقلة، بدل أن تسير خلف السياسات الغربية، وفي حالة تطور الشراكة الروسية الصينية إلى تحالف سياسي عسكري فإن جهود الدولتين المشتركة في مواجهة السياسات الاحتوائية الأمريكية ستكون أكثر تنسيقا وأكبر قدرة على سد

[1]- محمد نجيب السعد، "**من سيقود آسيا، الصين أم اليابان؟ العلاقات الصينية بين دفء الاقتصاد وبرودة السياسة**"، جريدة الوطن، صوت عمان في العالم، يومية سياسة، جامعة، 2015، http//alwatan.com/details/60772

[2] - https://www.alarabiya.net.com.ampproject.org.

[3]- نجيم حذفاني، مرجع سابق الذكر، ص 143.

السياسات الأمريكية والتخفيف من حدتها، ويعطي بذلك للقوتين إمكانيات أكبر لبناء إستراتيجيات مقاومة متكاملة وفعالة[1].

وكانت روسيا إحدى الدول المؤسسة لتجمع "بريكس" مع كل من الصين والهند والبرازيل، والذي إنضمت إليه جنوب إفريقيا. ويعد التعاون بين دول بريكس أحد أهم المسارات المحورية في المساعي الخارجية لدول بريكس. وبخاصة روسيا والصين لكسر الهيمنة الغربية على المشهد الدولي، وإيجاد توازن في النظام الدولي، والتأثير المباشر في المنظومة الاقتصادية والسياسية العالمية، وقد تبنى مؤتمر بريكس الأخير والذي أنعقد في روسيا 2014 عدة قرارات، أهمها تبني إستراتيجية للتعاون الاقتصادي حتى عام 2020 مع خلق 50 مشروعا إستثماريا في دول المجموعة، والسعي إلى خلق وكالة للتصنيف الإئتماني وبخاصة بدول بريكس لتجنب التسيير الذي طال خفض التصنيف الائتماني لروسيا إلى درجة أقل من المتوسط من وكالات غربية. كذلك كان لبريكس مواقف واضحة اتجاه العديد من الأزمات الدولية حيث دعت الى تعدد الأطراف في حل الأزمات، وتجنب إزدواجية المعايير[2].

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا. الآفاق والمستقبل.

تعد العلاقات الأمريكية الصينية ذات خصوصية متميزة، فهي ليست علاقة بين دول كبيرة ودولة معينة، بحيث تكفي قضية نوعية واحدة لتحديد الصورة الكاملة للعلاقة بينهما، فبسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة، أصبحت تتميز بطبيعة مزدوجة، فهي من وجهة نظر تجمع بين المخاوف والشكوك المتبادلة ومن جهة أخرى تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز الاحتمالات المشتركة الخاصة، فالصين لا تستطيع أن تتجاهل دور الو.م.أ في النظام الدولي المعاصر، ومن جهة أخرى فإن الو.م.أ لا تستطيع هي الأخرى أن تغفل حقيقة التقدم الاقتصادي المتزايد الذي حققته الصين. والذي يؤهلها إلا أن تكون أحد القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية مستقبلا، ورغم التداخل والتقارب

[1]– منير مباركية، "**إستراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية، حالتي روسيا والصين**"، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 189.

[2]– محمد علاء عبد الحفيظ، "**تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة آسيوط– مصر، ص 19.

في هذه العلاقات إلا أنها ما لبثت أن شهدت الكثير من عوامل التوتر خاصة مع نهاية عام 1998م والتي تمثلت بمواضيع حقوق الإنسان والنزاع التجاري، والموقف من قضية تايوان، والتحالف الياباني[1].

تبدو الو.م.أ واقتصادها الآن في منتصف إعادة التعديل الإصلاح بعد أن غيرت الأزمة المالية ومنذ فوز إدارة أوباما، إذ ركزت على تنشيط الاقتصاد وزيادة فرص العمل، وتحسين القدرة التنافسية في العالم. كما تواصل في الوقت ذاته الإبقاء على علاقات صينية أمريكية مستقرة لن تساعد في حل المشاكل المحلية فحسب ولكنها تشكل أيضا أحد الشروط الأساسية للتركيز على إعادة الأعمار محليًا وإعادة التكيف خارجيًا[2].

ففي الوقت الذي تنظر فيه الو.م.أ إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي بما يعدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي تنظر الصين إلى الو.م.أ بحسبانها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح وأن مصالحها إقليميا ودوليا تتطلب ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية، بل توازن بين المختلفة، وفي ضوء تلك النظرة المتبادلة يمكن رسم مسارين لمستقبل العلاقات بين البلدين.

1- مسار التقارب والتعاون:

يرى أن المستقبل سيشهد تقاربًا وتعاونيًا صينيًا أمريكيًا في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، وفي ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا المعلقة بينهما لإدراك الطرفين أن امتلاكهما للإمكانيات والقدرات من الممكن أن يلحق بهما في حالة المواجهة خسائر فادحة، وهو ما لا يصب في مصلحة البلدين معًا. كما أن التقارب معها يسهم في منع حدوث أية تحالفات إستراتيجية صينية روسية موجهة ضدها، فإن هذا التقارب يسهم في الحد من التهديدات لوحدتها السياسية ويعزز السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا، فضلا عن أنه يفتح المجال كل المسائل العالمية مثلا: البيئة، المخدرات، التهريب، الهجرة[3].

---

[1]- م.د. سليم كاطع علي.م. إنعام عبد الرضا سلطان، "العلاقات الأمريكية الصينية: الواقع وآفاق المستقبل"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص 25.

[2]- د. خضير إبراهيم سلمان البدراني، د. عدنان خلف حميد البدراني، "**إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين**"، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ص 193.

[3]- المرجع نفسه، ص 194.

2- مسار الخلاف والصراع:

إذ يتوقع أن تشهد علاقاتهما المزيد من التوترات والاحتكاكات، بما قد يؤدي إلى صراع عسكري بينهما، وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى وسعيها الدائم إلى تطوير قدراتها وإنفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر إليه الو.م.أ على أنه مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي ولمكانتها في النظام الدولي، لاسيما القلل الأمريكي من تنامي القدرات العسكرية الصينية، وخوفها من دخولها في تحالفات إستراتيجية مناهضة لنفوذها. كما أن هناك قلق وشكوك صينية حول دعم الصين لليابان والهند ودعم الحركات الانفصالية، فهذه القضايا موجهة ضد الصين، الأمر الذي يهدد الكيان الصيني، وفي حال نشوب صاع مسلح بينهما فأن نتائجه غير معلومة وغير محتلمة، فهي مفتوحة على كل الاحتمالات في ظل ما تملكه الصين وأمريكا من قدرات نووية عسكرية بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذي يقابل بتفوق كيفي أمريكي.

3- مسار واقعي:

المسار الواقعي الأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترقى في المستقبل لحد التقارب والتعاون الإستراتيجي. كما لن تصل أيضا لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤجج العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادرة على الإضرار بمصالح الآخر أو العمل على تقويتها وتنسيقها[1].

[1]- أمين نطير محمود، "**التنافس الصيني الأمريكي في آسيا**"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، ص 299.

خاتمة الفصل

نستنتج من خلال ما سبق أن الصين دائما تسعى لتوسيع علاقاتها مع دول شمال شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وأن هذه الأخيرة أصبحت المنافس الوحيد للصين إذ تعتبر قوة ناهضة فهي تسعى للوصول إلى قمة الهرم الدولي، لكن الصين تواجه محاولة الولايات المتحدة للتحالف مع دول شمال شرق آسيا خاصة اليابان.

خاتمـــة

خاتمة

من خلال ما قدم في الدراسة يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- ✓ تعد منطقة شمال شرق آسيا منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبرى نظرًا للموقع الجغرافي المتميز والثروات الباطنية وحجم مصالح الدول الكبرى فيها.
- ✓ تعتبر الصين واحدة من أهم القوى على الساحة الدولية بحيث شهد اقتصادها نموا كبيرًا ومن الجانب العسكري تضاعف اهتمام الصين بهذا الجانب وعملت على تطوير وتحديث المنظومة العسكرية.
- ✓ سعت الصين إلى بناء إستراتيجية أمنية اعتمادًا على مجموعة من الموارد العسكرية والاقتصادية وتسعى إلى زيادة نسبة فعالية الإستراتيجية الأمنية في محيطها الإقليمي والدولي.
- ✓ تسعى الصين إلى تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي في إقليم شمال شرق آسيا وكذلك التعامل بحنكة مع المواقف العسكرية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا.
- ✓ علمت الصين على بناء شبكة من التحالفات في محاولة منها التحديات الأمنية والإقليمية والدولية.
- ✓ وعلى صعيد التعاون تلتزم الصين بمبدأ التشاور والتوافق والمساواة، فالصين تسلك سياسة معتدلة حفاظا على مكانتها الإستراتيجية وعملت على تحقيق صعود سلمي وتجنب الدخول في مواجهات سواء مع القوى الإقليمية والدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

- باللغة العربية:

1- أحمد طه محمد، "**الصراعات الإقليمية في آسيا، في أوراق أسيوية**" (العدد 06، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية).

2- بول كنيدي، "**القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري، من 1500 إلى 2000**"، ترجمة عبد الوهاب علوي، ط 1993، (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.)

3- جيم روجرز، مارد في الصين، ترجمة أيمن طباع، ط1، إمتياز التوزيع، شركة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2008.

4- خديجة عرفة محمد، "**الصعود الصيني**"، (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2006.)

5- زكريا حسين، "**الأمن القومي**"، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.)

6- زيغوتي بريجنسكي، الإختيار (السيطرة على العالم أم قيادة العالم)، ترجمة عمر الأيوبي، لبنان، دار الكتاب العربي، 2004.

7- سليم كاطع علي الدبلوماسية الصينية الجديدة ومتطلبات الأمن القومي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 2017.

8- صامويل هانتجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، تر: طلعت الشايب، ط2، 1999.

9- صلاح نيوف، "**مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، كلية العلوم السياسية**" (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.)

10- عامر مصباح، "**نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**" (القاهرة: الكتاب الحديث، 2010.)

11- عبد الرحمان بن صالح المشيقح، "**التخوف الياباني وملامح التجربة العربية**"، (مكتبة الهيئات، الرياض، 1962.)

12- عبد القادر الهواري، "**سقوط إمبراطورية الغرب العظمى وصعود إمبراطورية الشرق الأعظم**" ا(لقاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.)

13- عبد القادر محمد فهمي، "**المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**" (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن).

14- علي بن فايز الجحني، "**الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**" (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000).

15- فاتح النور رحموني، "**الإستراتيجية والأمن الدولي**"، مطبوعة الدعم البيداغوجي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

16- مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، ط1 (مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية، 2002.)

17- محمد سيد سليم، "آسيا والتحولات العالمية" (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998.)

18- محمد شلبي، "**الأمن الوطني في ظلّ التحولات الدولية الراهنة**"، عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.

19- محمد مصطفى شحاتة، **قول احتمالات الوحدة بين الكوريين، في السياسة الدولية**، العدد 109.

20- محمد نصر مهنا، "**تطور السياسات العامة والإستراتيجية القوية، الإسكندرية**"، (المكتب الجامعي الحديث).

21- ميكل أي بروان، أوين آر كونني، ستيفي ميللر، "**صعود الصين**"، ترجمة: مصطفى قاسم، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

22- ميلاد مفتاح الحراثي، "**التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط**"، ط1 (المكتب العربي الحديث).

23- نزار إسماعيل الحيالي، "**اليابان إشكالية التحول من سياسة إلى إستراتيجية عسكرية**" (محطات إستراتيجية مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 43).

24- هادي زعرور، "**توازن الرعب- القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية)**، أسرار عسكرية تكشف للمرة الأولى وسيناريوهات دقيقة تروي الحروب المستقبلية"، (دار المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013).

25- وليد عبد الحي، "**المكانة المستقبلية للصين**"، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات البحوث، 2000).

26- ياسين غيل، "**النجم الصاعد دبلوماسية أمنية جديدة**"، ترجمة: دلال أبو حيدر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).

27- يونس مؤيد يونس، "**أدوار القوى الأسيوية الكبرى، في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**"، ط1، (عمان، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2005).

28- إنعام عبد الرضا سلطان، **العلاقات الامريكية -الصينية: الواقع وآفاق المستقبل**، (عن م. د سليم كاطع علي).

29- ريحان سامي، "**العالم في القرن الواحد والعشرين**"، ط1 (لبنان دار العلم للملايين، 1998).

30- بوعشة محمد، "**التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**"، ط1 (بنغازي، 1999).

31- د.فلسان نوح، "**الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي**"، ترجمة: هشام سمير، ط1 (تاكوين للدراسات والأبحاث2016).

2- المجلات:

32- باهر مردان مضخور، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، نحو تكامل آلياتها، بنك الاستثمار الأسيوي للتنمية التحتية نموذجا"، **مجلة دراسات دولية:** (العدد 67، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، تشرين الأول، 2017).

33- حمد عدنان خلق، "السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماوستي تونج ودينجتشا وينج، دراسة مقارنة"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، (العدد 4، جامعة الموصل، 2015.)

34- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، (جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2014.)

35- فخر الدين سلطاني وآخرون، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي"، **مجلة الإدارة العامة والحكومة بمعهد ماكروثينك**، (العدد 4، جامعة 20 أوت سكيكدة، 2014).

36- فرانسواز لوموان، "الإقتصاد الصيني"، (العدد 82، دمشق منشورات الصينية العامة، السورية للكتاب، 2006.)

37- ليوفيل فيروز، "العلاقات الصينية الأمريكية، الوضع الراهن آفاق التطور والإستراتيجية" **مجلة أوراق إستراتيجية، المركز الإستراتيجي للدراسات والتوثيق،** (بيروت، العدد 01، تشرين الأول، 2012.

38- م.م. يونس مؤيد يونس مصطفى، "إستراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي" **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.**

39- معيز أحمد محمود، "البحرية الصينية، والسعي نحو القوة البحرية الأكبر نحو المستقبل"، **مجلة ذرع الوطن،** (العدد 481، شباط، 2012).

40- النظرية الواقعية، "دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة" **مجلة أهل البيت عليهم السلام.**

41- مغاوزي شلبي علي، "الصين والإقتصاد العالمي- مقومات القوة وعوائق الإندماج" **مجلة السياسة الدولية** (جانفي 2007).

42- صفاء حسين علي الجبوري، "العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،** (العدد 12، المجلد الثالث).

43- السيد امين، "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد"، **مجلة السياسة الدولية** (مؤسسة الأهرام مصر، القاهرة 2010).

44- السياسة الصينية في آسيا ومستقبل التوازنات الإستراتيجية.

45- خير الدين عبد الرحمن، "مسار الإفتراق الأوربي عن الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة الفكر السياسي.**

46- السيد أمين شلبي، "ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية"، **مجلة الفكر السياسي** (مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 29).

47- علي الجرباوي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية، تحليل مضمون مقارن" (جامعة بيروت 2018).

48- محمد نجيب السيد، "إستراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسات الإحتواء الأمريكية، حالتي روسيا والصين" **جريدة الوطن** (صوت عمان في العالم، يومية سياسية 2015)

http//alwatan.com/details/60772.

49- محمد علاء عبد الحفوظ، " تأثيرات الصعود الوسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (جامعة أسيوط، مصر).

50- د. سليم كاطع علي وإنعام عبد الرضا سلطان، "العلاقات الأمريكية الصينية الواقع وآفاق المستقبل" (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد).

51- د. خضير سلمان البدراني، ود. عدنان خلف حميد البدراني، "استراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في أسيا وأثرها على الصين"، **المجلة السياسية والدولية** (كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل).

52- أمين نطير محمود، "التنافس الصيني الأمريكي في آسيا"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** (جامعة كاركوك).

3- المذكرات والأطروحات:

53- أمال محمد عبد الرحمن عوض، "النظرية الواقعية والنظرية اللّيبرالية في العلاقات الدولية، دراسة مقارنة " (أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2010).

54- برق اللاح دومي، "توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا في ظل السلاح النووي الكوري" (مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017- 208).

55- بن عبد العزيز العمار هشام، "مكانة الصين الدولية، دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)"، (أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009).

56- بن طبيل دورية ياسمينة، "سياسة الصين في جنوب شرق آسيا، 1989- 2000"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية).

57- حذفان نجيم، "العلاقات الصينية- الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011).

58- حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي – النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني "دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، 2007- 2008.

59- خالد معمري جندلي، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر" (أطروحة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007- 2008).

60- دندان عبد القادر، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغيير (1991- 2006)" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، 2007- 2008).

61- رشيد ساعد، "الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الصين نموذجا" (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017- 2018).

62- سامية ربيعي، "آليات التحول في النظام الإقليمي لشرق آسيا" (مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة منتوري: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007- 2008).

63- قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، (أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية).

64- دندان عبد القادر، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغيير (1991- 2006)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، 2007- 2008).

65- غنام فايزة، "التعاون الأمني الأورومغاربي: دراسة حارة حوار 5+5 (2001- 2011)"، (أطروحة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011- 2012).

66- طوبل نسيمة، "الإستراتيجية الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2009- 2010).

67- نليلي كمالي، "لأمير وهدى، متكيس، التغيرات السياسية الخارجية الصينية" (القاهرة: مركز الدراسات الأسبوعية، 2005).

68- هشام عبد العزيز، "مكانة الصين الدولية، دراسة تحليلية في عوامل البروز"، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1991-2006).

69- منير مباركية، "إستراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الامريكية، حالتي روسيا والصين" (أطروحة ماجيستير، كلية الحقوق واللوم السياسية، جامعة الجزائر بن خدة، 2008).

باللغة الأجنبية:

70- Amer Rizwan, «**South Asian Security Complex and Pakistan United States Relations**» post 9/11 "IPRI journal" x, (N°2, Summer 2010).

71- Bates Gille Yanzhonghuang, «**Dource and limits of china's soft power**» VP.CIT.

72- Jnatkhan Eyvazou, «**Some aspects of the theory of regional security complexes. As applied to studies of the political system in the post-soviet space, central Asia and the Caucasus**», (vol 12, issue 02, 2011).

73- Saida Bedar, « **les Etats-Unis et l'ordre global multipolaire dans observations de la stratégie américaine** », (2004).

74- Colin, Gray « **Nuclear strategy** » in comprative strategy (été 1997).

75- Wayme M. Morrision, «**China's economic conditions**», (November, 3, 2008).

المواقع الإلكترونية:

76- الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي L.D.P.I، الليبرالية قيم ومبادئ في:

WWW.LIBERAL DEMOCRATIC PARTY OF IRAQ.COM G.D.P.I

77- منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، http://www.apecec.orgs

78- علي حسين باكير، "السلوك الإستراتيجي الصيني، مركز الجزيرة للدراسات"، قطر، 2010، شبكة المعلومات الدولية.

79- محمد صالح ربيع، معيز عبد الحليم طه، القوى الدولية والإقليمية وتأثرها في السياسة الصينية (رؤية جيوبوليتيكية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، أطلع على:

www.comustansiruyah.edu.iq

80- كمال حماد، تايوان الإستراتيجية الصينية والأمريكية، مجلة الدفاع الوطني على الرابط التالي:
www.lebaramy.gou.lb/as/newes/1323≠vbqsfl-jdi

80- القوة العسكرية الصينية http://www.arabic.com/t17148.topic2010/11/13

82- مدخل إلى العقائد الإستراتيجية للصين والهند، المنتدى العربي للدفاع والتسلح:
http://www.defense-arabic.com/ub/showthread.php?=18011

83- سعيد عابد، "الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية، جريدة الرياض، العدد 15249 الخميس 25 مارس 2010، نقلا عن الموقع: http :www.alriyadh.com/509799

84- ستيفز وولت، العلاقات الدولية، عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زيداني، جامعة شيكاغو الولايات المتحدة 2008- 2009، أطلع على الموقع:
http://www.geocities.com/adelseggagh/ir.html

85- فيديو "أين تقع الصين"، أطلع على الموقع: http://www.shahakhbar.com

86- وارين أي -كوهين تيكسون في الصين: نقطة تحول في تاريخ العالم http : //usine fo-state.gov/journals

87- إدريس لكريني، "الصين وتحولات النظام الدولي الراهن"، ملف العلاقات العربية الصينية، أطلع على الموقع: drisslagrima@yahoo.fr

88- https : //www.alarabiya.net.com.ampproject.og.

فهرس الخرائط – الجداول والأشكال.

أولا: الخرائط.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لمنطقة شمال شرق آسيا	48
02	الموقع الجغرافي للصين واليابان	56
03	الجزر المتنازع عليها بين الصين واليابان	77

ثانيا: الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بنية مركبة الأمننة الإقليمية ودلالات القوة فيها	26
02	بنية النظام الدولي حسب النظرية البنائية	41
03	بنية الاستخدام والإنتاج %	58
04	معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي الصيني (1996- 2005)	59
05	جغرافية مبادلات الصين الخارجية لعام 2005	60
06	ارتفاع قيمة النفقات الدفاعية الصينية من سنة 1990- 1994	62
07	القدرات العسكرية للعديد من الدول 1997	63
08	معدل النمو في الاقتصاد الياباني 1991- 2009	68
09	البيانات الرئيسية لإقتصاد اليابان لعام 2008	68
10	تطور الاستثمار الأجنبي في كوريا خلال الفترة الممتدة (1993- 1999) بالمليون دولار.	71
11	تطور الإنفاق العسكري ونسبته في كوريا خلال الفترة الممتدة ما بين (1992 و2001) بالمليون دولار	72
12	تطور المشتريات العسكرية للكوريا في الفترة الممتدة من 1977- 2001	73
13	حجم القوة البحرية الصينية	94
14	القوة البحرية الصينية حسب تقارير وزارة دفاع الو.م.أ (البنتاغون) إلى السلطة التشريعية (الكونغرس)	95
15	الصواريخ الصينية في منطقة شمال شرق آسيا	106
16	الإحصاءات لحجم التبادل التجاري بين البلدين والعجز المزمن في الميزان التجاري تجاه الصين	108

ثالثا: الأشكال.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خطوط إنقسام مركب الأمن الإقليمي	23
02	تأثير البيئة على سلوك وحدات النظام	31
03	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين للفترة ما بين 1980- 2014	61
04	التغيير في النسبة المئوية لتعداد PLA حسب نوعية القوات مع انطلاق عملية التحديث سنة 1985	65

فهرس المحتويات

كلمة شكر.

إهداء.

خطة الدراسة.

مقدمة.....

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية 02-12

المطلب الأول: الإستراتيجية والمفاهيم المشابهة 02-05

المطلب الثاني: أنواع الاستراتيجيات والمفاهيم المشابهة 05-12

المبحث الثاني: ماهية الأمن..... 13-27

المطلب الأول: تعريف الأمن وأبعاده..... 13-18

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة 18-21

المطلب الثالث: مركب الأمن الإقليمي 21-27

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستراتيجية الأمنية الصينية 28-40

المطلب الأول: النظرية الواقعية الجديدة 28-33

المطلب الثاني: النظرية الليبيرالية 33-37

المطلب الثالث: النظرية البنائية 37-42

الفصل الثاني: الاستراتيجية الصينية وتغيرات البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا 45-73

المطلب الأول: السياق الجغرافي والتاريخي لمنطقة شمال شرق آسيا 46-53

المطلب الثاني: مؤشرات القوة لمنطقة شمال شرق آسيا 53-73

المبحث الثاني: الصين والقضايا الأمنية في شمال شرق آسيا 74-86

المطلب الأول: الصين والمعضلة الأمنية في شمال شرق آسيا 74-84
المطلب الثاني: علاقة الصين بالمنظمات الإقليمية في آسيا 84-86
المبحث الثالث: تحولات الاستراتيجية الصينية في شمال شرق آسيا 87-100
المطلب الأول: الصعود الصيني والدبلوماسية الجديدة 87-91
المطلب الثاني: الاستراتيجية البحرية الصينية 91-100

الفصل الثالث: توجهات الاستراتيجية الأمنية الصينية في ظل التواجد الأمريكي بشمال شرق آسيا

المبحث الأول: إقليم شمال شرق آسيا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي 104-114
المطلب الأول: طبيعة التنافس الصيني الأمريكي 104-111
المطلب الثاني: خلفيات وأهداف التعاون الصيني الأمريكي 111-114
المبحث الثاني: سيناريوهات التفاعلات الصينية والأمريكية في شمال شرق آسيا.....115-121
المطلب الأول: استمرار الصعود الصيني وتوسع علاقات التعاون والتحالف في منطقة شمال شرق آسيا 115-119
المطلب الثاني: العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا الآفاق والمستقبل.....119-121
خاتمة..... 124
قائمة المصادر والمراجع 126-133
فهرس المحتويات 136-137